www.kassioun.org

1189

الاثنين 26 آب 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## خفايا «صناعة» الأمبيرات في سورية: مناجم ذهبية من عذابات الناس!

[12]

## الافتتاحية

### كيف وبمَ يبدأ الحوار الجدّي؟

بعد أن اتفق متشددو النظام والمعارضة طوال سنوات بعد 2011 على رفض الحوار، يتفقون الآن، ومنذ عدة سنوات، على الدعوة للحوار؛ ولكن السؤال الأهم هو: **أي حوار، وكيف، وحول ماذا، ومن أجل ماذا؟**

أثبتت السنوات الماضية، أن الأطراف المتشددة التي كانت ضد فكرة الحل السياسي من الأساس، وانتقلت بعد ذلك للقبول الرسمي بالحوار، وضمناً القبول بالقرار 2254، «بما في ذلك الإعلانات الرسمية للمعارضة، وأيضاً حضور ممثل الحكومة لجلسة إقرار القرار عام 2015 وتوجيهه الشكر لروسيا على الصياغة التي قدمتها»، نقول:

إن هذه السنوات أثبتت أن دعوات الحوار المتعاقبة، بما في ذلك دعوات عقد مؤتمر وطني، لم تكن حتى الآن أكثر من طريقة للمماطلة والتضليل والتهرب من الاستحقاقات الوطنية اللازمة للخروج من الكارثة، ولإعادة توحيد سورية أرضاً وشعباً، وإخراج القوات الأجنبية منها.

إن بنود القرار 2254 التي يجري تخويف الناس منها من هذا الطرف أو ذاك، هي بنود واضحة تماماً، ومؤسسة على حق الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه دون تدخل خارجي، وبحقه في تحقيق انتقال سياسي بقيادة سورية وملكية سورية.

وهذه البنود نفسها، هي مواد ومواضيع وجدول أعمال الحوار والتفاوض المطلوب، والتي تتضمن فيما تتضمن، «ونوردها هنا دون ترتيب زمني ودون ترتيب في الأهمية، علماً أن ما بين قوسين ضمن البنود هو من تحرير قاسيون»:

- التأكيد في البند الأول على أن الشعب السوري هو من سيقرر مستقبل سورية.
- البنود 5 و6 و7، وقف إطلاق النار بشكل دائم ومستدام.
- البند 8، منع وقمع الأعمال الإرهابية.
- البند 14 المتعلق بالعودة الآمنة والطوعية للاجئين وتوفير الظروف المواتية لذلك، وإعادة إعمار ما خربته الحرب، على الصعد كافة.
- البند 12 المتعلق بتأمين المساعدات الإنسانية والإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي، لا سيما الأطفال والنساء.
- البند الرابع الذي يقول بتشكيل جسم حكم انتقالي بآلية التوافق بين الأطراف السورية، «بما في ذلك التوافق على طبيعته وصلاحياته ووظيفته وشخوصه».
- في البند نفسه: العمل لإقرار دستور جديد، «يلبي تطلعات السوريين ويضع الإطار العام لشكل دولتهم المستقبلي، والعلاقة بين سلطاتها من جهة، وبين السلطات وشعبها».
- أيضاً في البند الرابع: انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة «تكون نقطة النهاية في المرحلة الانتقالية باتجاه سورية جديدة، موحدة من جديد، أرضاً وشعباً».

إن هذه البنود مجتمعة، هي جدول عمل أي تفاوض/ حوار وطني حقيقي، ولذلك، فإن أولئك الذين يتحدثون عن الحوار ويغفلون تطبيق 2254، إنما يوظفون حديثهم عن الحوار في المماطلة وفي إبعاد الحل السياسي... وأسوأ من ذلك، فإنهم ينطلقون من فهم محدد لكلمة «وطني»، بحيث يحصرونه بفئات بعينها، أو اصطفافات سياسية محددة، أو مناطق سورية محددة؛ ما يعني، أن الحوار الذي يدعون إليه، يصب ليس فقط في تأخير الحل وإبعاده، بل وأيضاً في تكريس تقسيم الأمر الواقع.

النوايا الغربية المعادية لتطبيق 2254 كانت واضحة منذ سنوات عديدة، وتم التعبير عنها ابتداء من تبني شعار «تغيير سلوك النظام» ومن ثم «خطوة مقابل خطوة»، ولكنها الآن أصبحت شبه علنية على لسان الدول الأوروبية الثماني المدفوعة أمريكياً، والتي باتت تقول صراحة إنها ترى أن «الحل السياسي وفق 2254 بعيد المنال»، بما يعني أنها ضده بشكل علني هذه المرة.

بكلام آخر، فإن الذريعة التي كان يتذرع بها البعض علانيةً أو من عبر وسطاء، من أن القرار غربي، قد سقطت بشكل نهائي، وبات واضحاً أن تطبيق هذا القرار يصب بالضبط ضد المصلحة الأمريكية–الصهيونية...

إن توضيح البرامج المطلوبة لسورية المستقبل، ووضعها على طاولة التفاوض المباشر لتنفيذ بنود 2254، هو الباب الوحيد ليس فقط للخروج بسورية من مأساتها، بل وأيضاً لمنع تقسيمها، ولإعادة توحيدها أرضاً وشعباً، بالضد من الإرادة الأمريكية– الصهيونية، وبالاستناد إلى القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة في الاستقرار في منطقتنا، وعلى رأسها دول أستانا والصين ودول عربية أساسية، مستهدفة بالفوضى الشاملة الهجينة الأمريكية...

شؤون عمالية

تنظيم علاقات العمل الزراعية

02

ملف «سورية 2024»

محصلة أولية لخسائر الكيان ومكتسبات الشعب الفلسطيني

06

شؤون محلية

قدرة السوريين على الاستهلاك تنحسر شيئاً فشيئاً!

08

شؤون عربية ودولية

من يجلس على طاولة المفاوضات التي ترعاها واشنطن؟!

17

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام

### الطبقة العاملة وممراتها الصعبة في الدفاع عن حقوقها

يتوالى تباعاً ارتفاع لهيب الأسعار بسبب السياسات الاقتصادية والسياسية، ويبدو أن هذا اللهيب مستمر ولا رادّ له طالما تلك السياسات مستمرة، وكذلك بقاء الناس على حالهم؛ بين الدعاء بالفرج وبين شتم مَن كان السبب في أزمتهم، فالأزمات مستمرة وممتدة ابتداءً من رغيف الخبز وليس انتهاءً بقطرة الماء التي يحاولون الحصول عليها بشق الأنفس والتي يعلن عنها في كل المحافظات.

تتكرر حالات إغلاق المعامل في المدن الصناعية وخارجها لأسباب كثيرة باتت معروفة من قبل كل الأطراف التي لها علاقة بالصناعات بمختلف أنواعها. وتقارير الاتحاد العام للنقابات تؤكّدُ وجودَ الإغلاقات سواء منها الإغلاق الكامل أو الجزئي، والنقابات تعلم بالإغلاقات كونها أحد الأطراف المفترض إخبارها قانونياً عن تلك الحالات الجارية بالإضافة إلى وزارة الصناعة وجهات أخرى.

على الرغم من هذه الإغلاقات، سواء الجزئية أو الكاملة منها، ورغم محاولات أصحابها طلب النجدة من غرف الصناعة بهيئتها السابقة أو الهيئات الجديدة بعد «الانتخابات»، ومن الحكومة للمساعدة على توفير ما يلزم لكي تبقى المعامل تدور بعجلات إنتاجها، ولكن كل هذا الصراخ يذهب سدى ولا أحد يستجيب. ويمكن الاطّلاع على بعض المواقع التي تعنى بشؤون الصناعة والصناعيين لنعرف حجم المعاناة الكبيرة التي يعيشونها.

هذا يعني أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه، لن يبقى من المعامل التي تعمل وتنتج غير كل طويل عمر، وبصعوبة وبتكاليف عالية وتسويق منخفض.

وهذا الواقع الصعب الذي يضرب الصناعة السورية سيتطور نحو الأصعب طالما أنّ المسببات لا تزال موجودة وليس بالأفق ما يشير إلى إزالتها أو التخفيف منها، بالرغم من كل الوعود التي تقدمها الحكومة للصناعيين باجتماعاتها معهم، والتي تبقى وعوداً لا غير، وتبقى الصناعة تسير نحو الهاوية بتسارع. وهذا له منعكسه السياسي والاجتماعي الخطير، وكذلك على الاقتصاد الوطني برمته وعلى الطبقة العاملة التي مصير جزء مهم منها في هذه الحالة هو الشارع والانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل، حيث يكون الخيار أمامهم افتراش البسطات بالشوارع إن سُمِحَ لهم أو الهجرة المحفوفة بالموت، كما هو جارٍ الآن لآلاف من الشباب الذين دفعتهم ظروفهم إلى الهجرة بحثاً عن عمل، أيّ عمل، مهما كانت المخاطر التي سترافقهم، ما يعني مزيداً من الخسائر الوطنية للشباب القادرين على العمل والإنتاج، وهذه الخسائر لا تقدَّر بثمن ويضحَّى بها مجّاناً.

إنّ الطبقة العاملة السورية بالرغم ممّا خسرته من قوى ومن حقوق على مدار العقود السابقة والسنوات الحالية من عمر الأزمة، ستمر بطريق صعب وطويل من أجل ترتيب أوضاعها التي جرى عليها تبديل كبير من حيث عددها وكوادرها الطليعية وتصنيفها المهني ولكن هذا الطريق هو ممر إجباري للدفاع عن حقوقها، ولنفض الكثير من الأوهام العالقة في الأذهان حول تحسين أوضاعها المعيشية وفي مقدمتها الأجور، بالتوافق بين ممثلي العمّال المفترضين وأركان الحكومة التي خابت فيها كل الرهانات على توافقٍ كهذا، والنتائج واضحة؛ مزيد من الإفقار والتهميش والجوع للطبقة العاملة.

# تنظيم علاقات العمل الزراعية

**يخضع العمال الزراعيون لقانون تنظيم العلاقات الزراعية رقم 56 لعام 2004 وقد استثناهم قانون العمل من نطاق تطبيق أحكامه، وجاء في المادة الثانية من قانون العلاقات الزراعية أنّ هدف القانون هو «تنظيم العلاقات الزراعية بين أطراف العمل الزراعي طبقاً لأحكام هذا القانون بما يهدف استثمار الأرض بصورة صالحة لتنمية الثروة القومية وإقامة علاقات اقتصادية واجتماعية عادلة».**

### تعريف علاقات العمل الزراعية وتمييزها عن باقي العلاقات المشابهة

ويقصد بالعلاقات الزراعية الوارد ذكرها في هذا القانون العلاقات القائمة بين أطراف العمل الزراعي والناشئة عن استثمار الأرض استثماراً زراعياً نباتياً أو حيوانياً، ويُقصَد بالعمل الزراعي كلّ عمل يغلب عليه الطابع الزراعي وكل عمل يهدف إلى استثمار الأرض والمنشآت الزراعية استثماراً زراعياً، على أن تتحدّد الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعي بقرار يصدر عن الوزير بعد استطلاع رأي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي واتحاد الفلاحين.

وجاء تعريف صاحب العمل بأنه كل شخص طبيعي «مالك أو مستأجر أو مستثمر أو مزارع» أو شخص اعتباري يستخدم عاملاً زراعياً أو مزارعاً فأكثر لاستثمار الأرض أو المنشأة الزراعية استثماراً زراعياً.

والعامل الزراعي هو كل شخص طبيعي يعمل في عمل زراعي لدى صاحب عمل لقاء أجر تحت سلطته المباشرة أوَ غير المباشرة بموجب عقد عمل، ويشترط في تحديد العامل الزراعي ثلاثة عوامل:

1– الأجر، 2– التبعية، 3– نوع العمل أن يكون زراعياً أو مرتبطاً بعمل زراعي.

ويكون العامل الزراعي وهو الذي يعمل لدى صاحب عمل لقاء أجر بأعمال زراعية لمدّة محددة، وتدخل فيها الأعمال الموسمية والعرضية والمحددة بطبيعتها.

ويتبع إلى الاتحاد العام لنقابات العمال أولئك العمال الزراعيون الذين يتقاضون أجورهم من الدولة أيضاً، مهما كان نوع العمل الذي يمارسونه ومهما كانت صفة الاستخدام «دائم أو مؤقت أو موسمي أو عرضي أو وكيل»، كما يشمل جميع العاملين في مجال صناعة المواد الغذائية والزراعية والكونسروة والألبان والمطاحن وعمال الحدائق والمشاتل والأزهار وما شابهها سواء أكانوا في القطاع العام أم الخاص.

ويتبع إلى الاتحاد العام للفلاحين الزراعيون المنتسبون للتنظيم الفلاحي «الجمعية الفلاحية»، ويعملون لديها أو لدى المالك لقاء أجر وتحت سلطتهما المباشرة أو غير المباشرة وسواء أكان عقد العمل كتابياً أم شفوياً.

ويخرج عن مفهوم العامل الزراعي كل من يقوم بالاستثمار الزراعي أو الحيواني بقصد المتاجرة وجني الأرباح، وبذلك يكون القانون قد فرّقَ بين العامل الزراعي والمستثمر من ناحية هدفه من العمل؛ فمن كان يعمل لقاء آجر يُعَدُّ عاملاً ومن يعمل بقصد المتاجرة والربح لا يُعَدُّ عاملاً بل يُعَدُّ مستثمراً أو مزارعاً، كما أخذ القانون برابط التبعية الأساسي في توصيف علاقة العمل الزراعية؛ فالعامل يعمل تحت إشراف صاحب العمل وسلطته المباشرة أو غير المباشرة، ومن ثم نوع العمل الذي يقوم به العامل.

### الفرق بين المزارع والعامل الزراعي

أما المزارع الشريك فهو الذي يرتبط بصاحب العمل الزراعي بعقد خطّي يقضي بإعطائه نسبة معينة من إنتاج الأرض المتعاقد على استثمارها، أو من المنتجات الحيوانية لقاء عمله بنفسه أو مع أفراد أسرته ولقاء التزامات أخرى يحدّدها العقد والقانون.

والمزارع بالبدل هو الذي يرتبط بصاحب العمل الزراعي بعقد خطي يقضي بإعطاء صاحب العمل الزراعي بدلاً نقدياً أو حصة عينية مقطوعة من الحاصلات، لقاء منحه حق استثمار الأرض لنفسه أو مع أفراد عائلته ولقاء التزامات أخرى ينص عليها العقد عادة.

### عقد العمل الزراعي

تُنَظَّم علاقاتُ العمل الزراعية بين صاحب العمل الزراعي والعمال الزراعيين بموجب عقد خطي مكتوب ويحرَّر على ثلاث نسخ تودع احداها لدى المديرية ويعطى لكل طرف نسخة.

وإذا لم يحرَّر عقدٌ خطي مكتوب فيحقُّ للعامل وحدَه فقط إثبات وجود علاقة عمل زراعية وإثبات حقوقه بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود والقرائن القانونية.

ولا يجوز التعاقد مع العامل الزراعي لمدة تزيد عن خمس سنوات، وتخفض إلى هذا الحد مدد العقود التي تزيد عن ذلك ويجوز تجديدها عند انقضاء المدة السابقة.

ويشترط في العامل الزراعي أن يكون بالغاً الثامنة عشرة من عمره على الأقل، يستثنى من ذلك الرعاة وعمّال الأعمال الخفيفة شريطة ألّا تقل أعمارهم عن خمسة عشرة عاماً، وأنْ يكون استخدامهم بطريقة التعاقد مع أوليائهم وعلى مسؤولية أولئك الأولياء. وتحدد الأعمال الخفيفة بقرار من الوزير بالاتفاق مع الاتحاد العام للفلاحين.

# عدد الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم مقلق

**بيَّنَ تقرير صدرَ مؤخَّراً عن منظمة العمل الدولية تحت عنوان «اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2024» ارتفاع نسبة الذين يعانون من البطالة في صفوف الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب على مستوى العالم. واتساع الفجوات المتعلقة بالوضع الاجتماعي، وزيادة قلق الشباب بشأن العمل، بحسب هذا التقرير.**

تحسّنت توقعات سوق العمل العالمية للشباب في السنوات الأربع الماضية، ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه التصاعدي لمدة عامين آخرين. ومع ذلك، يحذر التقرير الصادر في 12 آب بمناسبة اليوم العالمي للشباب «12 آب من كل عام» من أنّ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب مقلقٌ، وأنّ الانتعاش في التوظيف بعد جائحة كوفيد-19 لم يكن شاملاً. وكان معدل بطالة الشباب في عام 2023 قد بلغ 13%. ومن المتوقع أن ينخفض إلى 12,8% هذا العام والعام المقبل. ورغم ذلك، فإن الصورة ليست كذلك في جميع المناطق. ففي الدول العربية وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، كانت معدلات بطالة الشباب أعلى في عام 2023 مما كانت عليه في عام 2019.

تقرير «اتجاهات التوظيف العالمية للشباب» يحذّر كذلك من أن الشباب يواجهون ظروفاً تزداد صعوبة في تحقيق النجاح في عالَم العمل. ويشير التقرير إلى أن الكثير من الشباب في جميع أنحاء العالم هم من الشباب الذين لا يجدون فرص عمل، وأن فرص الحصول على وظائف لائقة لا تزال محدودة في الاقتصادات الناشئة والنامية. حيث إنّ أكثر من 20% منهم على مستوى العالم هم من الشباب الذين لم يلتحقوا بوظائف لائقة في عام 2023.

يشير التقرير إلى أنّه حتى عدم حصول الشباب الذين يعملون لا يحصلون على وظائف لائقة. فعلى الصعيد العالمي، يعمل أكثر من نصف العمال الشباب في وظائف غير منظَّمة. وفقط في البلدان ذات الدخل المرتفع، وبعض الشرائح الأعلى في البلدان ذات الدخل المتوسط، يعمل أغلب العمال الشباب في وظائف منتظمة وآمنة. أما في البلدان منخفضة الدخل فثلاثة من كلّ أربعة من العمال الشباب لا يحصلون إلّا على وظيفة مؤقّتة أو في القطاع غير المنظم أو في عمل لحسابهم الخاص. ومن جهة أخرى حذّر التقرير من أنّ استمرار ارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية فرص العمل اللائقة يسبّبان قلقاً متزايداً بين شباب اليوم، باعتبارهم أكثر فئات المجتمع تعليماً.

فلا يمكن لأيّ مجتمع أنْ يحظى بمستقبل مستقرّ في حين أنّ الشباب لا يحصلون على عمل لائق، مما يجعل الشباب يشعرون بعدم الأمان وعدم القدرة على بناء حياة أفضل لأنفسهم وأسرهم. ويعتمد بناء المجتمع السليم على قواعد أساسية منها: الاستقرار، والعدالة الاجتماعية، والعمل اللائق للشباب. ويذكُر التقرير بأنَّ الفرصَ المتاحة للشباب غير متكافئة إلى حدٍّ كبير، حيث لا يزال العديد من الشابّات والشبّان ذوي الإمكانيات المختلفة يعانون. فمن دون تكافؤ الفرص في التعليم والوظائف اللائقة، يفقد الملايين من الشباب فرصهم في مستقبل أفضل. ولَحَظ التقرير ظاهرةَ التسرب من التعليم، الأمر الذي يكون له تبعات سلبية على الشباب، اجتماعياً ونفسياً، وقد يؤدي ذلك إلى نتائج خطرة على مسيرتهم الحياتية عامّةً. وممّا خلص إليه التقرير:

لقد كان النمو في الخدمات «الحديثة» وفي وظائف التصنيع للشباب محدوداً، على الرغم من إمكانية إدخال التحديث على القطاعات التقليدية من خلال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.

لا يوجد ما يكفي من الوظائف التي تتطلّب مهارات عالية لتلبية احتياجات الشباب المتعلم، خاصّة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمتدنّي.

إن تزايد عدد بؤر التوتر والنزاعات يهدد سبل معيشة الشباب في المستقبل ويدفعهم إلى الهجرة أو نحو التطرف.

ودعا التقرير إلى زيادة الاستثمار لخلق فرص العمل لتوظيف الشباب، وتعزيز المؤسسات التي تدعم الشباب خلال انتقالهم إلى سوق العمل، بما في ذلك الشباب الذين لا يزالون في مرحلة الانتقال إلى سوق العمل، ودمج العمالة والحماية الاجتماعية للشباب، ومعالجة عدم المساواة العالمية من خلال تحسين التعاون الدولي والتمويل من أجل التنمية.

## الطبقة العاملة

### إضراب عمال مطار البرتغال

أصدر اتحاد عمال النقل البرتغالي إشعاراً بالإضراب، الذي سيغطّي جميع المطارات الوطنية، اعتباراً من 31 آب 2024 حتى 1 أيلول 2024، وقد تمت الدعوة إلى الإضراب ضد وجود رواتب أساسية أقل من الحد الأدنى الوطني للأجور، وكذلك إلى الاحتجاج على الاستخدام المؤقّت للعمّال والعمل الإضافي الذي لا يتوافق مع الحدود القانونية السارية المعمول بها. وأشار الاتحاد في بيانه الصادر يوم 20 آب الجاري إلى أنه إذا لم يحدث أيّ تطور في المفاوضات من شأنه أن يسمح بإلغاء الإضراب، فإنّ حدوثه سيكون مؤكّداً. وبغض النظر عن سبب أو مَنشأ ضَعف الشركة، فإنّ العمال هم الذين يدفعون الفاتورة. ووفقاً للإشعار، سيضمن العمال الخدمات اللازمة لسلامة وصيانة المعدّات والمرافق وتوفير الحدّ الأدنى من الخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية.

### نقابات عمال الموانئ الهندية تعلن الإضراب

أعلنت نقابة عمّال الموانئ الهندية الإضراب عن العمل اعتباراً من 28 آب. وهي تطالب بتسوية فورية لمراجعة الأجور ومزايا التقاعد. وقالت النقابة على الرغم من أنّ لجنة التفاوض على الأجور عقدت سبعة اجتماعات، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع بشأن مطالب عمال الموانئ. لذلك وافقت مجموعة العمال على الدعوة إلى الإضراب بعد اجتماع في أواسط آب. وأشارت إلى أنّ نحو 20 ألف عامل، ينتمون إلى مجموعة نقابات عمال الموانئ، سيشاركون جميعاً في الإضراب عن العمل. وقال عضو بارز في مجلس إدارة الشركة إن التأثير الفوري للإضراب قد لا يكون خطيراً، ولكن إذا استمر لأكثر من يومين أو ثلاثة أيام فإنّ العواقب ستكون وخيمة.

### الولايات المتحدة: إضراب عمال AT&T بسبب مفاوضات العقد

أضرب عمّال AT&T يوم 21 آب الجاري، بما في ذلك الفنّيون وممثّلو خدمة العملاء وعمّال تركيب الأسلاك في جميع أنحاء الجنوب الشرقي، بسبب مفاوضات العقد. وقَفَ أكثر من 17000 عامل خارج مرافق AT&T حاملين لافتات في أيديهم للاحتجاج ضدّ الشركة. وقدّم مسؤولون في نقابة عمال الاتصالات في أمريكا تهمة ممارسة العمل غير العادلة إلى مجلس العلاقات العمّالية الوطني لعدم المفاوضة بحسن نيّة، والانخراط في مفاوضة سطحية، وعدم إرسال ممثّلين إلى طاولة المفاوضات بسلطة اتخاذ القرارات. وأضاف «أنا متأكّد تماماً من أننا جميعاً أردنا تجنب هذا، لم نكن نريد هذا أبداً. عاملونا بشكل عادل فقط. هذا هو الشيء الوحيد الذي نطلبه، أنْ يتم التعامل معنا واحترامنا»، وأوضح: «أعضاؤنا أعضاء مخلصون، إنهم يحبون وظائفهم، ويحبّون العمل».

### مصر: عودة شركة «سيراميكا فينيسيا» للعمل

أعلنت وزارة العمل عن عودة الإنتاج، السبت 17 آب، داخل شركة فينيسيا لصناعة السيراميك بمدينة السادس من أكتوبر، وذلك بعد نجاح اتفاق جماعي بين ممثلي العمال والإدارة، في اجتماع بمقر مديرية العمل بمحافظة الجيزة. وتعهدت الإدارة بدراسة وتلبية مطالب العاملين كافة، وإعادة هيكلة الأجور، بما يتماشى مع قرارات الدولة كافة، فيما يخصّ الحد الأدنى للأجور، في موعد أقصاه نهاية هذا العام. هذا وكان عمال شركة فينيسيا لتصنيع السيراميك قد نفذوا إضراباً عن العمل، يوم الأحد 11 آب الجاري، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، إضافةً للمطالبة بحوافز شهرية ثابتة، وكان ردّ الإدارة أنْ أصدرت قراراً بإغلاق الشركة، في محاولة لكسر الإضراب.

# مشاريع إعادة التصنيع إلى الولايات المتحدة: أقوالٌ بلا أفعال

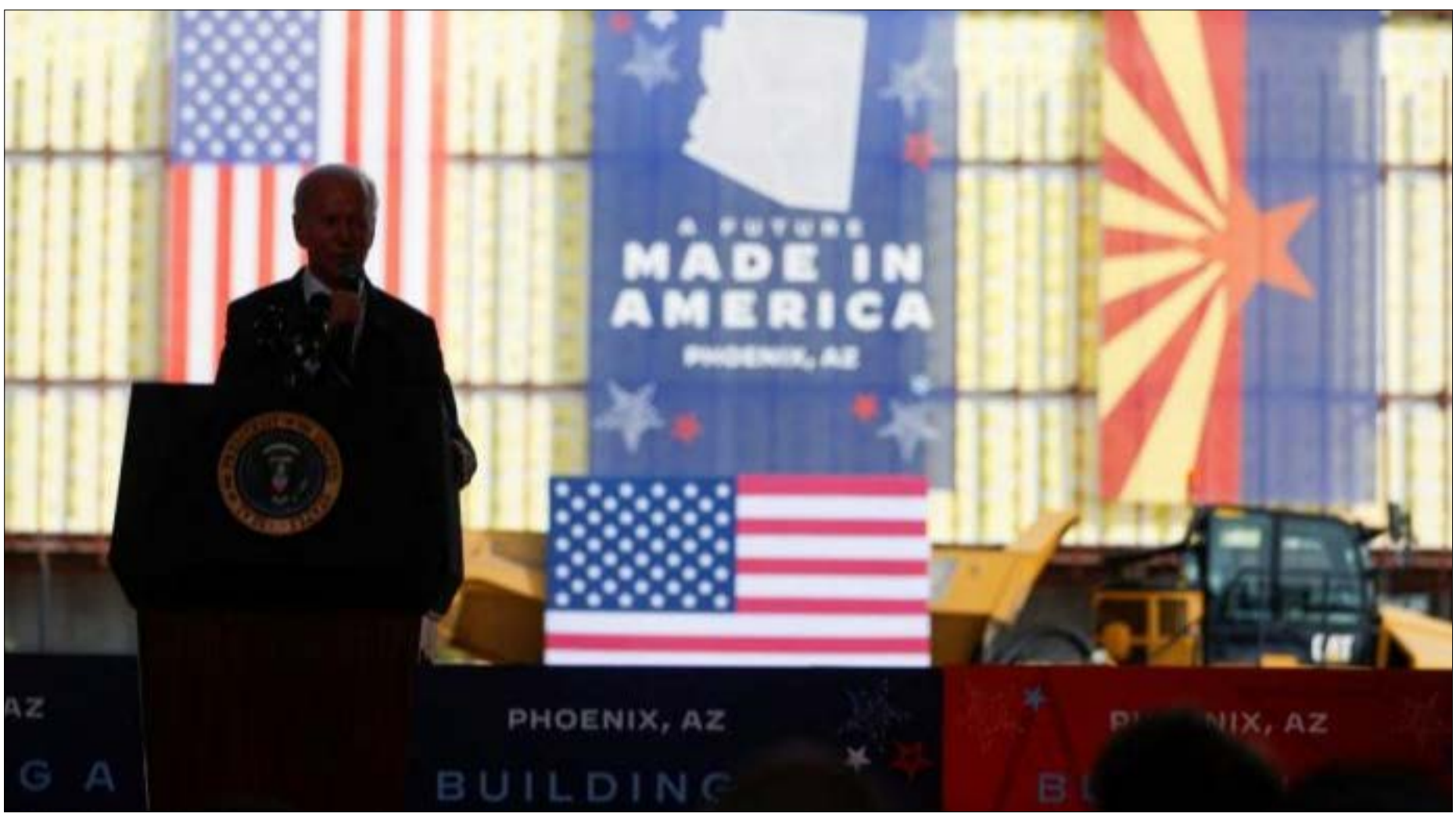


**ذكرت صحيفة فايننشال تايمز أنّ ما يقرب من 40% من «أكبر الاستثمارات الصناعية الأمريكية»، التي تمّ الإعلان عنها في العام الأول من تحرك الرئيس الأمريكي جو بايدن لتعزيز سلسلة توريد التكنولوجيا النظيفة وأشباه الموصلات، قد تم تأجيلها أو إيقافها مؤقتاً. في السنة الأولى للقانون، تمّ الإعلان عن خطط استثمارية تتجاوز 220 مليار دولار. على الرغم من الحماس الأولي، فإنّ المشاريع الفعلية، التي يبلغ مجموعها 84 مليار دولار، قد تأخرت لفترة تتراوح بين شهرين إلى عدة سنوات أو توقفت إلى أجل غير مسمى. ويمثل ذلك 37,3% من إجمالي الاستثمارات المعلنة.**

■ فلاديمير بروخفاتيلوف
ترجمة: قاسيون

أثّر التأخير والإغلاق على العديد من المشاريع الكبرى. تم تعليق بناء مصنع Energy LG Solution الكوري الجنوبي لبطاريات فوسفات حديد الليثيوم في أريزونا بقيمة 2,3 مليار دولار، ومصنع معالجة الليثيوم Albemarle في كارولينا الجنوبية بقيمة 3 مليارات دولار ومصنع للألواح الشمسية من شركة إينيل الإيطالية بقيمة مليار دولار في أوكلاهوما.

أجّلت شركة TSMC التايوانية بدء تشغيل أول مصنع لها لأشباه الموصلات في ولاية أريزونا، وهو جزء من مشروع بقيمة 40 مليار دولار، من أواخر عام 2024 إلى عام 2025، وتم تأجيل بدء تشغيل مصنع ثانٍ من عام 2026 إلى عام 2028. وعلّقت شركات تصنيع الألواح الشمسية Maxeon وHeliene و Meyer Burger بناء مصانعها في الولايات المتحدة بسبب الانخفاض العالمي في أسعار الألواح الشمسية.

كما أجّلت سانغيونغ الكورية الجنوبية لتصنيع قطع غيار السيارات توسيع مصنعها في ألاباما لمدة عامين بسبب ضعف الطلب على السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة. وأوقفت شركة Hydrogen Nel النرويجية لتصنيع محطات الشحن الكهربائي مشروعها الذي تبلغ قيمته 400 مليون دولار في ميشيغان، مبررة ذلك بقواعد الحوافز الضريبية غير الواضحة.

وأجّلت شركة أنوفيون الأمريكية لصناعة مكونات البطاريات بناء مصنع بقيمة 800 مليون دولار لأكثر من عام، مستشهدة بقواعد ضريبية غير واضحة للسيارات الكهربائية. وألغت شركة Energy VSK الهندية لصناعة الألواح الشمسية خطتها الاستثمارية بقيمة 250 مليون دولار في كولورادو، كما أرجأت خطة استثمارية لمصنع مكونات الألواح الشمسية بقيمة 250 مليون دولار.

الأسباب الرئيسية لهذه التأخيرات هي تدهور ظروف السوق، وانخفاض الطلب، وعدم اليقين السياسي المحيط بالانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة. وقد أثر الانكماش الاقتصادي العالمي، وانخفاض الطلب على السيارات الكهربائية وقضايا زيادة المعروض من الرقائق، وخاصة في الصين، بشكل كبير على جدوى هذه الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الوضع السياسي المتوتر في الولايات المتحدة يولّد مخاطر تجارية، ممّا يجبر الشركات على إلغاء المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

تم تصميم قانون IRA وCHIPS لإعادة التصنيع إلى الولايات المتحدة وخلق فرص العمل، حيث وعدت حكومة الولايات المتحدة بأكثر من 400 مليار دولار على شكل إعفاءات ضريبية وقروض وإعانات دعم. لكن مع تأخر أو توقف 40% من المشاريع الاستثمارية، تتزايد الشكوك حول تحقيق هذه الأهداف.

تلقّت شركة إنتل الأمريكية العملاقة في مجال تكنولوجيا المعلومات عشرات المليارات من الدولارات في هيئة إعانات دعم، ولكنها انزلقت في نهاية المطاف إلى حافة الانهيار. تقوم إنتل بتسريح 15% من قوتها العاملة وتحاول يائسة إنقاذ نفسها من الإفلاس. وأعلنت الشركة للتو عن خسارة قدرها 1,6 مليار دولار للربع الثاني من عام 2024، وهي زيادة كبيرة عن 437 مليون دولار التي خسرتها في الربع الماضي. توظف الشركة حالياً أكثر من 125000 شخص، لذا يمكن أن يصل إجمالي عمليات التسريح من العمل إلى 19000 شخص.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم إنتل بخفض تكاليف البحث والتطوير والتسويق بمقدار مليارات الدولارات كل عام حتى عام 2026. وفي هذا العام، سيتم خفض الإنفاق الرأسمالي بأكثر من 20%. وسيتم تنفيذ إعادة الهيكلة «لإيقاف الأعمال غير الضرورية ومراجعة جميع المشاريع والمعدات النشطة للتأكد من أنها لا تستهلك الكثير». أشارت CNBC إلى أنّ «إنتل تعدّ حالياً شركة التكنولوجيا الأسوأ أداءً في مؤشر P&S 500 هذا العام».

**هناك نقص بالعمالة الماهرة الأمريكية وارتفاع بالتكاليف مقارنةً بآسيا ومعظم المهندسين الأمريكيين لم يتحمّلوا الانضباط الصارم لنظرائهم التايوانيين**

## نقص في أساس الصناعة: البشر

إنّ تطوير صناعة الرقائق في الولايات المتحدة يواجه معوقات خطيرة بسبب «أزمة المواهب» التي تلوح في الأفق. يظهر تقرير صادر عن شركة ماكينزي الاستشارية أنّه بحلول عام 2029، قد يواجه قطاع أشباه الموصلات في الولايات المتحدة نقصاً بنحو 150 ألف فني ومهندس.

يخصص قانون الرقائق والعلوم الأمريكي ما يقرب من 53 مليار دولار لتحفيز تطوير قطاع الرقائق الأمريكي. منذ أن وقّع الرئيس بايدن على مشروع القانون في آب/أغسطس 2022، تلقت شركات تصنيع الرقائق الكبرى مثل TSMC التايوانية وإنتل الأمريكية وسامسونغ الكورية الجنوبية مليارات الدولارات من الاستثمارات الفيدرالية لبناء مصانع جديدة وتوسيع عملياتها في جميع أنحاء الولايات المتحدة لخلق أكثر من 115000 فرصة عمل في الولايات المتحدة في مجالات التصنيع والبناء.

كتبت آسيا تايمز: «إنّ عولمة القدرة التصنيعية وتطوير التقنيات الجديدة تتسارع خارج الولايات المتحدة. ومن المفارقات أن الدعم الذي تقدمه إدارة بايدن لإنشاء مسابك أشباه الموصلات في الولايات المتحدة والقيود المفروضة على تصدير الرقائق والمعدات عالية الجودة لتصنيعها يساعد في تحفيز هذه العملية، ولكن خارج الأراضي الأمريكية».

تريد أوروبا وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان الاحتفاظ بتكنولوجيتها المتقدمة في الداخل؛ وتعمل الصين على تطوير اقتصادها في مواجهة العقوبات الأمريكية. في بعض الحالات أيضاً، لا يكون إنشاء وجود صناعي في الولايات المتحدة منطقياً من الناحية الاقتصادية أو التجارية.

في عام 2021، واجهت واشنطن صعوبة في إقناع الحكومة التايوانية لبناء مصنع لإنتاج الرقائق في الولايات المتحدة قبل أن تنجح في الضغط لأجل ذلك. ثمّ بدأت الشركة التايوانية الرائدة في مجال تصنيع الرقائق TSMC في «بناء القرن» هذا، لكن الفكرة فشلت فشلاً ذريعاً. في الصيف الماضي، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة TSMC، مارك ليو، أنّ إطلاق المصنع قد تأخر بسبب نقص العمال المهرة في الولايات المتحدة، قائلاً إن الشركة سترسل 500 عامل تايواني ماهر إلى أريزونا.

في الولايات المتحدة، تواجه TSMC العديد من التحديات، أهمها نقص العمالة الماهرة وارتفاع التكاليف مقارنة بآسيا. تشير تقديرات شركة ديلويت لمراجعة الحسابات إلى أنّ صناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة سوف تعاني من نقص يتراوح بين 70 ألف إلى 90 ألف عامل في السنوات المقبلة. كما أنّ تكلفة بناء مصنع جديد للرقائق في الولايات المتحدة أعلى بنحو 30% إلى 50% عنها في آسيا، وفقاً لتقرير صادر عن جمعية صناعة أشباه الموصلات الأمريكية.

انتقد آرون بتلر، رئيس مجلس البناء والتشييد في أريزونا، إعلان TSMC «باعتباره محاولة لتعريض الوظائف الأمريكية للخطر وادعاءات TSMC المتنازع عليها بأنّ القوى العاملة الأمريكية تفتقر إلى الخبرة والمهارات اللازمة لإكمال البناء». وأضاف بتلر: «إن إلقاء اللوم على العمال الأمريكيين في مشاكل هذا المشروع هو إهانة للعمال الأمريكيين بقدر ما هو غير دقيق. تلقي شركة TSMC باللوم في تأخيرات البناء على العمال الأمريكيين وتستخدم ذلك كذريعة لجذب العمال الأجانب، الذين يمكنها دفع أجور أقل لهم».

لم يتمكن معظم المهندسين الأمريكيين الذين ذهبوا إلى تايوان للحصول على التدريب في عام 2021 من تحمل الانضباط القاسي والعمل المكثّف في مؤسسات TSMC، وعادوا إلى الولايات المتحدة. قال موريس تشانغ، مؤسس TSMC، في هذا الصدد: «إذا تعطّلت السيارة في الساعة الواحدة صباحاً، فسيتم إصلاحها في الولايات المتحدة في صباح اليوم التالي. ولكن في تايوان سيتم ذلك في الساعة الثانية صباحاً».

# حول «الحوار الوطني» و«المؤتمر الوطني»!

**كثرت في الآونة الأخيرة الدعوات التي تطلقها جهات محسوبة على النظام تارة، وعلى المعارضة تارة أخرى، إلى «حوارٍ وطني»، وإلى عقد «مؤتمر وطني». ورغم المضمون الإيجابي الذي يمكن أن توحي به هذه العناوين العامة، إلا أن التدقيق في التفاصيل والرسائل المصاحبة، يسمح بفتح الباب على التفكير بأهداف أخرى مخالفة لذلك المضمون...**

■ عماد طحان

أول المشكلات في طروحات عديدة من هذا الطراز، هي تعريفها لـ«الوطني»؛ ففي صفوف متشددي النظام والمحسوبين عليهم، فالوطني هو ما يعتبرونه هم وطنياً، وهو محصور ضمن حدود فكرة «المجتمع المتجانس» التي تشمل قسماً من السوريين فحسب وتستثني من تبقى، ليس على مستوى القوى السياسية فحسب، بل وحتى على مستوى المجتمع نفسه.

وعلى الضفة المقابلة، أي على ضفة متشددي المعارضة، فالأمر هو نفسه من حيث الجوهر؛ حيث تتحدد الوطنية بموقف سياسي محدد هو في جوهره موقف رافض للحل السياسي، ورافض للحوار مع «الآخر»، أي النظام.

بكلام آخر، فإن الفهم الذي يجري تقديمه لفكرة «الحوار الوطني»، هو فهم تقسيمي يستند إلى الانقسام الحاصل ليس فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضاً على مستوى تقسيمات الأمر الواقع، بما يفضي إلى أن تفعيل هذه الفكرة بالشكل الذي تطرح فيه، لن يتحول إلى «حوار وطني»، بل سيتحول في الحقيقة إلى «حوار» غرضه تكريس تقسيم الأمر الواقع، وبما يؤدي بالمحصلة العملية، إلى الانتقال من النقيض إلى النقيض، أي من الحوار الوطني إلى الحوار اللاوطني!

المشكلة الثانية ضمن جملة الطروحات التي يجري تقديمها، أن الداعين إليها رغم اصطفافهم في خندقين متعارضين شكلياً، تشترك، «وللمفارقة»، في استبعادها للقرار 2254 بشكل كامل، أو استبعاده عبر تحويله إلى كليشةً كلاميةً مفرغة من المضمون.

بما يعني أن المتشددين من كلا الطرفين، ما يزالون عند أوهامهم القديمة نفسها، في «الحسم» و«الإسقاط»، بل وربما باتت لديهم أوهام أكثر خطورة وسوءاً بالمعنى الوطني؛ فالحديث عن الحسم والإسقاط، كان يفترض ضمناً غلبة أحد الطرفين بشكل ساحق ماحق على الطرف الآخر، ومن ثم السيطرة على البلد بأكملها واحدة موحدة. اليوم نرى ونسمع ونشاهد نمطاً مختلفاً من السلوك، تنحو به قوى سيطرة الأمر الواقع إلى إعادة تعريف الوطن نفسه، وإعادة تعريف حدوده؛ بحيث يصبح الوطن هو «ما نسيطر عليه»، ويصبح الشعب هو «من يؤيدنا ويقع ضمن سيطرتنا»، ويصبح الحوار، حواراً مع الذات، يفضي إلى النتائج المعروفة مسبقاً، لتأكيد سيطرة تلك القوى نفسها، ودون أي تغيير حقيقي على أرض الواقع، اللهم إلا تكريس تقسيم الأمر الواقع...

المشكلة الثالثة التي تبرز ضمن بعض طروحات ودعوات «الحوار الوطني» و«المؤتمر الوطني»، أنها دعوات غير مصحوبة لا بالهدف المرجو منها، ولا بالآليات المطلوبة للوصول إلى ذلك الهدف.

هنالك بطبيعة الحال كلام عام عن الانتقال نحو الديمقراطية من جانب، وعن حل وتجاوز الأزمة من جانب آخر؛ أي أن الكلام عن الأهداف على الضفتين أشبه ما يكون بالشعارات الرنانة، التي يجري تدبيجها على عجل تحت صور المرشحين وابتساماتهم في انتخابات مجلس الشعب، ومع غياب برنامج عملي وحقيقي على المستويات الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية والوطنية.

وإذا كان الحديث عن الأهداف يحتمل النقاش،

**إن درجة التوافق والتعاون بين الدول صاحبة المصلحة في الحل قد وصلت إلى العتبة المطلوبة للبدء بالتنفيذ**

وربما هنالك من يصيغ أهدافاً معقولة مصاحبة لدعوات الحوار، فإن الأمر الغائب تماماً هو آلية الوصول إلى تلك الأهداف، بما يوحي بأن الحوار نفسه هو المبتدى وهو النهاية، هو الطريق وهو الطريقة؛ الأمر الذي سيقود أي حوارٍ من هذا النوع إلى النتائج السابقة نفسها، أيّ إلى لا شيء سوى محاولات الإيحاء بالحركة، والإيحاء بوجود رغبة في الحل، مع غيابها في حقيقة الأمر.

ما يمكن إضافته في هذا الإطار، هو أن دعوات الحوار العامة التي تقفز فوق فكرة الانتقال السياسي القائم على التوافق والتفاوض واشتراك كل الأطراف على أساس 2254، إذا كانت قد استُخدمت سابقاً للإيحاء بشكل غير صادق بالرغبة في الحل، فإنها تستخدم اليوم بشكل مباشر للعمل ضد الحل، وضد احتمالاته، وضدّ الجهود التي يجري بذلها للوصول إليه...

على سبيل المثال لا الحصر، يتفق اليوم متشددون في المعارضة وفي النظام، على أنه يجب القيام بحوار وطني، بهدف العمل ضد التسوية بين سورية وتركيا! متشددون في المعارضة يدفعون بهذا الاتجاه صراحة، ومتشددون في النظام ومقربون إليه يدفعون أيضاً بالاتجاه نفسه، وإنْ بتعبيرات أقل صراحة. يحدث ذلك تماماً في الوقت نفسه الذي تعمل فيه واشنطن، ومعها لندن وبعض العواصم الغربية، وكذلك الكيان والمطبعون معه من العرب وعلى رأسهم الإمارات، على إعاقة عمل أستانا باتجاه التسوية السورية التركية، التي باتت مفتاحاً أساسياً من مفاتيح كسر العقوبات الغربية والحصار الغربي من جهة، وكذلك باباً أساسياً من أبواب شل قدرة واشنطن على مواصلة منع تطبيق 2254، وهو الهدف الذي بات معلناً بشكل صريح من جانب 8 دول أوروبية تعمل بإدارةً واشنطن اتجاه الملف السوري، عبر اللاورقة التي قدمتها مؤخراً، والتي تنطلق من فكرة أن «الحل السياسي وفق 2254 بعيد المنال»، بما يعني ضرورة البحث عن سُبل أخرى غير هذا القرار، وبالتحديد مشروع «خطوة مقابل خطوة» الذي يصب- كما بينت قاسيون مراراً- في تكريس تقسيم الأمر الواقع، وفي إطالة حالة «المستنقع» في سورية إلى أجل غير مسمى...

إن المدخل الفعلي والوحيد باتجاه الخروج من الكارثة، وباتجاه استعادة وحدة سورية والشعب السوري وإخراج كل القوات الأجنبية، هو التطبيق الكامل للقرار 2254، ابتداءً من التفاوض المباشر الجاد بين معارضة مؤهلة وبين النظام، ومروراً بتشكيل جسم الحكم الانتقالي والدستور والانتخابات، وبما يضمن انتقالاً حقيقياً يتيح للشعب السوري تقرير مصيره بنفسه.

وهذا المدخل، وكما تثبت الوقائع طوال السنوات الماضية، لن يتوفر إلا بالاستناد إلى الدول والقوى صاحبة المصلحة الفعلية في الحل وفي الاستقرار في سورية، وبالضد من مصالح واشنطن بالذات، ومعها «إسرائيل» بطبيعة الحال... والقوى ذات المصلحة الفعلية في الحل والاستقرار، هي ثلاثي أستانا، والصين، ودول عربية أساسية مستهدفة هي الأخرى بالفوضى الشاملة الهجينة...

يمكن القول: إن درجة التوافق والتعاون بين هذه الدول صاحبة المصلحة في الحل، قد وصلت إلى العتبة المطلوبة للبدء بالتنفيذ... بقي أن يتم إنضاج العامل الذاتي الداخلي لملاقاة الفرصة التاريخية لولادة جديدة لسورية... وهذا لن يكون بـ «حوارٍ وطني» أو «مؤتمر وطني» من الطراز العائمِ والتقسيمي الذي تتم الدعوة إليه، بل عبر رصّ صفوف الوطنيين الديمقراطيين من كل الأطراف، وتجميع جهودهم باتجاه الضغط لتحقيق الحل السياسي وفق 2254، وعبر الاستناد أيضاً إلى الحركة الشعبية الكامنة، والتي يمكن أن تعود للعمل النشط في كل البلاد، في أي لحظة...

# محصلة أولية لخسائر الكيان ومكتسبات الشعب

**منذ انطلاق عملية «طوفان الأقصى» والعدوان «الإسرائيلي» الهمجي الذي بدأ في اليوم التالي واستمر بالتصاعد إلى اليوم، أظهر الكيان وعلى مرأى ومسمع العالم بأسره ما حاول التستر عليه لعقود– أو على الأقل ما تمكن داعموه، وبالأخص الغرب، من التغاضي عنه والتستر عليه لعقود– بما في ذلك ممارساته وأساليبه، التي لم تترك أي قانون أو مبدأ أو قيمة إنسانية إلا وانتهكها بشكل صارخ. وفي ظل هذا العدوان ومع تصاعده، بدأت تتصاعد الأصوات المنددة بممارسات الاحتلال، وبالاحتلال نفسه، وبدأت تتزايد ردود الأفعال على المستوى الشعبي في أنحاء العالم كافة، والتي بلغت ذروتها في أيار وحزيران الماضيين، من خلال الاحتجاجات الطلابية في العشرات من الجامعات في معظم دول العالم، والتي من المتوقع أن تتجدد بوتائر أعلى ابتداء من أوساط الشهر القادم مع عودة الجامعات إلى الدوام بعد الإجازة الصيفية... كما توالت البيانات والتصريحات من الجهات غير الحكومية، مثل: المنظمات والجمعيات والنقابات والأحزاب وجهات أخرى خارج الحكومات، وبدأت الدول من خلال مواقفها الحكومية باتخاذ مواقف رسمية غير مسبوقة ضد الكيان، ناهيك عن وكالات وأجسام الأمم المتحدة المختلفة التي– وعلى الرغم من تمسكها بمبدأ «الحيادية»- لم تعد قادرة على المساواة بين الأطراف، أو الالتزام بالحد الأدنى المعتاد في إدانة ممارسات الكيان.**

■ مركز دراسات قاسيون

ومع تزايد عدد الهيئات والدول والمنظمات والكيانات الداعمة لفلسطين والشعب الفلسطيني، وإدانة «إسرائيل» وممارساتها وعدوانها في غزة، وفي مناطق أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي دول الجوار ودول المنطقة، ازدادت عزلة الكيان وبالأخص في ظل تصريحاته وردود أفعاله تجاه أي دولة أو جهة تجرأت على إدانة أفعاله.

فيما يلي مراجعة مختصرة للمواقف الرسمية مما يحصل منذ تشرين الأول 2023، مع التنويه أن هذه المراجعة تشمل بعض الأمثلة فقط من التغييرات والمواقف على المستويات الدولية والرسمية، ورد الكيان على بعضها، مع أهمية التذكير بأن القائمة تطول كثيراً، وبالأخص إذا أضفنا إليها المواقف على المستويات غير الحكومية والشعبية.

## مواقف الدول

إعلان الاستقلال الفلسطيني ضمن الأمم المتحدة أتى في 15 تشرين الثاني 1988، وبدأت آنذاك الدول بالاعتراف بدولة فلسطين كدولة ذات سيادة، وتعترف اليوم بدولة فلسطين 145 دولة من بين 193 دولة تتمتع بعضوية في الأمم المتحدة. وحصلت فلسطين على صفة «دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة» في تشرين الثاني 2012.

منذ تشرين الأول 2023، اعترفت الدول التالية بفلسطين: بربادوس «19 نيسان 2024»، جامايكا «22 نيسان 2024»، ترينيداد وتوباغو «2 أيار 2024»، جزر البهاما «7 أيار 2024»، النرويج وإسبانيا وإيرلندا «28 أيار 2024»، سلوفينيا «4 حزيران 2024»، أرمينيا «21 حزيران 2024».

وأثارت هذه الاعترافات الأخيرة حفيظة الكيان، وبالأخص من الدول الأوروبية، مثل: النرويج وإسبانيا وإيرلندا، ورد الكيان بسحب سفرائه من هذه الدول، وكان لدى عدد من مسؤوليه تصريحات هاجموا فيها هذه الدول، بمن فيهم نتنياهو الذي قال: إن اعتراف هذه الدول بدولة فلسطين، يعتبر بمثابة «مكافأة للإرهاب».

## في منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وأجسامها

### في مجلس الأمن:

مجلس الأمن يوم 18 نيسان 2024، وعلى أساس توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة، صوَّت على مشروع قرار لتحويل عضوية فلسطين إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ولم يتم تمرير القرار على الرغم من تصويت 12 دولة من الدول الخمس عشرة لصالح القرار وامتناع دولتين– سويسرا والمملكة المتحدة– وكان ذلك بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو».

**مجلس الأمن يوم 18 نيسان 2024 وعلى أساس توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة صوَّت على مشروع قرار لتحويل عضوية فلسطين إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة**

ومنذ 7 تشرين الأول 2023، عقد مجلس الأمن عدداً من الجلسات حول الوضع في غزة، وكانت أولاها: جلسة في 16 تشرين الأول 2023، للنظر في مشروع قرار تقدمت به روسيا، ويدعو إلى وقف إطلاق نار إنساني فوري في غزة، وكان أول مشروع قرار في سلسلة تقدمت بها دول معينة في مجلس الأمن، وفشل تبنيها بسبب استخدام حق النقض «الفيتو» من قبل الولايات المتحدة، إضافة إلى بعض الدول الأخرى في البداية، والتي لاحقاً تركت المهمة لواشنطن. وكانت كل من فرنسا واليابان والمملكة المتحدة قد صوتت ضد مشروع القرار الأول، إلى جانب الولايات المتحدة. وبعد تقديم ثلاثة مشاريع قرارات، تم تبني أول قرار في 15 تشرين الثاني 2023، والذي دعا فيه المجلس «إلى إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات محددة في جميع أنحاء قطاع غزة لعدد كاف من الأيام لتمكين الوكالات الإنسانية... من الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية»، وكانت كل من روسيا من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة مقابلة، قد امتنعت عن التصويت، كل جهة لأسبابها؛ فبينما كان امتناع روسيا عن التصويت استناداً إلى موقفها المطالب بوقف دائم لإطلاق النار وليس فقط مؤقت، فإنّ واشنطن ولندن امتنعتا عن التصويت لأنهما تقفان ضد أي وقف لإطلاق النار.

لاحقاً تم تبني القرار 2728 في 25 آذار 2024، بأغلبية 14 صوت مقابل امتناع أمريكي، طالب فيه مجلس الأمن «بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان... بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار». وسارع الكيان في التهجم على مجلس الأمن، وضمناً الولايات المتحدة، لعدم استخدامها حق النقض والاكتفاء بالامتناع، ما سمح للمجلس بتبني القرار، وقال مندوب الكيان في الجلسة ذاتها بعد تبني القرار: «لماذا لا يُصنّف المجلس حماس كمنظمة إرهابية؟ حتى لو كان هناك أعضاء في المجلس لن يقوموا بمثل هذا الإجراء بسبب تحالفاتهم السياسية مع قيادة حماس، أين الجهود الأخلاقية لدفع مثل هذا التصنيف؟»

لاحقاً في 10 حزيران 2024، تبنى مجلس الأمن القرار 2735، بأغلبية 14 صوت مقابل امتناع روسي، رحب فيه المجلس «بالاقتراح الجديد لوقف إطلاق النار الذي أعلن في 31 أيار/مايو، والذي قبلت به إسرائيل، ويدعو حماس إلى أن تقبل به أيضاً، ويحث الطرفين على تنفيذ بنوده تنفيذاً كاملاً دون تأخير ودون شروط».

### في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بداية العدوان الجاري، عشرة قرارات متعلقة بفلسطين، كان أولها في 27 تشرين الأول 2023، دعت فيه «إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف للأعمال العدائية؛ ... وتدعو أيضاً إلى إلغاء الأمر الصادر عن «إسرائيل» السلطة القائمة بالاحتلال، بإخلاء المدنيين الفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الإنساني والطبي من جميع مناطق قطاع غزة الواقعة شمال وادي غزة وبالانتقال إلى جنوب غزة».

وصدر آخر قرار في 10 أيار 2024، رقم ES–23/10، الذي دعا إلى ترقية حقوق دولة فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقبة، بحيث يكون للبعثة الفلسطينية، من بين أمور أخرى، الحق في الجلوس في الجمعية العامة بين الدول الأخرى حسب الترتيب الأبجدي، وذلك بدلاً من المقعد الحالي كدولة مراقبة في القسم الخلفي من قاعة الجمعية العامة. وتم اعتماد القرار بأغلبية 143 صوت مع القرار، مقابل 9 أصوات ضد، وامتناع 25، مع غياب 16 دولة. وكانت الدول التسع التي صوتت ضد القرار: «إسرائيل»، والولايات المتحدة، والأرجنتين، وجمهورية التشيك، والمجر، وميكرونيسيا، وناورو، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة.

وفي هذا القرار، أعربت الجمعية العامة «عن بالغ أسفها وقلقها لأن تصويتاً سلبياً واحداً لأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حال في 18 نيسان/أبريل 2024 دون اعتماد مشروع القرار الذي أيده 12 عضواً في المجلس، والذي يوصي بقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة»، وأضاف القرار، بأن الجمعية العامة «تقرر أن دولة فلسطين

# الفلسطيني في المسرح الدولي منذ «طوفان الأقصى»

مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة وفقاً للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي بالتالي قبولها عضواً في الأمم المتحدة؛ ... وتوصي بناء على ذلك بأن يُعيد مجلس الأمن النظر بشكل إيجابي في المسألة؛ ... وتقرر... اعتماد الطرائق المبينة... فيما يتعلق بمشاركة دولة فلسطين في دورات وأعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية، التي تُعقد تحت رعاية الجمعية أو سائر أجهزة الأمم المتحدة، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة؛ ... وتؤكد مجدداً حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين؛ ... وتدعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود متجددة ومنسقة بهدف التوصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، الذي بدأ في عام 1967».

### محكمة العدل الدولية

القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية، وهي محكمة تابعة للأمم المتحدة وتُعتبر أعلى جسم قضائي دولي، ضد الكيان في 29 كانون الأول 2023، والتي اتهمت فيها الكيان بارتكاب جريمة «الإبادة الجماعية» بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، تُعتبر الحدث الدولي القانوني الأبرز منذ بدء العدوان الحالي. وبدأت المحكمة بالنظر في القضية في 11 كانون الثاني 2024. وأيدت عدة دول ومنظمات إقليمية دعمها للقضية، ورحبت بالخطوة التي اتخذتها جنوب أفريقيا، وحتى اليوم أكثر من 30 دولة دعمت القضية و4 منظمات إقليمية، وهي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز. كما دعمت آلاف المنظمات والجمعيات والأحزاب والنقابات حول العالم هذه الدعوى، ومن بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، الأمر الذي أثار الكيان ودفعه لمهاجمة الدول والمنظمات التي أبدت موقفاً داعماً.

### المحكمة الجنائية الدولية

في وقت لاحق لقضية محكمة العدل الدولية، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في 20 أيار طلباً لإصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين كبار في الكيان، بمن فيهم نتنياهو ووزير دفاعه غالانت. والمحكمة الجنائية الدولية تختلف عن محكمة العدل الدولية في أنها تنظر في المسؤولية الجنائية الفردية في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. ورداً على ذلك، قام بعض مسؤولي الكيان بالإدلاء بتصريحات ذات طابع تهديدي تجاه المحكمة والمدعي العام، إضافة إلى تصريحات هاجمت المدعي العام على خلفية الخطوات التي اتخذها، وسبق أن نشرت قاسيون مادتين حول هذه التصريحات، أولاهما: كانت عندما بدأ الكلام حول احتمال توجيه هذه الاتهامات، ولاحقاً في مادة أخرى بعد أن قدم المدعي العام طلبه.

### الجهات الأممية الأخرى

فرانشيسكا ألبانيز، المكلفة حالياً بمنصب المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، حظيت بحصة كبيرة من التهجم من قبل الكيان على خلفية تصريحاتها ومواقفها التي تدين فيها ممارسات الكيان في غزة، على وجه الخصوص، ولكن في أنحاء فلسطين المحتلة كافة، والضفة الغربية أيضاً، وكانت منذ البداية قد تصدت لادعاءات الكيان وداعميه وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بأن عدوانه الوحشي على غزة يندرج تحت عنوان «حق الدفاع عن النفس». ومراجعة سريعة لحساب ألبانيز على منصة «X» يمكن أن يوضح سبب تهجم الكيان عليها واعتراضه على تعيينها.

وقبل أيام، نشرت منظمة «رقابة الأمم المتحدة» عريضة تطالب بعزل ألبانيز. ومن الجدير بالذكر بأن هذه المنظمة، وعلى الرغم من الادعاء بأنها منظمة حقوقية ومهمتها هي «الرقابة على أداء الأمم المتحدة تبعاً لميثاق الأمم المتحدة نفسه»، إلا أن المنظمة يهودية وداعمة للصهيونية والكيان، وكانت قد وصفتها إحدى الجهات الإعلامية الغربية على أنها «جماعة ضغط لها علاقات قوية مع إسرائيل»، وتنتقد المنظمة ما تسميه نزعات معادية للسامية ومعادية لـ «إسرائيل» في الأمم المتحدة والفعاليات التي تمولها، كما أن مؤسس المنظمة موريس إبرام كان رئيساً للجنة اليهود الأمريكان، ورئيساً للتحالف القومي للتضامن مع اليهود السوفييت، ورئيساً لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية البارزة، وكان معروفاً بموقفه الداعم للكيان. وبمجرد الدخول إلى موقع المنظمة، نجد عدة عرائض شبيهة بتلك المتعلقة بألبانيز، ومنها عريضة تدعو إلى «إنهاء عمل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ضد إسرائيل» وأخرى تدعو إلى «حل واستبدال الأونروا الموبوءة بحماس».

وفي أواخر أيار 2024، تم طرح مشروع قانون في «الكنيست» لتصنيف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» على أنها «منظمة إرهابية»، الأمر الذي أثار حفيظة واستهجان عدد من الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية والحقوقية، وفي 22 تموز، أقر «الكنيست» ثلاثة مشاريع قوانين لإغلاق «الأونروا» واعتبارها منظمة «إرهابية».

في 19 حزيران 2024، نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريراً حول الوضع في فلسطين، وقيّمت المفوضية في تقريرها ممارسات جيش الكيان، وخلصت إلى أن هذه الممارسات خرقت القانون الدولي المتعلق بقوانين الحرب، بما فيها مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط، الأمر الذي أدى إلى خرق المبادئ التي تدعو إلى حماية المدنيين. وعلى أساس التقرير دعا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان «إسرائيل» إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة في الحوادث التي نظر فيها التقرير، بهدف تحديد المسؤولين عن الانتهاكات ومحاسبتهم. ورداً على هذا التقرير، أرسل الكيان في 19 حزيران، من خلال سفيرته لدى الأمم المتحدة في جنيف، رسالة إلى مكتب المفوض السامي مرفقة بمذكرة، وقالت سفيرة الكيان في هذا الصدد: «لقد كان مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان يردد رواية حماس وينشر ادعاءات لا أساس لها من الصحة. ويُظهر هذا التقرير التحيز العميق ضد إسرائيل الذي كان موجوداً في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لعقود من الزمن. وبغض النظر عن ذلك، ستواصل إسرائيل العمل وفقاً للقانون، لحماية سكانها من الإرهابيين الفلسطينيين، وإعادة الرهائن المائة والعشرين الذين ما زالوا محتجزين في أسر حماس الوحشي إلى ديارهم».

**قيّمت المفوضية في تقريرها ممارسات جيش الكيان وخلصت إلى أن هذه الممارسات خرقت القانون الدولي المتعلق بقوانين الحرب**

### خلاصة

تساعد النظرة الإجمالية للتغيرات في مواقف الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة حول العالم، ناهيك عن مواقف الشعوب ونشاطها، بما يخص القضية الفلسطينية، على تكوين فَهمٍ أفضل وأكثر موضوعية لحقيقة ما يحرزه الشعب الفلسطيني ومقاومته من تقدمٍ كبيرٍ باتجاه إنفاذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستعادة أرضه؛ فالمناخ الدولي والحقوقي والشعبي المحيط بالقضية الفلسطينية اليوم، يشابه بل ويتجاوز المناخ الذي أحاط بقضية جنوب أفريقيا نهاية القرن الماضي.

من جهة ثانية، ورغم الآلام والعذابات والخسائر الكبرى، وعلى المستوى البشري والإنساني بالدرجة الأولى، والتي يعانيها الشعب الفلسطيني، إلا أن قضيته تسجل نقلات كبرى إلى الأمام باتجاه الحل النهائي المتأسس على القوة الفلسطينية من جهة، ومن جهة ثانية موازية، يستند على توازن دولي جديد، يتراجع فيه باستمرار الداعم الأول والأساسي للكيان الصهيوني، أي واشنطن...

# قدرة السوريين على الاستهلاك تنحسر شيئاً فشيئاً!

**لا يقتصر الاستهلاك الإنساني على تلبية الاحتياجات المادية فقط، بل والروحية أيضاً، ليشكلا معاً ما يسمى بعادات وأنماط الاستهلاك، التي من المفترض أن تشبع الحاجات المادية والروحية نسبياً!**

■ معين بدر

فها هم السوريون، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عشر عاماً من الأزمة، يجبرون قسراً على تغيير عاداتهم الاستهلاكية، بما لا يتناسب مع احتياجاتهم المادية ولا الروحية حتى، حيث تتراجع يوماً بعد آخر قدرة السوريين على الاستهلاك، وتتآكل معها قدرتهم على البقاء أحياء، حتى وصلوا إلى الدرجة التي أصبحوا بها غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الغذائية بالحد الأدنى!

| العام | الاستهلاك العائلي / مليون ل.س | الاستهلاك العائلي / بالدولار الرسمي | نسبة انخفاض الاستهلاك العائلي |
|---|---|---|---|
| 2011 | 2,522,220 | 52,546,250,000 | *** |
| 2015 | 4,440,047 | 11,684,334,211 | %77,76 |
| 2020 | 17,344,815 | 13,809,566,083 | %73,72 |
| 2022 | 101,701,774 | 33,731,931,675 | %35,81 |

يوضح الجدول أعلاه أن الإنفاق الاستهلاكي العائلي انخفض بنسب متفاوتة خلال السنوات المذكورة، حيث وصلت نسبة انخفاض الاستهلاك العائلي في عام 2022 إلى 35,81% عما كانت عليه في العام 2011، محسوبة بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي البالغ 3015 ل.س في عام 2022، في حين أن سعر الصرف بالسوق الموازي بلغ في حينه حوالي 7000–7500 ل.س، وعليه فإن نسبة انخفاض الاستهلاك العائلي هي أعلى بكثير وتقدر بما لا يقل عن 74,19%، وبحال تقدير انخفاض الاستهلاك بالاعتماد على سعر الصرف التحوطي الذي يفرضه التجار أثناء تسعير منتجاتهم، المقدر بحوالي 10,000 ل.س في عام 2022، تصل النسب الحقيقية إلى انخفاض معدلات الاستهلاك إلى 80,64% تقريباً!

إن انخفاض قدرة وإمكانية السوريين على الاستهلاك بهذه المعدلات الخطرة يعني ضمناً أنهم باتوا غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، إضافة إلى دلالته على تجاوز معدلات الفقر عتبات غير مسبوقة، وصولاً إلى تهديد وجودهم وقدرتهم على البقاء أحياء، وغيرها الكثير من النتائج الكارثية!

## السياسات سبب رئيسي!

لا يمكن اختزال الأسباب الرئيسية لكل الكوارث الاقتصادية التي ضربت البلاد وحصرها فقط بالعقوبات الاقتصادية وسنوات الحرب كما يروج الرسميون، مع عدم نفي نتائجها أو التقليل منها طبعاً، إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة هي الأساس الأهم بذلك!

فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يتراكم منذ سنوات ما قبل الحرب، وتحديداً مع المنعطفات الأساسية والتحولات الكبرى التي جرت بهذه السياسات بدءاً من عام 2005 مع تبني السياسات الليبرالية المتوحشة تحت مسمى اقتصاد السوق الاجتماعي!

وبلغة الأرقام يمكننا رصد التغيرات الحاصلة بالمؤشرات الأساسية التي تشير بشكل مباشر إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي لعموم السوريين، ومن ضمن هذه المؤشرات نذكر «معدل التضخم– حجم الإنفاق العام– حجم الدعم الحكومي– سياسات الأجور»، هذه المؤشرات التي تدل على مستوى فعالية الدولة وممارسة دورها فيما يخص تحسين الواقع الاقتصادي عموماً.

## 6342% نسبة التضخم بين 2011-2022

تشير البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء إلى أن معدلات التضخم آخذة بالارتفاع سنة بعد أخرى!

فعلى سبيل المثال فإن حساب معدل التضخم التراكمي بين عامي 2005 و2011 قدر بحوالي 48%، أي إن التضخم بين هذه السنوات كان يزيد سنة بعد أخرى بمعدل وسطي سنوياً 6,85% تقريباً، على اعتبار 2005 عام الأساس.

إلا أن معدلات التضخم ضمن سنوات الأزمة أسوأ من ذلك بكثير، حيث وصلت إلى مستويات مرتفعة قياسية لها تأثيراتها الكارثية على السوريين، خاصة مع تراجع القيمة الشرائية لليرة وسياسات الأجور شديدة التدني.

فبعد أن كان معدل التضخم التراكمي المقدر بين عامي 2005 و2011 حوالي 48% تضاعف بشكل غير مسبوق بين عامي 2011 و2022 ليصل إلى حوالي 6342% تقريباً، أي إن وسطي زيادة معدل التضخم سنوياً ضمن هذه الفترة يقدر بحوالي 55,88% تقريباً!

**كان معدل التضخم التراكمي المقدر بين عامي 2005 و2011 ما يقارب 48% وتضاعف بشكل غير مسبوق بين عامي 2011 و2022 ليصل إلى 6342% تقريباً!**

## تراجع الدخل!

من أجل فهم تأثيرات معدلات التضخم الموضحة أعلاه، لا بد من توضيح بيانات مستويات الأجور والدخل ضمن السنوات موضع الدراسة، وذلك بالشكل الذي يوضح مدى تآكل قدرة السوريين المادية، وبالتالي قدرتهم على الاستهلاك، وبالمحصلة قدرتهم على البقاء أحياء.

ويوضح الجدول الآتي تبدلات الحد الأدنى للأجور بين عامي 2011–2022، مع حساب معادلها الدولاري استناداً إلى سعر الصرف الرسمي:

| العام | الحد الأدنى للأجور | المعادل بالدولار | الأجر اليومي/دولار |
|---|---|---|---|
| 2011 | 6,000 | 125 | 4,2 |
| 2022 | 92,790 | 30,77 | 1,02 |

الجدول أعلاه يوضح انخفاض الحد الأدنى للأجر بين عامي 2011 و2022 بنسبة لا تقل عن 75,38% تقريباً، وبالتالي نستنتج أنه وبالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم بمعدل وسطي 55,88% سنوياً خلال هذه الفترة، فإن قيمة الأجور بدلاً من أن تزيد بالمعدل نفسه على الأقل، إلا أنها آخذة بالانخفاض سنة بعد أخرى بمعدل وسطي يقدر بنسبة 13,8% تقريباً!

وإذا ما تم الاعتماد على سعر الصرف في السوق الموازي للعام 2022 نستنتج أن الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 12,37 دولاراً تقريباً، أي إن القدرة الشرائية للسوريين انخفضت بما لا يقل عن 90,1% تقريباً!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن واقع الأجور في عام 2011 لا يؤمن الحد المطلوب لتغطية التكاليف المعيشية بمقاييس العام نفسه!

فالحد الأدنى لتكاليف المعيشة في حينه قدر بحوالي 24,000 ل.س لأسرة تتألف من خمسة أفراد، إلا أن الحد الأدنى للأجور كان 6,000 ل.س، وهو بالكاد يغطي 25% فقط من الحد الأدنى لتكاليف المعيشة!

ومع اشتداد تدهور الأوضاع الاقتصادية، ووصول معدلات التضخم وارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة فإن الحد الأدنى للأجور اليوم البالغ 280,000 ل.س لا يغطي من الحد الأدنى للمعيشة المقدر بـ 8,100,000 ل.س إلا نسبة 3,4% تقريباً!

## تخفيض الإنفاق العام والدعم الحكومي!

مؤشر إضافي على تدهور الأوضاع الاقتصادية، هو تراجع دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي، والمتمثل بحجم إنفاقها عموماً، وحجم إنفاقها على الدعم الاجتماعي خصوصاً «فيما يخص دعم بعض السلع والخدمات الأساسية».

ومن المعروف أن تراجع معدلات الاستهلاك لا تنعكس سلباً على معيشة وصحة المواطنين فقط، بل وكذلك تنعكس سلباً على دورة الإنتاج وعلى الاقتصاد الوطني عموماً!

## ماذا تقول الأرقام الرسمية؟!

يوضح الجدول الآتي بيانات الاستهلاك العائلي بحسب المكتب المركزي للإحصاء، وقد أظهرنا نسبة الانخفاض فيها لعيّنة من السنوات بعد إعادة حسابها وفقاً لمتغيرات سعر الصرف الرسمي:

فوفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء فإن الإنفاق الحكومي العام بلغ حوالي 754,000,000,000ل.س في العام 2011، ما يعادل تقريباً حوالي 15,708,333,333 دولاراً وفقاً لسعر الصرف في حينه.

إلا أن حجم الإنفاق في عام 2022 بلغ 13,325,000,000,000 ل.س ما يعادل وفقاً لسعر الصرف الرسمي ما يقارب 4,419,568,823 دولاراً، وبالتالي فإن الإنفاق العام انخفض بنسبة 71,8% تقريباً بالمقارنة مع عام 2011!

انخفض كذلك الإنفاق على الدعم الاجتماعي أيضاً بنسبة لا تقل عن 68,8% تقريباً، فحجم الإنفاق على الدعم الاجتماعي في عام 2011 بلغ حوالي 300,000,000,000 ل.س، ما يعادل حوالي 6,250,000,000 دولار بالسعر الرسمي، ولكن الإنفاق على الدعم في عام 2022 بلغ 5,925,000,000 ل.س تقريباً وهذا يعادل وفقاً لسعر الصرف الرسمي ما يقرب من 1,965,174,129 دولاراً تقريباً!

### أسباب إضافية لا تقل أهمية!

وضّحنا من خلال ما سبق، الأسباب الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على تراجع معدل الاستهلاك لعموم السوريين، بدءاً من معدل التضخم، مروراً بسياسات الأجور، وانتهاءً بحجم الإنفاق العام والإنفاق على الدعم الحكومي، علماً أنه توجد أسباب إضافية تساهم بدرجات كبيرة في تراجع معدلات الاستهلاك أيضاً، مثل السياسات النقدية والمالية والسعرية المتبعة!

وربما تكفي الإشارة إلى الانعكاسات السلبية للسياسات النقدية على مستوى متغيرات سعر الصرف، والانتقال بها صعوداً من عتبة إلى عتبة أعلى خلال السنوات الماضية، واعتماد أسعار رسمية مختلفة له، بالإضافة طبعاً إلى متغيرات سعر الصرف في السوق الموازي، والسعر التحوطي الذي تسعر به السلع والخدمات في الأسواق!

### نتائج كارثية!

من المعلوم أن تراجع معدلات الاستهلاك لا يعني تدهور الحالة الصحية لعموم السوريين وانتشار الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي فقط، بل تؤدي أيضاً إلى تراجع في معدلات الإنتاج بمختلف القطاعات، وخاصة الزراعية والصناعية، وصولاً إلى تسجيل الخسارات في هذه القطاعات، والتي تؤدي بدورها إلى توقف الإنتاج كلاً أو جزءاً، مع ما يتبع ذلك من فقدان العاملين في هذه القطاعات لفرص عملهم، أي مزيد من البطالة، وصولاً إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذه القطاعات وهجرة رؤوس الأموال خارج البلاد!

الجدول الآتي يبين تراجع إنتاج بعض المنتجات المرتبطة بشكل رئيسي بالاستهلاك العائلي، من واقع بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

| vv | 2011 | 2022 | نسبة الانخفاض |
|---|---|---|---|
| بيض المائدة «مليون» | 3039 | 1535 | %49,5- |
| حليب «ألف طن» | 2558 | 2029 | %20,6- |
| لحم فروج «طن» | 179044 | 92549 | %48,3- |
| الخضار «ألف طن» | 3743 | 2924 | %21,9- |
| الحبوب «ألف طن» | 5049,5 | 2359 | %53,3- |

يتضح من الجدول أعلاه حجم الانخفاض بكميات الإنتاج الزراعي بمختلف المنتجات المرتبطة بالاستهلاك العائلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لتراجع الإنتاج الزراعي الموضح بالجدول أعلاه أسباباً متداخلة ومتشابكة!

فتراجع معدلات الاستهلاك يفسر جزءاً من أسباب انخفاض معدلات الإنتاج الزراعي، لكنّ هناك أسباباً أخرى ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر بتراجع الإنتاج الزراعي، ولعل أهمها تخفيض الدعم على مستلزمات إنتاجه «المازوت- الأسمدة- البذار...»، وغيرها من الأسباب الأخرى!

### عتبة الفقر وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي!

وفقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية للعام 2022 فإن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى، والذي يقدر بحوالي 2,1 دولار للفرد يومياً، علماً أن الحد الأدنى للأجور كما وضحناه أعلاه يعادل بشكل وسطي 1,02 دولار، وعلى اعتبار أن الأسرة التي يعيلها صاحب هذا الأجر مكونة من خمسة أفراد، فإن نصيب الفرد اليومي من الأجر يساوي حوالي 0,2 دولار تقريباً، وذلك بالاستناد إلى سعر الصرف الرسمي، أما فيما يخص الواقع الفعلي فإن حصة الفرد اليومية من الأجر تقدر بحوالي 0,084 دولار إذا ما أخذنا سعر الصرف في السوق الموازي لعام 2022!

وتشير آخر التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في منتصف العام 2023 إلى أن أكثر من نصف السكان، ما يقارب 12,1 مليون شخص لم يتمكنوا من الحصول على ما يكفي من الغذاء الجيد أو تحمل تكلفته، وأن ما يقارب 15 مليون شخص بحاجة على الأقل لأحد أشكال المساعدات الإنسانية!

كما أوضحت منظمة اليونيسف بآخر تقاريرها ببداية العام 2024 أنه يعاني أكثر من 650 ألف طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن- بزيادة قدرها حوالي 150 ألف طفل في السنوات الأربع منذ عام 2019!

ويتسبب سوء التغذية المزمن، أو التقزم، في أضرار لا يمكن عكسها أو تجاوزها للنمو البدني والمعرفي للأطفال، مما يؤثر على قدرتهم على التعلّم، وإنتاجيتهم ودخلهم لاحقاً في سن الرشد!

**وفقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية للعام 2022 فإن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى**

# التأثير المتبادل بين التشريع الإيجاري ومشكلة السكن «2»

**استعرضنا في المادة السابقة أهم الأحكام الإيجارية في القانون المدني، وصولاً إلى المرسوم التشريعي رقم /3/ المسمى قانون الإيجار الموسمي، وختمنا بالقول: «إن قانون الإيجار الموسمي لم يقدم حلاً للجانب القانوني، وخلق مشاكل اجتماعية عدة وحالة عدم استقرار لدى العائلات، حيث من غير الممكن أن يعامل المواطن الذي يسعى إلى تأمين مأوىً وسكن له- وهذا أدنى حق له في وطنه- بمثابة سائح أجنبي جاء للاصطياف فترة محددة وبأسعار مرتفعة نسبياً».**

■ ميلاد شوقي

وقد كان هذا القانون بمثابة فلسفة جديدة في تنظيم قوانين الإيجار الخاصة تم تبنيها من قبل المشرع وهي إقرار قاعدة العقد شريعة المتعاقدين، وهو ما بدا تمهيداً لقانون الإيجار رقم 6 لعام 2001 الذي تبنى فلسفة مغايرة تماماً في تنظيم علاقات الإيجار، حيث تم عملياً تجريد القانون من بعده الاجتماعي وهو الجانب المهم جداً في علاقات الإيجار.

## أهم ملامح قانون الإيجار رقم /6/ لعام 2001

من الأهمية بمكان أن نتعرف إلى مبررات صدور القانون من خلال أسبابه الموجبة، التي جاء فيها:

«تعتبر أحكام الإيجار جزءاً من الحقوق المدنية وأن لهذه الأحكام مزية خاصة، وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد مضى على تطبيق قانون الإيجار /111/ تاريخ 1952 وتعديلاته مدة زمنية طويلة فظهر أثناء تطبيق هذا القانون الكثير من العيوب التي عكسها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والاجتهادات القضائية المتناقضة بين المحاكم، فكان لا بد من إعادة النظر به وبتعديلاته بشكل يتفق مع المصلحة العامة، وحسب المشرع أن يقرب وجهة النظر بين المؤجر والمستأجر ويقر مبادئ العدالة التي تتفق مع مصلحة المجتمع وظروفه انطلاقاً من الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية والتقدم العمراني وبناء الجمعيات السكنية التعاونية من قبل القطاع العام والخاص وتوفر الشقق السكنية الفارغة التي يحجم مالكوها عن تأجيرها مطالبين بتطبيق قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين» والمستأجرين الذين يتمسكون بقاعدة الحقوق المكتسبة، وبهدف تحقيق التوازن بين مصلحة المؤجرين والمستأجرين وتشجيع النمو الاقتصادي والعمراني وعدم إيجاد الخلل الاجتماعي والتوازن بين قاعدة العقد شريعة المتعاقدين وقاعدة الحقوق المكتسبة لنصل إلى قانون جديد للإيجار شامل حاكم للقضايا الإيجارية كافة، ونصوصه محكمة موحدة تشيع في نفوس المواطنين الهدوء والاستقرار والعدالة والمساواة فيما بينهم، آخذين بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية كافة، والتوسع السكني والعمراني في سورية واستقرار التشريع وتوحيد الحكم الواحد للقضايا المماثلة، مما أوجب إعادة النظر بالتشريعات الإيجارية الواردة بأحكام المرسوم التشريعي رقم /111/ لعام 1952 وتعديلاته وأحكام المرسوم رقم /3/ لعام 1987 وتوحيد هذه التشريعات جميعاً بقانون واحد والاستغناء عن الأحكام التي لم يعدلها موجب أو ضرورة واقعية وتعديل بعض الأحكام أو إضافة أحكام جديدة تنسجم مع هدفنا بالتحديث وتلبية حاجات المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي». «انتهت الأسباب الموجبة للقانون الجديد».

الواضح أن إصدار القانون جاء تماشياً مع السياسات الاقتصادية الليبرالية التي كانت قد بدأت تشق طريقها في البلاد منذ مطلع الألفية، من خلال تهيئة البيئة التشريعية الليبرالية لتنفذ في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالتوازي مع تراجع وانحسار دور الدولة في تنظيم العلاقات في المجتمع وتركها لعلاقات السوق، تحت شعار العقد شريعة المتعاقدين.

## الغايات والأهداف!

من تحليل الأسباب الموجبة يمكن تلخيص أهداف القانون بالنقاط الآتية:

أ . السعي إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المؤجرين والمستأجرين.

ب . اعتماد مبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين في العقود الجديدة.

جـ . حماية الحقوق المكتسبة والمراكز القانونية للمستأجرين القدامى.

د . إقرار مبدأ أحقية المالك في تقاضي بدل إيجار عادل.

هـ . أحقية المستأجر في تقاضي تعويض عادل لقاء إنهاء إيجاره السكني القديم.

فقد جاء القانون رقم /6/ للعام 2001 ليقنن الأحكام التالية:

1 . أصبح تأجير العقارات المعدة للسكن أو الاصطياف أو لاستعمالات الجهات الحكومية وما في حكمها يخضع لإرادة المتعاقدين. هذه الإرادة التي تعني إطلاق حرية التعاقد فيما يشمل: مدة العقد . بدل الإيجار. «المادة 1/ الفقرة أ» وهذا النص يأتي تعبيراً عن مبدأ العقد شريعة المتعاقدين.

2 . ازدادت بدلات إيجار العقارات المؤجرة للسكن أو لغيره المشمولة بالمرسوم التشريعي /187/ لعام 1970 إلى خمسة أمثالها على ألا تقل عن الأجر الاتفاقي الحالي. ولا يحق لطرفي العقد الادعاء بالغبن إلا بعد مرور خمس سنوات، اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون الجديد في 2001/2/21، مع تدخل من جهة المشرع بزيادة بدل الإيجار لمدة زمنية محددة، يطلق بعد انتهائها حرية الادعاء بالغبن لطرفي العقد. وهذا النص يأتي أقرب ما يكون إلى مبدأ أحقية المالك في تقاضي بدل إيجار عادل.

3 . ينص القانون على أنه يحق للمالك في العقارات المؤجرة للسكن، فيما عدا العقارات المملوكة للجهات العامة أو المؤجرة لها، طلب إنهاء العلاقة الإيجارية واسترداد المأجور المخصص للسكن المشمول بأحكام التمديد القانوني مقابل التعويض على المستأجر بمبلغ يعادل نسبة /40%/ من قيمة البناء المأجور شاغراً وبوضعه الراهن، وذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون «المادة 2/ الفقرة ب». وإذا كان هذا النص قد أقر بأحقية المستأجر في التعويض العادل لقاء إنهاء عقد إيجاره، غير أنه يقصر حق المطالبة بإنهاء العلاقة الإيجارية على المالك فقط دون المستأجر.

4. اعتبر القانون الجديد عقد الإيجار المسجل لدى الوحدة الإدارية المختصة سنداً تنفيذياً، ويحق للمستأجر استرداد عقاره عند انتهاء المدة المحددة في عقد الإيجار عن طريق دائرة التنفيذ «المادة 4/ الفقرة أ».

5 . أبقى القانون على حالات الإخلاء بالنسبة للعقارات الخاضعة للتمديد الحكمي المؤجرة للسكن قبل نفاذ القانون الجديد مع بعض التعديلات الطفيفة «المادة 8». وبهذا النص احتفظ القانون الجديد بأحكام القانون القديم لجهة التحديد الحصري لحالات الإخلاء مع إضافة حالة الترك بالنسبة للمساكن.

**ترك القانون آثاراً سلبية كثيرة على المجتمع مكرساً دور الدولة الخجول على مستوى حل مشكلة السكن والإسكان مع ترك السوق العقاري رهناً بيد تجار العقارات وسماسرته**

## آثار القانون الجديد

ندما تبنى المشرع سياسة التدخل وتنظيم علاقات الإيجار، واعتمد مبدأ التمديد الحكمي لعلاقات الإيجار، ألقى بكامل المسؤولية على المالك الذي خسر منزله، وبعد تعديل عام 2001 واعتماد مبدأ العقد شريعة المتعاقد وحرية التعاقد، ترك المواطن وحده في مواجهة تجار العقارات دون أي تدخل منه أو تأمين حماية له، خاصة أن البلاد تمر بظروف استثنائية، وفي ظل هذه الظروف كان من المفترض أن يزيد تدخل الدولة لمواجهة تلك الظروف الطارئة وليس الانسحاب وترك السوق تتحكم بالعلاقات في المجتمع.

فقد ترك القانون آثاراً سلبية كثيرة على المجتمع، مكرساً دور الدولة الخجول على مستوى حل مشكلة السكن والإسكان من خلال محدودية مشاريع المؤسسة العامة للإسكان، مع ترك السوق العقاري رهناً بيد تجار العقارات وسماسرته وفق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وقد تفاقمت السلبيات خاصة بعد انفجار الأزمة السورية عام 2011 ونزوح ملايين السوريين داخلياً وانتقالهم مجبرين إلى الأماكن الآمنة نسبياً، حيث ارتفعت بدلات الإيجار إلى مستويات خيالية لا يستطيع المواطن البسيط أو العادي تأمينها مقابل منازل لا تصلح للسكن أساساً «مناطق المخالفات والعشوائيات التي زادت واتسعت»، أو أنها ما زالت في طور البناء، والتي اضطر المواطنون للإقامة فيها في ظل حالة الاكتظاظ السكاني التي شهدتها بعض المناطق، خاصة مراكز المدن.

واستمرت تبعاً لذلك بدلات الإيجار في الارتفاع بشكل جنوني وغير معقول، خاصة مع انهيار قيمة العملة وتحول أغلبية المالكين للتجارة في منازلهم وفرض شروطهم الخاصة والمجحفة على المستأجر الذي لا يملك لا وسيلة ولا حيلة للتفاوض مع المالك، لأن حقه كمواطن في تأمين سكن لائق بات مجرد سلعة في السوق في ظل انسحاب رسمي كامل للدولة من هذه القضية الأساسية ذات الآثار الاجتماعية المهمة على صعيد الاستقرار في المجتمع.

# 2000 ليرة كاملة زيادة سعرية على التبغ!

**أعلنت الحكومة عبر صفحتها بتاريخ 2024/8/24 عن إقرار زيادة سعرية على التبغ لموسم 2024-2025، وتأتي هذه الزيادة بعد ثمانية أشهر من تحديد سعر شراء المحصول الذي أقرته الحكومة بتاريخ 2024/1/24.**

وقد كان من المتوقع أن تكون الزيادة السعرية منصفة للمزارعين بعد هذه المدة، خاصة أن السعر السابق كان مجحفاً وخاسراً بالنسبة إليهم، بل ولا يغطي تكاليف الإنتاج والتعب المضني على هذا المحصول الممتد بموسمه ليغطي كامل العام!

والمتوقع الأهم أن تكون الزيادة السعرية تنافسية مع القطاع الخاص، الذي فسح له المجال بشراء التبوغ مباشرة من المزارعين، وبشكل مشرعن ومقونن، ولم يعد ذلك يشكل مخالفة تستوجب الملاحقة والغرامة كما كانت عليه الحال سابقاً عندما كان قطاع صناعة التبغ وشراؤه وتسويقه محصوراً بيد الدولة من خلال مؤسسة التبغ!

## تفاصيل الزيادة السعرية الضئيلة!

الخبر كما ورد على صفحة الحكومة كان كما يلي: «وافق رئيس مجلس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الصناعة- المؤسسة العامة للتبغ- بزيادة أسعار شراء محصول التبغ من المزارعين لصالح المؤسسة العامة للتبغ لموسم 2024-2025. وتأتي الموافقة على زيادة أسعار شراء محصول التبغ من المزارعين بهدف تشجيعهم على زيادة الإنتاج وتقديم تبوغ بمواصفات جيدة وكذلك لتخفيض الهدر أثناء عملية الفرز للتبوغ وتحسين نوعية المنتج النهائي».

وفي متنه تم إيراد الأسعار الجديدة لأصناف التبغ، والتي تبين من خلالها أن الزيادة المقرة كانت 2000 ليرة/كغ فقط لكل الأصناف، باستثناء صنف بريليت الذي كانت الزيادة السعرية عليه 3000 ليرة/كغ، وهي زيادة أقل من ضئيلة، تكرس الإجحاف بحق المزارعين!

والجدول التالي يبين السعر القديم والجديد ونسبة الزيادة السعرية:

| الصنف | السعر السابق ل.س | السعر الجديد ل.س | نسبة الزيادة % |
|---|---|---|---|
| تنباك | 24000 | 26000 | 8,3 |
| برلي | 23000 | 25000 | 8,7 |
| فرجينيا | 24000 | 26000 | 8,3 |
| بصما | 32000 | 34000 | 6,3 |
| بريليت | 27000 | 30000 | 11,1 |
| شك البنت | 27000 | 29000 | 7,4 |
| كاتريني | 28000 | 30000 | 7,1 |

فهل هذه الزيادة السعرية ستشجع المزارعين على زيادة الإنتاج، كما ورد في متن الخبر الرسمي أعلاه، أم هي لتكريس خسارتهم من أجل دفعهم للعزوف عن زراعة هذا المحصول أو الاضطرار للجوء إلى القطاع الخاص لتسويقه؟!

فبحسب المزارعين فإن السعر الرسمي للتبوغ، حتى بعد الزيادة الضئيلة المستجدة، هو سعر غير مجزٍ، بل وخاسر بكل المقاييس، فتكاليف الإنتاج تضاعفت منذ بداية العام وحتى الآن بسبب الارتفاعات السعرية وعوامل التضخم، وهي مستمرة بالتزايد على مستوى تفاصيلها كافة، اعتباراً من تكاليف الحراثة والزراعة، وليس انتهاء بأجور الحراسة!

**مع المنافسة غير العادلة مع القطاع الخاص لن تمكن المؤسسة إلا بشراء كميات محدودة من التبوغ وبمواصفات وجودة متدنية بأحسن الأحوال**

## لمصلحة مَن؟!

تجدر الإشارة إلى أن السعر المقر من قبل الحكومة هو لشرائه لمصلحة المؤسسة العامة للتبغ، لكن المؤسسة لم تعد تملك الحصرية بشراء المحصول من المزارعين وبالسعر الذي يتم تحديده من قبل الحكومة كما كان معمولاً به سابقاً بشكل ملزم، بعد أن تم التفريط بهذه الحصرية بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /16/ الذي يجيز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه بهدف تصنيعه وتسويقه مصنعاً!

فقد ورد في التعليمات التنفيذية للمرسوم، الصادرة بالقرار الحكومي رقم /21/ لعام 2024، ما يلي: «يتم تأمين حاجة المنشآت الصناعية الخاصة من التبوغ من المؤسسة العامة للتبغ أو من المزارعين والفلاحين مباشرة من خلال الزراعات التعاقدية».

فالباب بات مشرعاً أمام القطاع الخاص لشراء التبوغ من المزارعين مباشرة، وبالسعر الاستغلالي الذي يتم تحديده من قبلهم طبعاً! على ذلك ووفقاً للسعر المحدد رسمياً أعلاه فمن المفروغ منه أن المزارعين سيضطرون لبيع محصولهم إلى القطاع الخاص، ولو كان الفارق السعري بسيطاً بالمقارنة مع السعر الرسمي أعلاه، فالمنافسة بين مؤسسة التبغ والقطاع الخاص لشراء المحصول أصبحت مشروعة، لكنها على حساب المزارعين بالنتيجة!

ولعل تحديد السعر الرسمي للتبوغ بهذا الشكل المجحف وغير المنصف هو خدمة جليلة لمصلحة القطاع الخاص، الذي سيشتري هذه التبوغ بزيادة سعرية محدودة على السعر الرسمي لاستقطاب أكبر كمية منها!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن سعر التبغ في السوق يتراوح بين 150-300 ألف ليرة/كغ، حسب الصنف والجودة!

وأمام هذه المفارقات العجائبية نتساءل كيف ستصبح عليه حال مؤسسة التبغ على ضوء المنافسة المفتوحة مع القطاع الخاص لشراء محصول التبغ وتصنيعه وبيعه، وفي ظل هذا النمط من التسعير الرسمي الجائر؟!

فإذا كانت الخشية من تراجع إنتاج المحصول عاماً بعد آخر بسبب التسعير الرسمي غير المنصف للمزارعين مشروعة سابقاً، فإن الخشية على استمرار مؤسسة التبغ وبقائها أصبحت الآن أكثر مشروعية!

فمع المنافسة غير العادلة مع القطاع الخاص، بعد كسر حصرية واحتكار مؤسسة التبغ، والتي كرّستها الأسعار الرسمية غير المنصفة للتبوغ بحسب ما ورد أعلاه، لن تمكن المؤسسة إلا بشراء كميات محدودة من التبوغ، وبمواصفات وجودة متدنية، بأحسن الأحوال!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى مادة بقاسيون تحت عنوان: «زراعة وصناعة التبغ من الاحتكار إلى الإنهاك وصولاً إلى التفريط!» بتاريخ 2024/5/12، ورد فيها ما يلي: «الحديث عن المنافسة في عمليات الشراء والتصنيع والتسويق هو حديث عن منافسة مع المؤسسة العامة للتبغ مع مستثمري القطاع الخاص عملياً، وعلى حسابها من كل بد، مع عدم ضمان تحقيق الفائدة من قبل المزارعين... المنافسة مع القطاع الخاص لن تقف عند حدود شراء التبغ من المزارعين، ولا عند المنافسة على المنتجات المصنعة في السوق المحلية، بل وحتى على استقطاب الخبرات المتراكمة لدى فنيي المؤسسة العامة للتبغ، ومن غير المستغرب بعد ذلك أن تفقد مؤسسة التبغ خبراءها وفنييها تباعاً... كل ما سبق هي المقدمات التي كان لا بد منها من أجل كسر حصرية واحتكار الدولة لهذا القطاع، تماشياً مع سياسات التحرير الاقتصادي المتبعة رسمياً، كنهج ومسيرة بدأت منذ عقود، ومستمرة حتى تاريخه!».

واختصاراً يمكن القول إنه بعد كسر وإنهاء حصرية واحتكار الدولة لقطاع صناعة وشراء التبغ وتسويقه بشكل مشرعن وقانوني، تستكمل حلقات تجيير هذا القطاع الهام لمصلحة القطاع الخاص من خلال آليات التسعير المجحفة كي يستحوذ عليه بكل سلاسة وبلا صخب!

# خفايا «صناعة» الأمبيرات في سورية:

**تزامن انتشار ظاهرة «الأمبيرات» في دولٍ عدّة، مثل: نيجيريا ولبنان والعراق واليمن وغيرها، مع تراجع كبير في دور الدولة وعجزها عن توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، فبرز نظام «الأمبيرات» بوصفه أحد الحلول «البديلة» لمواجهة أزمة الكهرباء المزمنة. وما بدأ في حينه كاستجابة ضرورية لانقطاع التيار الكهربائي، سرعان ما تحوَّل إلى صناعة ضخمة تدر المليارات إلى جيوب أصحاب المولدات الخاصة الذين استغلوا الفجوة التي خلقتها الدولة في هذا القطاع الحيوي. وسرعان ما وجد هذا النظام - الذي يُفرض على المواطنين دفع مبالغ باهظة لقاء الحصول على الحد الأدنى من الكهرباء - طريقه إلى سورية خلال سنوات الحرب، إلى حدٍّ بتنا نرى فيه اليوم البعض ممن يدافعون عن هذه الظاهرة التي تعبِّر أساساً عن خرابٍ في دور الدولة.**

■ أحمد الرز

بينما يعتبر البعض أن نظام الأمبيرات مجرد «حل مؤقت» لسد الفجوات التي يتركها الغياب شبه الكلي للكهرباء الحكومية، يذهب آخرون إلى التساؤل عما إذا كان يمكن أن يتحول إلى بديل جدي ودائم. في هذا المقال، سنحاول الإجابة عن سؤالين محوريين: هل يمكن لنظام الأمبيرات أن يكون بديلاً حقيقياً وفعّالاً للكهرباء الحكومية؟ وما هي تقديرات الأرباح التي يجنيها أصحاب المولدات الخاصة من استغلال حاجة الناس الملحة للكهرباء؟

## 8 أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجور!

في حساب التكلفة الشهرية للأمبيرات بالنسبة للعائلة السورية، سنحاول أن نعتمد دائماً على الحد الأدنى في جميع جوانب العملية الحسابية. ووفق هذا السيناريو، سنعتبر أولاً أن نظام كهرباء الدولة ثابت على نظام «4 ساعات قطع، وساعتي وصل»، ثم سنعتبر أن الأجهزة جميعها التي سيتم تشغيلها في المنزل تتمتع بأفضل معايير توفير الطاقة وفقاً للمتوفر منها في السوق السورية حتى تاريخ منتصف شهر آب 2024. وبناءً عليه، سنحدد احتياج الأسرة على الشكل التالي: براد واحد لمدة 6 ساعات «1500 واط ساعي يومياً»، وشاشة LED واحدة لمدة 6 ساعات أيضاً «360 واط ساعي يومياً»، وثلاث لمبات توفير «ميتال أو نيون ليد» لمدة 8 ساعات «720 واط ساعي يومياً»، ومروحتان لمدة 15 ساعة «2100 واط ساعي يومياً»، وشاحن لابتوب متوسط لمدة 5 ساعات «500 واط ساعي يومياً».

وفقاً لهذا الحساب – الذي يتجاهل الكثير من الأجهزة الضرورية الأخرى في المنزل – فإن مجموع الاستهلاك اليومي للأسرة يصل إلى نحو 5,2 كيلو واط ساعي يومياً. وعلى افتراض أن سعر الكيلو واط ساعي الواحد يعادل 14 ألف ليرة سورية «الوسطي السوري بين 9,000 و19,000 ليرة حسب المحافظة والمنطقة» فإن فاتورة الاستهلاك اليومي للأسرة ستصل إلى 72,800 ليرة سورية يومياً و2,184,000 ليرة شهرياً أي نحو 8 أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية والبالغ 278,910 ليرة شهرياً. وبالطبع، فإننا نتحدث هنا عن تكلفة الاستهلاك بالحدود الأكثر تدنياً. أما الاعتماد الكلي على الأمبيرات، ووفقاً للتقديرات الحكومية حول الاستهلاك الأكثر شيوعاً لدى الأسرة السورية، والبالغ 1000 كيلو واط ساعي كل دورة «500 كيلو واط ساعي شهرياً»، فإنه سيصل بالتكلفة إلى حدود هائلة تقارب 7 ملايين ليرة سورية شهرياً.

**تصل أرباح المولدة الواحدة فقط إلى 4,6 مليار ليرة سورية سنوياً ونحو 46,4 مليار ليرة على مدار السنوات العشر**

بهذا المعنى، فإنه بالنسبة للشريحة الأكبر من الشعب السوري، يُعتبر نظام الأمبيرات خياراً إنقاذياً إسعافياً وطارئاً، يضمن لها الحد الأدنى من الاستمرار في الحياة اليومية في ظل انقطاع الكهرباء المستمر، حيث يجد السوريون أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى هذا النظام لتشغيل عدد محدود جداً من ضروريات المنزل ويتعاملون معه بوصفه «شر لا بد منه»، ولا يرونه بأي حال من الأحوال بديلاً عن الكهرباء الحكومية.

## الربح الصافي للكيلو: 152%

بطبيعة الحال، تدرّ هذه «الصناعة المستجدة» في سورية المليارات إلى جيوب أصحاب الحظوة والنفوذ. ولنستطيع تقدير الأرباح التي يجنيها هؤلاء، طلبنا المساعدة والمشورة من أشخاص عاملين في هذا المجال تحديداً وشاركوا في تركيب وصيانة المولدات الخاصة، وكذلك من أشخاص أصحاب خبرة في السوق وتوريد المواد اللازمة لتشغيل منظومات الأمبيرات.

سنفترض أن صاحب المولدة الخاصة قد اتبع أعلى المعايير في إنشاء منظومته، واستقدم أفضل القطع والأجهزة واللوازم الضرورية لهذه المنظومة، وبناءً على ذلك يمكننا حساب التكلفة التي سيتحملها:

أولاً، سنقول إنه اشترى مولدة من طراز Perkins باستطاعة 200 KVA، وهي واحدة من أفضل أنواع المولدات في السوق السورية، وتتمتع بأعلى المواصفات الفنية «مولدة أساسية وليست تجميعاً سورياً، مع كاتم صوت ولوحة تحكم إلكتروني»، وتستطيع أن تنتج استطاعة عظمى فعلية «170 كيلو واط»، وبحال تشغيلها وفق شروط الراحة يمكن استجرار 70% من استطاعتها، أي أنها تنتج نحو 120 كيلو واط، وسعرها في السوق يقارب 420 مليون ليرة سورية، وعمرها الوسطي يصل إلى 5 سنوات بحال العمل 15 ساعة يومياً وبشروط الصيانة الدورية «ملاحظة: بعد خمس سنوات، سيحتاج المحرك إلى عمرة للصيانة وتبديل للقطع، تصل التكلفة التقديرية لها بحدود 100 مليون ليرة سورية، لكننا لن نقوم بحسابها لأن صاحب المولدة يستطيع بعد عشر سنوات أن يبيعها بربع ثمنها، أي أنه يستطيع استعادة تكلفة العمرة ببساطة»، وخلال 10 سنوات يفترض أن تنتج المولدة 6,57 غيغا واط ساعي، لكننا سنفترض أنها ستنتج فقط 5,5 غيغا واط ساعي بسبب ساعات الصيانة والتوقف الاضطراري وغير ذلك. وبهذا تكون تكلفة الكيلو واط الساعي لاستعادة

# مناجم ذهبية من ظلام المنازل

## الحد الأدنى لاحتياجات المنزل السوري في استهلاك الأمبيرات

| الجهاز | العدد | الاستهلاك الإفرادي «بالواط الساعي» | الاستهلاك الكلي «بالواط الساعي» | عدد ساعات التشغيل خلال اليوم | الاستهلاك اليومي «بالواط الساعي» |
|---|---|---|---|---|---|
| براد | 1 | 250 | 250 | 6 | 1500 |
| LED شاشة | 1 | 60 | 60 | 6 | 360 |
| لمبة ميتال أو نيون ليد | 3 | 30 | 90 | 8 | 720 |
| مروحة | 2 | 70 | 140 | 15 | 2100 |
| شاحن لابتوب متوسط | 1 | 100 | 100 | 5 | 500 |
| الاستهلاك اليومي «بالكيلو واط الساعي» | 5,2 | | | | |
| التكلفة اليومية | 72,800 ل.س<br>باعتبار تكلفة الكيلوواط الساعي = 14,000 ل.س | | | | |
| التكلفة الشهرية | 2,184,000 ل.س | | | | |

رأس مال المولدة هو 75 ليرة سورية.

وتحتاج المولدة لنحو 40 ليتر مازوت كل ساعة، سعرها يصل إلى 600,000 ل.س «على اعتبار أن عملية الشراء تمت حسب أعلى سعر في السوق السوداء»، وهذا يزيد إلى تكلفة الكيلو واط الساعي نحو 5000 ليرة سورية.

كما تحتاج المولدة لتبديل زيت التبريد كل 200 ساعة عمل، ينتج المحرك خلالها 24,000 كيلو واط ساعي، وفي حال استخدام أفضل الزيوت من النوع الأول، فإن سعر كمية 40 كيلو غرام من الزيت تصل إلى 3 ملايين ليرة سورية، وهو ما يزيد تكلفة الكيلو الواط الساعي بنحو 125 ليرة.

وكذلك يجب تبديل المصافي كل 400 ساعة عمل، بكلفة لا تتجاوز الـ500,000 ل.س، لتزيد تكلفة الكيلو واط الساعي بنحو 10 ل.س.

وسنضيف إلى ذلك، أجرة المكان والموظفين والعمال وفنيي الصيانة... إلخ، والتي لا تتجاوز شهرياً 10 ملايين ليرة سورية، لترتفع تكلفة إنتاج الكيلو الواط الساعي بنحو 185 ل.س. وسنضيف ثمن قطع تبديل طارئة «مثل البطارية وحساس الحرارة، والفلتر... إلخ» بشكل دوري، وبحدود 6 ملايين ليرة شهرياً، وهو ما يرفع تكلفة الكيلو واط الساعي بنحو 110ل.س.

وأخيراً، ثمن تمديد كابلات لمسافة 2 كيلو متر «أربع خطوط، 35 مم ألمنيوم» مع التابلوهات وأجور عمال التمديد والتي لن تتجاوز 300 مليون ليرة بأقصى التقديرات، ما يرفع تكلفة الكيلو واط الساعي بنحو 50 ل.س.

وبهذا نجد أن تكلفة الكيلو واط الساعي على أصحاب المولدات لا تتجاوز – وفقاً لأقصى الحسابات – حاجز الـ5,555 ليرة سورية، بينما يجري بيعها للناس بمبلغ وسطي هو 14,000 ليرة. أي أن نسبة الربح الصافي تصل إلى حدود 152%.

هذا يعني أن الربح الصافي لكل كيلو واط ساعي يصل إلى 8,445 ليرة سورية.

وبمزيد من الحساب، تصل أرباح أصحاب المولدات «من مولدة واحدة فقط» إلى 4,6 مليار ليرة سورية سنوياً، ونحو 46,4 مليار ليرة على مدار السنوات العشر.

هذا على افتراض أن أصحاب المولدات قد اتبعوا أعلى المعايير، فإلى أي حد ستصل الأرباح إذا أخذنا بالاعتبار أن أصحاب المولدات لا يلتزمون باستخدام المواد الأفضل، ويميلون لتقليص النفقات إلى الحد الأقصى، ويتلاعبون بساعات الوصل والقطع، وفوق ذلك هنالك من يهمس بأن بعض أصحاب الحظوة لا يستخدمون المولدات إلا صورياً ويعتمدون في تغذية زبائنهم على ما يسمى بـ«الخطوط الذهبية» وغيرها..

أخيراً، وللمقارنة، فإن سعر الكيلو واط الساعي وسطياً في سورية يعادل 0,9 دولار تقريباً، بينما في لبنان يصل الوسطي إلى 0,4 دولار فقط.

**سعر الكيلو الواط الساعي وسطياً في سورية يعادل 0,9 دولار تقريباً بينما في لبنان يصل الوسطي إلى 0,4 دولار فقط**

## حساب تكلفة الكيلو واط الساعي على أصحاب المولدات

| اسم المادة | تكلفة الكيلو واط الساعي «ل.س» | ملاحظات |
|---|---|---|
| مولدة Perkins 200 KVA اساسية | 75 | |
| تبديل زيوت دوري | 125 | نخب أول |
| مصافي | 10 | نخب أول |
| مازوت | 5000 | حسب السوق السوداء |
| اجرة المكان والموظفين والعمال وفنيي الصيانة | 185 | |
| قطع تبديل طارئة | 110 | |
| كابلات وتمديدات | 50 | |
| المجموع | 5555 | |

# الأكبر نعم لكن هل الأكثر فاعلية؟ ميزانية البنتاغون الهائلة

**تستعد الولايات المتحدة لاعتماد ميزانية عسكرية قياسية أخرى تبلغ نحو 900 مليار دولار. يثير هذا تكهنات «الخبراء» بأنّ الحرب العالمية الثالثة أمر لا مفرّ منه، وأنّ الولايات المتحدة بميزانية كذا وكذا، ستكون مستعدة لمحاربة العالم كله تقريباً. نحن لا نقلل بأي حال من الأحوال من عدوانية الغرب، ناهيك عن رغبته في الحفاظ على هيمنته المستمرة منذ قرون على بقية العالم تقريباً. مع ذلك، فإنّ هذا ليس بأي حال من الأحوال سبباً لتصبح مثل المذعورين المشهورين في فيلم درامي. لذلك دعونا نقوم بالقليل من العمليات الحسابية.**

■ يوري بوريسوف
ترجمة: قاسيون

إليكم رسالتان حديثتان حول الموضوع نفسه ستكونان مفيدتَين في تكوين فكرة عامة:

في 15 آب/أغسطس، أرسلت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية «DSCA» إخطاراً إلى الكونغرس الأمريكي بشأن احتمال بيع ألمانيا –من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الأمريكية– 600 صاروخ موجه مضاد للطائرات من طراز صواريخ باتريوت مع توجيه دقيق MSE 3–PAC. تبلغ التكلفة التقديرية للتسليم 5 مليارات دولار، وسيشمل التسليم 10 صواريخ تدريبية. ستكون شركة لوكهيد مارتن هي المقاول العام.

في 19 آب/أغسطس أرسلت الوكالة نفسها إخطارات إلى الكونغرس الأمريكي بشأن إمكانية بيع مجموعات التوجيه الدقيق لقذائف المدفعية PGK M1156 إلى الدنمارك وفنلندا في إطار برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الأمريكية، المصنَّعة من قبل شركة نورثروب غرومان. ينبغي تزويد الدنمارك بـ 5832 مجموعة PGK M1156 بتكلفة تقديرية تبلغ 85 مليون دولار، وفنلندا بـ 5500 مجموعة PGK M1156A1 بتكلفة تقديرية تبلغ 70 مليون دولار.

حسناً، هناك أرقام – فلنحسبها: 5 مليار دولار مقسمة على 600 صاروخ باتريوت، أي نحو 8 ملايين للصاروخ الواحد. قبل خمس سنوات، كان سعر الصاروخ نفسه يقدر بثلاثة إلى خمسة ملايين دولار للقطعة الواحدة. ناهيك عن حقيقة أنه لا يزال يتعين العثور على هدف يتناسب مع تكلفة مثل هذا الصاروخ «الذهبي».

لكن مجموعة واحدة من المقذوفات الدقيقة التوجيه للدنمارك وفنلندا تكلف 15 ألف دولار. لاحظ أن هذا ليس حتى المقذوف نفسه، ولكنه مجرد جهاز لتحسين دقته. لا نعرف كم كانت تكلفة هذا «الجهاز» من قبل. لكننا نعلم على وجه اليقين أنه منذ بدء العملية العسكرية في أوكرانيا فقط، ارتفعت أسعار قذائف المدفعية الرئيسية لحلف شمال الأطلسي «155 ملم» ثلاث إلى خمس مرات في الغرب.

يمكن قول الشيء نفسه تماماً عن أي منتجات عسكرية غربية أخرى. فهي ليست باهظة الثمن فحسب، بل إنّ أسعارها ترتفع باستمرار. على سبيل المثال، تبلغ قيمة الغواصة النووية الأمريكية كولومبيا، التي لم يتم بناؤها بعد، 10 مليارات دولار، وهو ما يعادل نحو عشرة أضعاف تكلفة الطراد الصاروخي الروسي «مشروع 955–A» أو «بوري» الذي يعمل بالطاقة النووية. وهذه المقارنة مثيرة للاهتمام بشكل خاص بالنظر إلى الفرق الاسميّ في الميزانيات العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

**تزداد صعوبة بقاء واشنطن وحلفائها مسيطرين على الكوكب ورغم ارتفاع الميزانيات الاسمية للبنتاغون لكنها أقل بكثير عند أخذ تضخّم الدولار بالاعتبار**

وهكذا، في 28 آذار/مارس 2024، خلال زيارة عمل إلى تورجوك، علق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الفرق في الإنفاق العسكري بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ووفقاً له، بلغ في عام 2022 الإنفاق الدفاعي الروسي 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي. ذكر معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن الإنفاق كان 4% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وبحسب البيانات نفسها، أنفقت «إسرائيل» 4,5% من ناتجها المحلي الإجمالي، والولايات المتحدة 3,5%، وأوكرانيا 33,5%.

لكن من حيث القيمة المطلقة، ما هو الفرق؟ في عام 2022، أنفقت الولايات المتحدة مقدار 811 مليار دولار، والاتحاد الروسي 72 مليار دولار. وأشار الرئيس الروسي إلى أنّ الإنفاق يتفاوت 10 مرات تقريباً، مضيفاً أن الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية يمثّل 39% من الإنفاق العسكري العالمي بينما يمثّل الأنفاق العسكري لروسيا 3,5% منه.

ألا يثير العجب بعد هذه المقارنة أن تظل القدرات العسكرية الأمريكية، رغم ضخامة ميزانيات البنتاغون [كأرقام مطلقة]، متواضعة جداً [بالمقياس النسبيّ]؟ وفي عدد من المجالات العسكرية الرئيسية، ولا سيّما في مجال الأسلحة فرط الصوتية «هايبرسونيك»، من الواضح أن هذا البلد يتخلّف عن روسيا.

بأسعار مثل تلك التي في الولايات المتحدة، فإن ميزانية البنتاغون سوف تستمر في النمو بسرعة فائقة. ولكن في الوقت نفسه، فإن هذه العملية لها علاقة بعيدة جداً بنمو القوة القتالية للقوات المسلحة الأمريكية. ببساطة لأن هذه القوة يتم استهلاكها بشكل مزمن من خلال ارتفاع الأسعار المتزايدة للمجمع الصناعي العسكري.

بالعودة إلى عام 2022، نشر الخبير الأمريكي ومدير مركز الدفاع الوطني: توماس سبير، تقريراً قيّم فيه الوضع الحالي للقوات المسلحة الأمريكية. قال فيه على وجه الخصوص، إنّ ميزانية الجيش الأمريكي لا تغطي حتى التضخم. منذ العام المالي 2020 وحده «أي خلال عامين فقط»، بلغت الخسارة التراكمية للقوة الشرائية للبنتاغون، بحسب بياناته، 46 مليار دولار.

وإذا تتبعنا هذا الاتجاه على مدى العقود الماضية وقارنّا مستوى الأسعار الأمريكية الحالي –سواء بشكل عام أو للأسلحة بشكل خاص– مع فترة الحرب الباردة على سبيل المثال، فإنّ خلاصة القول هي أنه مع القيمة الاسمية للأسلحة، ظلت الميزانية العسكرية الأمريكية، التي تضاعفت قوتها الشرائية ثلاث مرات، عند مستوى الثمانينيّات من القرن الماضي.

إذا كتب شخص ما في وصية في عام 1920 أنه ينبغي منح 1000 دولار إلى وريث بعيد في عام 2018، لكان الأمر كالتالي: من حيث القوة الشرائية، فإنّ الألف دولار الحالية تساوي 73,55 دولاراً في عام 1920. لأن التضخم في أقل من مائة عام كان 1,259,63%. بالعد التنازلي، يتبين أن 1000 دولار في عام 1920 هي بقيمة 13292,75 دولاراً في عام 2018.

بين عامي 1990 و2019 فقط، انخفضت قيمة الدولار بمقدار النصف بالضبط: وعلى هذا فإن المستوى النفسي للعدوانية الذي تتمتع به أميركا شيء، ولكن قدراتها العسكرية الفعلية، إذا قيست بالقوة الشرائية للدولار، شيء مختلف تماماً. علينا أن ننطلق على وجه التحديد من هذه الاحتمالات، التي لا تتسع بأي حال من الأحوال للتمنيات الطيبة والأوهام الملتهبة للعسكريين الأجانب التعساء. بالنسبة لهم، لم يعد الحفاظ على سيطرتهم على هذا الكوكب أمراً سهلاً، بل أصبح صعباً بشكل متزايد.

# محصول القطن بين الإنتاج والاحتياج!

**سلسلة القرارات والتوصيات الحكومية فيما يتعلق بالقطاع الزراعي ككل امتازت عبر العقود والسنوات الماضية بأنها سياسات مجحفة وظالمة، زادت الضغوط على الفلاح ولم تمنحه حقوقه وعمقت خسارته عاماً بعد عام، حتى باتت بعض الزراعات بالنسبة له مجرد خسائر ومضيعة للوقت والمال والجهد، فعزف العديد من الفلاحين عنها، وخاصةً المحاصيل الاستراتيجية «القطن- الشوندر- القمح»!**

وحديثنا الآن عن محصول القطن الذي يسجل المزيد من التراجع عاماً بعد آخر، بالرغم من كل الحديث الرسمي عن التشجيع للفلاحين والتقليل من الصعوبات بالنسبة إليهم!

### حديث رسمي متفائل!

في حديث مثير للتفاؤل للمدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2024/8/20 أنه «وفق تقديرات وزارة الزراعة تصل الكمية المتوقع استلامها خلال الموسم القادم 2024–2025 إلى نحو 25500 طن تقريباً، أي بزيادة 10 آلاف طن تقريباً عن الموسم السابق».

وعن الموسم الحالي قال: «المؤسسة اتخذت كل الإجراءات اللازمة لتسويق محصول القطن المحبوب لموسم 2023–2024، موضحاً أن كمية الأقطان المحبوبة المستلمة من الفلاحين خلال الموسم بلغت «15890» طناً»!

فهل التفاؤل الرسمي أعلاه في مكانه؟!

### الإنتاج يغطي نسبة 6,4% من الاحتياج!

بالمقابل وحول احتياج سورية من القطن قال المدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان: «الاحتياج نحو 250 ألف طن من الأقطان المحبوبة، تنتج ما كميته «88» ألف طن من القطن المحلوج تلبي منها احتياجات السوق من الأقطان المحلوجة والغزول والأقمشة المنسوجة، إضافة إلى الوصول إلى التشغيل الاقتصادي لكل خطوط الإنتاج العاملة، التي سوف تتم إعادة تأهيلها بموجب إحداث الشركة العامة للصناعات النسيجية».

من الواضح أن الحديث المثير للتفاؤل عن الزيادة الإنتاجية للقطن في الموسم القادم تبقي فجوة كبيرة بالمقارنة مع الاحتياج!

فالمؤسسة وبعد كل استعداداتها لاستلام محصول القطن لهذا العام استطاعت تأمين ما يقارب 16 ألف طن فقط، والذي يشكل نسبة 6,4% من إجمالي الحاجة!

فأين الحكومة وسياساتها الزراعية من هذه الفجوة لتردمها؟!

### الموازنة المائية عائق إضافي!

بحسب صفحة الاعلام الزراعي بتاريخ 2024/8/19 بين مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة المهندس أحمد حيدر أن التخطيط لمحصول القطن يتم بالتنسيق مع وزارة الصناعة لتلبية حاجة مؤسسات القطاع العام للصناعات النسيجية، وذلك بناء على الموارد المائية المتاحة في الموازنة المائية المقرة من قبل وزارة الموارد المائية على مصادر المياه مثل الينابيع والأنهار ومشاريع الري الحكومية، حيث تمنع زراعته على الآبار.

وأوضح حيدر أنه تم التخطيط لهذا الموسم لزراعة 14019 هكتاراً في المناطق الآمنة، حيث زرع منها فقط 8670 هكتاراً من قبل الفلاحين على الرغم من السعر المجزي الذي تم اعتماده بهامش ربح كبير من قبل الحكومة في الموسم السابق والذي بلغ 10000 ليرة للكغ بهدف تشجيع الفلاحين على زراعة المساحات المخططة.

الحديث الرسمي أعلاه يعني أن زيادة المساحات المزروعة بالقطن رهن بالموازنة المائية التي تحددها وزارة الموارد المائية، وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية مقوضة ومسقوفة سلفاً وفقاً لهذا السياق، وهو ما أكده مدير الإنتاج النباتي بإشارته إلى وجود عوامل عديدة تحول دون الوصول إلى إنتاج كامل الاحتياج من محصول القطن أهمها وجود أغلب المساحات المنتجة للقطن في المناطق غير الآمنة حيث تشكل المساحات المخططة في المناطق الآمنة 28% فقط من إجمالي المساحة المخططة الكلية، إضافة إلى عدم إمكانية التوسع بالمساحات المزروعة بالقطن في المناطق الآمنة بسبب محدودية الموارد المائية اللازمة لزراعته وفق الموازنة المائية المعتمدة.

أما عن السعر المجزي الذي تحدث عنه فقد أثبت عدم فاعليته بدليل الفارق بين المخطط والمنفذ على مستوى المساحات المزروعة بالقطن، وبنسبة 62% منها فقط!

على ذلك يتبين أن التفاؤل بزيادة محصول القطن خلال المواسم القادمة في غير مكانه، سواء بسبب الموازنة المائية المحدودة والمسقوفة، أو بسبب التسعير غير المجزي للفلاح، مع إضافة الكثير من العوامل الأخرى النابذة لزراعة القطن!

**التداعيات السلبية للتعامل الرسمي مع محصول القطن لا تقف عند خسائر الفلاح بل باستمرار تراجع إنتاج هذا المحصول وبتأثيره المباشر على القطاع الصناعي الذي يعتمد عليه كمادة أولية**

### أضرار وتداعيات!

التداعيات السلبية للتعامل الرسمي مع محصول القطن لا تقف عند خسائر الفلاح الذي يمتنع عن الزراعة ويستبدلها بأخرى ذات جدوى اقتصادية أفضل بالنسبة إليه، بل باستمرار تراجع إنتاج هذا المحصول وبتأثيره المباشر على القطاع الصناعي الذي يعتمد عليه كمادة أولية، وهذا الأمر لا يقتصر على منشآت القطاع العام التابعة للشركة العامة للصناعات النسيجية فقط، بل على الكثير من المنشآت والمعامل التابعة للقطاع الخاص، مع ملحقاتها من الورش الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أيضاً!

والحديث هنا أيضاً لا يقف عند حدود التوقف الجزئي أو الكلي لبعض المنشآت العاملة في القطاع النسيجي بسبب قلة وتراجع إنتاج القطن، بل وأيضاً بآلاف العاملين في هذا القطاع الذين يتأثرون بشكل مباشر بتراجع العملية الإنتاجية في منشآتهم وورشهم، بالإضافة إلى الأيدي العاملة الإضافية في سلاسل التوريد والتسويق، وصولاً إلى الأسواق والسلع والبضائع المعدة للاستهلاك النهائي من قبل المواطنين!

### الحل السحري بزيادة فاتورة الاستيراد!

تراجع إنتاج القطن عاماً بعد آخر فسح المجال لاستيراد القطن المحلوج بذريعة تأمينه لمنشآت القطاع النسيجي، كحل سحري بسيط وسريع، وقد سبق للجنة الاقتصادية أن وافقت على ذلك لردم الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاحتياج!

وقد صرح المدير العام للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لصحيفة الوطن بتاريخ 2024/8/20 بما يلي: «السماح باستيراد الأقطان المحلوجة يحتاج إلى توصية من اللجنة الاقتصادية وضمن فترة زمنية محددة بما ينسجم مع الشروط الموضوعة من وزارة الزراعة»!

ومن المفروغ منه أن عمليات الاستيراد سينتفع منها القلة من المستوردين لتحقيق أرباح سهلة وسريعة، وهؤلاء من كل بد ليس من مصلحتهم استعادة إنتاج القطن على ما كان عليه، بل من مصلحتهم استمرار التراجع بهذا المحصول وصولاً إلى وأده بشكل نهائي، ولو كان ذلك على حساب زيادة فاتورة الاستيراد عاماً بعد آخر!

لكن الأمر بهذا الصدد لن يقف عند موافقة اللجنة الاقتصادية على فسح المجال للاستيراد، ولا عند الأرباح التي سيجنيها المستوردون، بل الأهم في زيادة كلف الإنتاج على المنشآت الصناعية، مع ما يعنيه ذلك من زيادة على أسعار المنتجات والبضائع والسلع المنتجة، وما يتبع ذلك من تراجع في معدلات استهلاكها محلياً، وعدم التنافسية في أسواق التصدير وصولاً إلى خسارتها، وهو ما يؤدي أيضاً إلى تسجيل المزيد من التراجع في الإنتاج وصولاً إلى الإغلاق الجزئي أو الكلي، في حلقة مفرغة تسير من التراجع إلى المزيد منه على المستويات كافة!

ومن المفروغ منه أن الاستمرار بالآلية والمنهج ذاتيهما سيحولنا إلى بلد مستعبد من قبل قلة من كبار المستوردين والناهبين والنافذين الفاسدين، وسيؤدي بنهاية المطاف إلى إنهاء الإنتاج وتدمير الصناعة المحلية، على حساب المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني ككل!

# فقد السمع في غزة: نحو تشخيص سياسيّ تحرري

**تحت هذا العنوان نشرت مجلة «العلم من أجل الناس» science for the people مقالاً للدكتورة الفلسطينية رجاء شرف من غزة، الأخصائية في السمع وتقويم النطق. نشر المقال بالإنكليزية بالأصل، وفيما يلي أبرز المعلومات التي وردت في المقال.**

■ رجاء شرف
تعريب وتلخيص: د. أسامة دليقان

تستحيل دراسة وضع القطاع الطبي في غزة دون فهم آليات اضطهاد الكيان الصهيوني للفلسطينيين. أتطرق عبر مقالي هذا إلى برنامج تقويم النطق والسمع الذي كانت بدايته في غزة عام 1996. انطلق هذا البرنامج من تجربة قامت بها جامعة ماركيت بولاية ويسكونسن الأمريكية، حيث أرسلت الجامعة أساتذة واختصاصيين واختصاصيات في مجال النطق والسمع إلى غزة ليدرِّبوا مجموعة مختارة من الطلبة الفلسطينيين.

جاء عام 1996 بعد 3 سنوات من نهاية الانتفاضة الأولى، التي انطلقت عام 1987. كان جل المرضى الذين جاؤوا إلى عياداتنا آنذاك شباناً وشابات تعرّضوا لضرب وعنف من قبل جنود «إسرائيليين» خلال مظاهرات وتحقيقات في السجون «الإسرائيلية». وأدى الضرب المتكرر والصفعات المباشرة على العظم الحلمي إلى أضرار بالعصب السمعي يتعذّر علاجها. وأدت الصفعات على الرأس والأذن إلى ثقب طبلة الأذن وضرر في عظيمات الأذن الوسطى.

كان الضرب المبرح إحدى السياسات «الإسرائيلية» الرسمية لقمع الانتفاضة، حيث لقبها وزير [الحرب الصهيوني] آنذاك إسحاق رابين بسياسة «كسر العظام». فليس مستغرباً معاناة نسبة عالية من هؤلاء الفلسطينيين من الصمم.

أما المصابون بدرجة أدنى من الصمم، فاحتاجوا إلى سماعات طبية كان ثمنها في التسعينيات 300 دولار تقريباً، وهو مبلغ باهظ ليس بمتناول غالبية الفلسطينيين آنذاك «وفي وقت كتابة المقال، يتراوح ثمن السماعات الطبية في غزة بين 400 و1000 دولار أمريكي، ويختلف ثمنها حسب التكنولوجيا الموظفة في الأجهزة وجودتها». وفي التسعينيات، قلل الاحتلال تدريجياً اعتماده على اليد العاملة الفلسطينية نظراً لانخراط العمال الفلسطينيين في الانتفاضة والعمل النقابي، ما أدى إلى طرد آلاف عمال وعاملات فلسطين من الوظائف.

## مساعدات ومراكز دمّرها الاحتلال

بعد ذلك تؤكد الدكتور رجاء شرف أنّ فقد السمع تفاقم في غزة بشكل ملموس منذ فرض الحصار الصهيوني عليها عام 2007. وأنّ توفير معينات السمع لا يكفي دون دعم من المحيط الاجتماعي. فقمنا بتنظيم زيارات منزلية لتعليم أهالي المتضررين والمتضررات لغة الإشارة وقدمنا نصائح للمساعدة في خلق بيئة عيش صحية. وتذكر الدكتورة شرف في وقت كتابتها للمقال الذي من الواضح أنه قبل حرب الإبادة الجماعية الحالية على غزة أنه «في وقتنا الحالي، يوجد في غزة مراكز ومدارس متخصصة للأطفال المتضررين، إضافة إلى أندية وبرامج جامعية»، لكن معظم هذه المراكز والمدارس قد دمرها الاحتلال في حربه الحالية على غزة «2023 – 2024».

وكانت الدكتورة شرف أشارت إلى أنّه في ظل ارتفاع عدد وكثافة قصف الاحتلال وعملياته العسكرية التي تعتمد على القصف الجوي والقنابل الصوتية التي تخترق حاجز الصوت، ازداد عدد الفلسطينيين من الجنسين الذي فقدوا السمع على المستوى الحسي والعصبي خلال العقد الأخير. حيث تتعرض المستقبلات الحسية للضوضاء العسكرية باستمرار، مما يؤدي إلى انحنائها وإتلافها.

## انتقاد «الصمم» الإحصائي

من الملاحظات المهمة المتعلقة بالمنهج العلمي التي تذكرها الدكتورة شرف تأكيدها أنه «لا توجد إحصائيات تربط بشكل مباشر فقد السمع بعنف الاحتلال الصهيوني، وذلك لأنّ علم الإحصاء كثيراً ما لا يكون حساساً للعوامل التاريخية والتغيرات التراكمية». وتضرب مثالاً أنه إذا غابت جروح واضحة كتلك الناجمة عن شظايا قنابل أو غارات جوية، أو إذا لم ينتج الفقد السمعي مباشرة بعد غارة جوية، فعادة ما لا يتم اعتبار هذا الفقد نتيجة مباشرة للعنف «الإسرائيلي». وتتابع: أما بالنسبة لنا كأطباء، فيشكل تاريخ الحالة «case history» عاملاً حاسماً في فهمنا للأرقام المحضة والتشخيصات طبية، ولا غنى عن ذلك خصوصاً وأن العلاج يتطلب في معظم الأحيان علاجاً نفسياً يداً بيد مع المناهج العلاجية السمعية. كما أن الصورة الجغرافية لحالات فقد السمع الناجمة عن عنف الاحتلال الصهيوني تكشف مدى انتشار هذا العنف، بحسب الدكتورة شرف: «فطوال مساري الطبي صَعُب عليَّ حصر حالات فقد السمع في بقع جغرافية محددة. إن العنف «الإسرائيلي» يطغى على مجمل الخريطة».

## برامج الأونروا ومشكلة الانتقائية

حتى برنامج الأونروا للفحوصات السمعية المبكرة للأطفال بالمدارس يبقى قاصراً وانتقائياً، بحسب الدكتورة شرف: «يبقى هذا البرنامج انتقائياً، حيث لا يحصل كثير من المتضررين على العلاج اللازم نظراً لعواقب مادية. فكثيراً ما تفتقد الأونروا والعديد من المنظمات الأخرى كمنظمة الإغاثة الإسلامية إلى التمويل الكافي لتغطية جميع الأفراد الذين يتم تحديد احتياجهم لسماعات طبية. ينجم عن ذلك عملية انتقائية مرهقة يتم من خلالها تحويل كل من وجد لديه فقد سمع إلينا لكي نجري عليهم فحصاً سمعياً مدققاً. بناء على هذا الفحص، نقوم بتحديد المرضى الأكثر حاجة إلى سماعات طبية من غيرهم استناداً لعوامل هامة كالعمر ومستوى الاكتساب اللغوي. في حالة اضطرارنا للحسم بين بالغ وطفل على سبيل المثال، فإننا غالباً ما نعطي أولوية توفير السماعة للطفل نظراً لأهمية السمع في الاكتساب المبكر للمهارات اللغوية والاجتماعية. مع ذلك، كثيراً ما يتلقى طفل يعاني من فقد جزئي سماعة طبية واحدة بدل اثنتين ضروريتين حتى يتمكن طفل آخر من الحصول على السماعة الثانية. هذه الاختيارات الصعبة تؤدي إلى الحد من قدرات الأطفال على تحقيق كفاءاتهم بشكل كامل».

إضافة إلى كل هذه المعرقلات فإن «إسرائيل» تفرض قيوداً صارمة على السماعات الطبية حيث يصلنا معظمها عبر معبر بيت حانون وهو حاجز عسكري كبير شمال غزة. في عياداتي، كثيراً ما نواجه تأخيرات تمتد لأشهر بسبب قيام الاحتلال بـ«فحوصات أمنية» لمعدّاتنا –بما فيها من قوالب سمعية وأجزاء للصيانة– هذه التأخيرات مضرة بالمرضى، وتلقي بهم إلى انتظار مفتوح وصراع يومي في قاعات دراسية وأماكن عمل مكتظة، حيث يؤدي التعرض المستمر إلى الضجيج دون توفر العلاج المناسب إلى التدهور السمعي والاضطراب النفسي والانعزال الاجتماعي.

**الطريق الوحيد لبناء منظومة صحية قوية وفعّالة هو القضاء التام على المنظومة الاستعمارية وآلياتها القمعية**

## حصار غزة والحرمان من الخبرات

تلفت الدكتورة شرف الانتباه إلى الضغط الجسيم الذي تعانيه مع زملائها: «في عياداتنا، نعمل عادة تحت ضغط جسيم. نجد أنفسنا عاجزين عن توفير سماعات طبية ضرورية لمرضانا نتيجة شح الأموال والمعدات. يتعذر علينا الحصول على فرص تعليمية وتدريبية جديدة. فلا يمكننا السفر لحضور مؤتمرات دولية ولا يمكننا الحصول على الكتب والمجلات العلمية، كما نفتقر إلى أحدث وأدق المختبرات والمعدات الطبية والسمعية. هذه الصعوبات تزداد تعقيداً نظراً لتبنينا العديد من الأدوار المهنية التي تتعدى مجال اختصاصنا الأدق، مثلاً عند مزاولتنا لجوانب من العلاج النفسي. ففي كثير من الأحيان، يتعرض الأطفال إلى صدمات نفسية ورعب شديد جراء غارات «إسرائيلية» أو اجتياح عسكري لحيهم، مما يؤدي إلى اضطرابات في النطق مثل التلعثم. يكمن العلاج الأمثل لهذه الحالات فيما يسمى بـ«العلاج الجماعي» ويتجلى في تعاون متين بين أخصائيّي علاج النطق، والأطباء النفسيين، على غرار تقويم السمع والنطق، ويمارَس العلاج النفسي وقطاعا التعليم والتربية في بيئة صعبة تفتقر فعلاً إلى الدعم مما يجعل التعاون بين هذه القطاعات المختلفة عملية صعبة وشبه مستحيلة. لهذا السبب، نجد أنفسنا في ميدان تقويم النطق مضطرين إلى أن نصبح أطباء نفسيين بقدراتنا المحدودة. كما نستغرق جلسات طويلة مع أمهات وآباء لمناقشة أفضل طرق دعم أطفالهم ومع الأطفال أنفسهم لتوفير الدعم النفسي لهم وفي الوقت نفسه مساعدتهم على تحقيق أهداف تقويم النطق».

## المرض والسياسة

في نظرة أوسع من الطب البحت، تقول الدكتورة الغزّاوية رجاء شرف: «لا شك أننا نتعلم الكثير من هذه العراقيل. من أهم العبر التي نتعلمها هي أن فقد السمع ليس حالة مرضية لا سياسيّة منعزلة ينحصر علاجها في سماعات طبية ورخاء اقتصادي ودعم اجتماعي. يشكل فقد السمع والتدمير الشرس لنظامنا الصحّي جزءاً لا يتجزأ من القمع «الإسرائيلي» الممنهج للفلسطينيين والفلسطينيات. المصطلحات العلاجية الإنسانية مثل «التطور» و«التحسن» لا تنفع، كما أن المشاريع الإنسانية اللاسياسية لا تصلح على المدى البعيد. إنّ الطريق الوحيد لبناء منظومة فلسطينية صحية قوية وفعالة هو القضاء التام على المنظومة «الإسرائيلية» الاستعمارية وآلياتها القمعية. إنّ أي دراسة أو دعم لأي قطاع طبي في فلسطين يستوجب مواجهة هذه المنظومة بالذات».

## نبذة عن الكاتبة

الدكتورة رجاء شرف من غزة، فلسطين، أخصائية سمع وتقويم نطق ولغة، تخرجت عام 1996 في جامعة ماركيت الأمريكية وتعمل منذ نحو 20 سنة في مجال السمعيات.

# من يجلس على طاولة المفاوضات التي ترعاها واشنطن؟!

**تشكّلت خلال الأشهر الماضية قناعة، أن المفاوضات التي ترعاها واشنطن بين حركة حماس والكيان الصهيوني برعاية مصرية- قطرية ما هي إلا «طبخة بحص» وأن الإدارة الأمريكية لم تكن جادة بالوصول إلى اتفاق، وإنما استخدمت هذه المبادرة كأداة سياسية لمخططها العدواني في المنطقة، في الوقت الذي أوكل لجيش الاحتلال إنجاز المهام العسكرية المباشرة على الأرض، لكن ما يجري تناقله حول هذه المفاوضات ينبئ بتبديلات يتحوّل فيها الميسرين إلى الطرف المفاوض!**

■ علاء أبوفرّاج

لم تتوقف محاولات الخداع الصهيونية منذ الإعلان عن بدء التفاوض، ففي الوقت الذي تعلن «إسرائيل» مشاركتها الرسمية فيها، تكشف أفعالها والتصريحات الرسمية لمسؤوليها أن الهدف المدعوم أمريكياً هو المماطلة، لرفع درجة التوتر في المنطقة لا الوصول إلى اتفاق، وبدا ذلك جلياً من خلال التكرار شبه اليومي: أن الهدف هو القضاء على حماس، وصولاً إلى حد اغتيال كبير المفاوضين في الحركة، الشهيد اسماعيل هنية، العمل الذي حمل رسالة سياسية ردّت عليها الحركة بتعليق مشاركة وفدها في المفاوضات، حتى يقبل الكيان بالاتفاق الذي قدّم لحماس ووافقت عليه في وقتٍ سابق.

## محور فيلادلفيا يعود إلى الواجهة

نقلت وسائل إعلام أمريكية، أن الرئيس الأمريكي جو بايدن يعمل مع إدارته «للضغط على [إسرائيل] بخصوص الانسحاب من محور فيلادلفيا» ومن المعروف أن الحديث يدور عن المنطقة العازلة التي جرى إلحاقها باتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني في عام 2005 بعد إقرار الكيان لخطة فك الارتباط التي شملت قطاع غزة، وينص الاتفاق على إدارة المنطقة الممتدة على طول 14 كم بين السلطة الفلسطينية ومصر، ويحدد الملحق شكل وطبيعة وحجم التواجد العسكري في المنطقة العازلة.

لكن ومع توسّع العمليات العسكرية لجيش الاحتلال في القطاع، وصلت قواته إلى المنطقة العازلة وسيطرت عليها في خرق واضح للاتفاق المذكور.

احتلال «إسرائيل» لمحور فيلادلفيا كان بنداً أساسياً في المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية والكيان، وتمسّك الطرف الفلسطيني أثناء المفاوضات بانسحاب كامل للكيان، لا من محور فيلادلفيا وحسب، بل من غزّة كلّها، لكن الكيان تمسّك بضرورة سيطرته الأمنية والعسكرية على تلك المنطقة، التي وصفها بأنّها «أنبوب الأوكسيجين لحماس» وتذرّع بأن مصر لم تلتزم بتأمين المنطقة، مما سمح للمقاومة الفلسطينية بحفر شبكة من الأنفاق حسب الرواية «الإسرائيلية».

## المناورة الأمريكية والرد الصهيوني

ما أن نفّذ جيش الاحتلال عمليته في طهران، والتي أدت لاستشهاد اسماعيل هنية، حتى علّق الجانب الفلسطيني حضوره للمفاوضات دون أن ينسحب منها، لكن الإدارة الأمريكية لم توقف الجولات حتى مع غياب الطرف الفلسطيني، في خطوة بدت شكلية للحظة الأولى، لكن تطور الأحداث في الأيام القليلة الماضية كشف أن الهدف الأمريكي كان الانتقال إلى المرحلة الجديدة، وهي تحويل مصر من راعٍ للمفاوضات إلى طرف مباشر فيها!

فالحيّز الذي كان يشغله «وقف إطلاق النار» في الخطاب الرسمي الأمريكي يتقلّص في مقابل التركيز على محور فيلادلفيا، والمثير للانتباه أن ما يجري تناقله في وسائل الإعلام ينحصر بأن «بايدن يطلب الانسحاب من موقع عسكري واحد في محور فيلادلفيا» أو بضعة كيلومترات! وترافقت هذه المعلومات مع تقرير نقلته إذاعة «كان 11» قالت فيه: إن «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وافق على اقتراح الولايات المتحدة بشأن الانسحاب من محور فيلادلفيا في منطقة الحدود بين غزة ومصر» وهو ما سارع ديوان رئاسة الحكومة [الإسرائيلية] لنفيه، وقال في بيان رسمي: «التقرير غير صحيح، و[إسرائيل] ستصرّ على تحقيق جميع أهداف الحرب، حسبما حددها المجلس الوزاري السياسي الأمني المصغر».

## الموقف المصري

الأحاديث السابقة ظلّت في معظمها أنباءً غير رسمية، ونسبت التصريحات إلى «مسؤولين»، إذ نقلت قناة تلفزيون «القاهرة الإخبارية» عن «مصدر مصري رفيع» قوله: إن مصر تؤكد موقفها «بعدم التعامل في معبر رفح إلا مع الأطراف الفلسطينية والدولية، مشدداً على أن مصر لن تعتمد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي في المعبر». وأكد مدير صحيفة الأهرام أشرف العشري: «رفض المسؤولون المصريون خريطة عرضها نظرائهم [الإسرائيليون] تشمل سيطرتهم على محور فيلادلفيا» وأضاف العشري: إن «[إسرائيل] عرضت أيضاً أن يكون لها وجود عسكري رمزي في محور فيلادلفيا، كما اقترحت أن تخفض عدد الفرق العسكرية الحالية الموجودة هناك من سبع إلى قوتين فقط، ولكن مصر رفضت هذا الاقتراح أيضاً». وحذّر مدير الصحيفة الحكومية المصرية من أن «مصر ترى أن كل الخيارات مطروحة على الطاولة إذا تم تهديد الأمن القومي الخاص بها بدءاً من سحب السفير إلى وقف التطبيع إلى تجميد العلاقات الاقتصادية والدفاعية».

**الهدف الأمريكي الحالي هو دفع مصر إلى الواجهة والضغط عليها وتحويلها من ضامن إلى طرف في المفاوضات ما يعني طرفاً مباشراً في الصراع**

## هدف واشنطن

يتضح تدريجياً وبالدليل الملموس، أن التحركات الدبلوماسية الأمريكية ومن اللحظة الأولى كانت تعمل على التوتير والمماطلة وإعاقة الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، لكن المستجدات الأخيرة تكشف أن الهدف الحالي هو دفع مصر إلى الواجهة والضغط عليها، وتحويلها من ضامن إلى طرف في المفاوضات، ما يعني طرفاً مباشراً في الصراع وبشكل معلن، وإن كان ذلك واضحاً منذ اللحظة الأولى، إلا أنّه لم يأخذ طابعاً رسمياً كما هو اليوم، فمع غياب المقاومة الفلسطينية عن طاولة المفاوضات، تعمل واشنطن على خلط الأوراق مجدداً، فالإدارة الأمريكية تأمل في خطوتها الأخيرة تحميل مصر مسؤولية «فشل الوصول إلى اتفاق» من خلال تقديم عرض لا يمكن قبوله في القاهرة، لما يحمله من تنازلات كبرى للعدو الصهيوني وعلى الملأ، وخصوصاً مع تصريحات «إسرائيلية» استفزازية، وإن كان الحديث حتى اللحظة لم يحمل طابعاً رسمياً، ولم يخرج نفي أو تأكيد مصري على طبيعة الملفات التي جرى بحثها في المفاوضات الأخيرة التي عقدت في القاهرة إلا أن الاتجاه العام أصبح أكثر وضوحاً.

## هدف كامب ديفيد العميق

بعد أن وقّعت مصر على اتفاق كامب ديفيد سيء الصيت، أخذ دورها بالانكفاء، وتحوّلت من قوّة إقليمية أساسية في المنطقة، إلى دولة واقعة تحت ضغط الديون والتبعية الاقتصادية، مع ما يعنيه ذلك من تبعية سياسية، لكن الجدير بالذكر، أنه ومنذ اللحظات الأولى التي أعلن فيها الرئيس أنور السادات عزمه زيارة الكنيست الصهيوني، ظهر أن هذا التوجه لا يُعبّر عن المزاج العام داخل جهاز الدولة، وتلت الخطوة سلسلة من الاستقالات، وإن كانت أصوات رافضي التطبيع داخل جهاز الدولة خفتت مع الوقت، إلا أنهم موجودون حتى اللحظة في المجتمع والدولة، ومع ازدياد التهديدات على مصر سنكون أمام احتمالين،

**الأول:** انفجار داخلي يحقق الهدف الأمريكي الصهيوني.

**الثاني:** يكون بدء استدارة مصرية بعيداً عن الولايات المتحدة التي تقود حملة الضغط على القاهرة، فتحوّل مصر إلى طرف مباشر وبشكل معلن، وإن كان ذلك يعني زيادة مباشرة في الضغط، إلا أنّه يعني أيضاً وزناً إضافياً للقوى الوطنية داخل المجتمع وجهاز الدولة، القوى التي تدرك أن الهدف من كامب ديفيد والتبعية للولايات المتحدة لا ينحصر في تحييد مصر عن الصراع فحسب، بل هو أداة أمريكية لتفتيتها.

# كابوسٌ يحاصر ماكرون في فراشه... فهل ستنفع المناورات السياسيّة؟!

**تعيش فرنسا اليوم لحظة سياسيّة مفصلية، تحمل في طياتها تحوّلات كبيرة قد تُعيد تشكيل المشهد السياسي للبلاد بشكل غير مسبوق، فالرئيس إيمانويل ماكرون، الذي يواجه تحدّيات متصاعدة على مختلف الأصعدة، يسعى لإعادة ترتيب أوراقه السياسيّة عبر مشاورات مكثفة تهدف لتشكيل حكومة جديدة، ربما ستكون الأكثر تعقيداً منذ بداية ولايته.**

■ أحمد علي

### خطوة نحو حكومة جديدة

منذ أيام، بدأ ماكرون سلسلة من المشاورات مع مختلف القوى السياسية في فرنسا، بما في ذلك التحالف اليساري الجديد «NFP» وأطراف أخرى من اليمين والوسط. هذه المشاورات المستمرة حتى يوم الاثنين 26 آب، تعكس مدى تعقيد الوضع السياسي الحالي، حيث يحاول الرئيس ماكرون– الذي فقد العديد من أوراقه السياسية التقليدية– استقطاب دعم من أطراف أخرى، بعيداً عن الاستقطاب التقليدي بين اليسار واليمين.

### ماكرون والمناورة السياسية

تعتمد استراتيجية ماكرون الحالية على محاولة استمالة القوى الوسطية وبعض الأطراف اليمينية، لتحقيق تقدم على اليسار والاستفراد بتشكيل الحكومة. لكنه يواجه تحدياً كبيراً، حيث أن فارق المقاعد بين تحالفه وبين اليسار ضئيل للغاية. وهذا الأمر يفتح الباب أمام إمكانية نجاحه في تشكيل حكومة جديدة، وفي الوقت نفسه يفتح الباب أمام فشله بتحقيق ما يطمح إليه. وربما عدم تماسك جبهة اليسار حتى الآن يرفع من حظوظ نجاح ماكرون، لكن الاحتمالات جميعها واردة، حتى لحظة كتابة هذه المادة، ولا يمكن التنجيم و«الضرب بالمندل»!

في الوقت نفسه، يحاول ماكرون الحفاظ على تماسك كتلته الخاصة، وسط تهديدات بالانشقاق، إذا ما تم تجاهل مطالب أطراف أساسية داخلها. وهذه الاستراتيجية قد تحمل في طياتها مخاطر كبيرة، إذ أن أي تحالف هشّ يمكن أن يسقط بسهولة أمام ضغوط المعارضة وتحديات الشارع.

### سيناريوهات متعددة

لا يمكن التنبؤ بشكل قاطع بما ستؤول إليه الأمور. ففي حال نجح ماكرون في تشكيل حكومة قوية، يميل البعض للقول: إن مرحلة من الاستقرار النسبي ستشهدها فرنسا، لكنّها في الوقت نفسه، ستكون مؤقتة بطبيعة الحال، خصوصاً إذا ما استمرت التوترات الداخلية وتصاعدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

أما في حال فشله في استمالة الأطراف المختلفة، ونجاح اليسار بتحديد رئيس الحكومة، فقد نجد أنفسنا أمام سيناريوهات أخرى. وفي التحليل نجد من يقول ربما تصل البلاد إلى إعادة الانتخابات، أو حتى الدخول في أزمة دستورية، وهذه بمجملها افتراضات يجد أصحابها أن بلوغ اليسار هذا المستوى في فرنسا سيجلب الويلات على البلاد وأهلها، في الوقت الذي من الممكن أن يجنّب ذلك البلاد من ويلات كبرى قادمة.

### درس لأوروبا والعالم

ما يحدث في فرنسا اليوم ليس مجرد حدث سياسي عابر، بل هو جزء من صراع أعمق يجتاح أوروبا والعالم، بين قوى التغيير، وقوى الحكم الناهبة والمرتهنة للخارج. نجاح أو فشل ماكرون في هذه المرحلة سيكون له تداعيات على المشهد السياسي الأوروبي ككل، وقد يحدد مستقبل الحركات السياسية في دول أخرى تشهد تحولات مماثلة، وفي أوروبا تحديداً، لأنه لطالما كان لفرنسا دوراً مفتاحياً في أوروبا.

### كابوس يحاصر ماكرون!

ختاماً، لا بدّ من القول: إن ماكرون فشل بداية في محاولة الرهان على فشل اليسار، فعندما اتخذ قراره بحل البرلمان والذهاب لانتخابات تشريعية مبكرة، كان يأمل أن يخفّف خسائره، وأن ينجح بتكريس حالة من التعايش تبقيه رئيساً للبلاد، وتذهب رئاسة الوزراء إلى اليمين. لكن خيّب اليسار آمال ماكرون، وكان قادراً على التقاط اللحظة وتشكيل تحالف خاض من خلاله الانتخابات، ونجح في حجز 182 مقعداً في البرلمان.

ومع ذلك لم تنته الحكاية هنا، فرغم تربع «الجبهة الشعبية الجديدة» الصدارة فإنها ما زالت بعيدة عن الأغلبية المطلقة بأكثر من 100 صوت، وأمامها تحديّات كبرى عليها خوضها ورصّ الصفوف أكثر فأكثر لكي تستكمل نجاحها.

وهنا من يسأل اليوم، إذا ما كان الأمر على هذا النحو، فإن فشل ماكرون في البداية سيقوده إلى فشل في النهاية، وأنه لا قلق على اليسار، لكن ربما سيكون من التسرّع قول ذلك، فميزان القوى في فرنسا حتى اللحظة لا يسمح بحسم الأمور على هذا النحو، غير أن الأهم من ذلك كلّه، أنه حتى بحال نجح ماكرون بما يريده الآن، فإنّ كابوساً يحيط بطبقة الأقليّة في فرنسا والنظام الذي يحميها، وهذا الكابوس لن يريح ماكرون ومن حوله حتى يستيقظون على موتهم السياسي النهائي المعلن، خصوصاً كون برنامج الجبهة اليسارية يضع الضرائب على الأغنياء حلاً أساسياً لتمويل الإنفاق العام في صالح غالبية الفرنسيين.

# كورسك... مُبالغات كُبرى لطموحاتٍ ضئيلة

**باتت تتفاعل الأحداث الأوكرانية وتتمحور حول الغزو الأوكراني لإقليم كورسك في روسيا، الذي انطلق بشكل مفاجئ في الـ 6 من شهر آب الجاري، ويستثمر إعلامياً وسياسياً أكثر منه عسكرياً أو استراتيجياً بالنسبة للصراع الروسي- الأوكراني الغربي.**

■ ملاذ سعد

شكّل الحدث وبكل تأكيد ضربة لروسيا على المدى القصير أو التكتيكي عسكرياً، إلا أن الأبعاد الاستراتيجية عسكرياً وسياسياً تُحدد بنتائجها. وما يجري التصيّد فيه إعلامياً هو الإشارة على وجود ضعف في الدفاع الروسي استخباراتياً وميدانياً، مما أتاح للقوات الأوكرانية الاستفادة من ثغرة لشنّ هجومها المفاجئ.

من يتابع الأخبار والتحليلات الأوكرانية والغربية عموماً، يجد تحيزاً ومبالغةً جنونية بهجوم كورسك، جاعلين القرّاء يتناسون خسارة أوكرانيا الجارية على طول خطّ الجبهة في لوغانسك ودونيتسك وخيرسون، وهي نقاط المعركة الرئيسية.

يذكّرنا تفاعل الغرب السياسي والإعلامي مع الهجوم الجاري، بتفاعله مع الهجوم الأوكراني المضاد قبل عامين، رغم أنّ النتائج الميدانية حتى الآن بالغة السوء بالنسبة للقوات الأوكرانية، حيث خسرت قرابة نصف قواتها المشاركة في الهجوم حتى الآن: أكثر من 5000 عسكريّ، و69 دبابة، و55 مدرعة لنقل الجنود، و350 مدرعة قتالية، و5 منظومات دفاع جوي، و11 راجمة صواريخ، وغيرها. وذلك رغم هجومها بأفضل ما لديها من عسكريين وأسلحة، بما فيها الغربية والأمريكية خصوصاً، وبإشراف أمريكي وبريطاني، دون تناسي أن الجانب الروسي لم يحرك قواته الرئيسية من الجبهات الأوكرانية نحو كورسك. وإذا ما استمرّت المعركة على هذا النحو، يمكن القول: إن جبهة كورسك ستنتهي بخسارة فادحة لكييف.

لم يعلن الجانب الأوكراني أهدافه من هجوم كورسك، إلا أن أغلب المحللين أجمعوا على اثنين: وأد مسيرة المفاوضات، ودفع القوات الروسية للتراجع من الجبهات الأوكرانية نحو كورسك، بما يتيح المجال للقوات الأوكرانية بالتقدم هناك، إلا أنّ أي من هذين الأمرين لم يتحقق، بما يصب بمصلحة كييف على أي حال، وبات الحديث عن بدء المفاوضات من الجانب الأوكراني أعلى مما سبق، ولتدّعي كييف في هذا السياق، أن هجومها يهدف لكسب ورقة تفاوضية أعلى في المفاوضات، بينما تؤكد موسكو ألّا مفاوضات ستجري الآن، بما يعني إلى حين تحرير كورسك.

السؤال الأبرز حالياً هو: ما إذا كان الجانب الأوكراني– وخلفه الغربي والأمريكي خاصةً– سيقبل بنتائج المعركة. المؤشرات تُدل بغير ذلك، فالهجوم الجاري والإجهار بوجود أسلحة أمريكية، ودعم واشنطن، وسماحها المعلن للقوات الأوكرانية باستخدام هذه الأسلحة ضد روسيا،

يعني أمراً واحداً: التصعيد ومحاولة جر روسيا لعمل عسكري كبير. ولا مانع بالنسبة لواشنطن والقيادة الأوكرانية الحالية باستمرار المعركة، حتى التضحية بآخر شاب أوكراني يمكنه القتال، بمقابل فاتورة الخسارة باهظة الثمن.

بوجه هذه الاستفزازات كلها، تحافظ موسكو على عقل بارد قدر المستطاع، فتوسيع رقعة الحرب وزيادة حجمها يصبّ بمصلحة الولايات المتحدة، فرغم أن ضربة كورسك كان لها صدى كبير حتى داخل روسيا، إلا أن طريقة التعامل معه واحتواءه من شأنها أن تقلب السحر على الساحر.

# ليبيا... صراع على المصرف المركزي وتهديدات أمريكية!

**الاضطراب، هو السمة الأساسية للمشهد السياسي الليبي، فمنذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، تواجه البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني العميق، وبينما تتكرر أشكال تجليات الخلافات السياسية تظهر في الآونة الأخيرة مؤشرات ذات طبيعة مختلفة، مما يؤكد اشتداد تناقضات الأزمة الليبية.**

■ كنان دويعر

## الصراع حول مصرف ليبيا المركزي

تجلى الصراع الداخلي في ليبيا بشكل خاص في حادثة اختطاف مسؤول كبير في مصرف ليبيا المركزي، حيث تم اختطاف مصعب «موساب» مسلم، مدير إدارة تقنية المعلومات بالبنك على يد عناصر مسلحة مجهولة، مما دفع المصرف إلى تعليق أنشطته حتى يتم الإفراج عن الموظف المختطف. هذا الحادث، الذي يبدو جنائياً في ظاهره، يكشف عن أبعاد أعمق مرتبطة بالصراع السياسي والقانوني في البلاد.

خلفية التوترات حول مصرف ليبيا المركزي

في عام 2014، بدأت ليبيا تشهد انقساماً سياسياً كبيراً مع ظهور حكومتين متنافستين، حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة في غرب ليبيا، وحكومة الاستقرار الوطني بقيادة أسامة حماد المدعومة من خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي. هذا الانقسام أدى إلى انقسام مصرف ليبيا المركزي أيضاً.

وفي العام نفسه، تم تعيين الصديق الكبير محافظاً لمصرف ليبيا المركزي من قبل المؤتمر الوطني العام في طرابلس، كما تم تعيين علي الحبري محافظاً لمصرف ليبيا المركزي من قبل مجلس النواب الليبي «في طبرق»، ما أدى إلى وجود إدارتين منفصلتين للمصرف. وبعد عدة أعوام تم الإعلان عن توحيد إدارة المصرف تحت إدارة الصديق الكبير، على الرغم من استمرار الانقسام، خاصة في مجال حصص الحكومة الوطنية وحكومة شرق ليبيا، وكذلك توزيع عائدات النفط الضخمة التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بشكل أساسي.

وفي الشهر الحالي، أعلن المجلس الرئاسي بقيادة محمد المنفي المدعوم من الدبيبة عن اتخاذه قراراً بالإجماع بتفعيل قرار مجلس النواب رقم 2018/3 بشأن انتخاب محافظ جديد لمصرف ليبيا المركزي، وتشكيل مجلس إدارة جديد. والقرار الصادر في عام 2018 ينص على تعيين محمد عبد السلام شكري محافظاً لمصرف ليبيا المركزي.

شكري رفض تسلم مهامه إلا بعد وجود توافق بين مجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة «المختلف بمهامه وصلاحياته عن المجلس الرئاسي» لتفعيل قرار تكليفه. وأعلن في بيان على صفحته الشخصية على الفيسبوك، أن اشتراطه توافق الجهتين التشريعيتين جاء من أجل الحفاظ على المؤسسة النقدية من التشظي، وتأثر سمعتها أمام المؤسسات النقدية المناظرة في العالم . وقال: «إن الطرق لا تتوافق مع مبادئي وعقيدتي»، مضيفاً: أن تاريخه المهني والوظيفي والأخلاقي لا يسمح له بأن يكون جزءاً من هذا «العبث».

كما رفضت إدارة مجلس المصرف الحالية القرار، باعتبار أن تعيين حاكم المصرف ليس من اختصاصات المجلس الرئاسي. كذلك عبّر رئيس مجلس الدولة الأعلى خالد المشري المنتخب حديثاً «أن مسألة إعادة تشكيل مجلس جديد للمصرف المركزي هو شأن أصيل لمجلسي النواب والدولة، ولا علاقة للرئاسي فيه، باعتباره ليس من اختصاصه».

واعتبر عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي، في لقاء متلفز مع قناة المسار، أن تدخل المجلس الرئاسي في تعيينات المناصب السيادية يتجاوز اختصاصات السلطة التنفيذية.

وأضاف صالح، أن تكليف المجلس الرئاسي للشكري كمحافظ للمصرف المركزي يُعتبر محاولة لنهب المال العام وتعزيز الفساد. وحذر من أن أي تغيير في المنصب قد يؤدي إلى إغلاق منشآت النفط، ووقف تحويل الإيرادات إلى المصرف المركزي.

## تصعيد جديد وتدخل خارجي

التوقيت الذي أعلن فيه الرئاسي تفعيل قرار صادر عام 2018 يخفي مجموعة من التفاصيل، حيث يعتبر عدد من المحللين أن هذه الخطوة جاءت رداً على لقاء الكبير مع عقيلة صالح، وكذلك تقاربه مع حكومة شرق ليبيا، وتصديقه على صرف مبلغ من الميزانية لصالح الصناديق الخاصة بالإعمار والتنمية، فيما يعتبر خصوم حاكم المصرف الصديق الكبير أن هذه الأموال تتجه لدعم خليفة حفتر وأبنائه، وسيتم استخدامها لمحاصرة والسيطرة على طرابلس، بينما لا ينكر الكبير هذه التحويلات، إنما يقول: إنها لصالح مشروعات التنمية.

المجلس الرئاسي، رغم جميع الانتقادات الداخلية والخارجية، ومن الأمم المتحدة، أعلن نجاح لجنة استلام وتسليم بتنفيذ قرار الإقالة وتسليم الحاكم الجديد أعماله. الأمر الذي نفاه مصرف ليبيا المركزي في بيان عبر صفحته الرسمية على منصة X «تويتر سابقاً».

والمثير للانتباه في كل ذلك، هو النشاط الأمريكي المعلن، إذ هدد المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، من «محاولة استبدال قيادة المصرف بالقوة» وقال: إنها «قد تؤدي إلى فقدان ليبيا الوصول إلى الأسواق المالية الدولية» وجاء ذلك بعد لقاء جمعه مع حاكم المصرف المركزي في تونس.

التصعيد يبدو محاولة للقفز فوق التوافقات السياسية الليبية، ومحاولة لخلط الأوراق، وإثارة موجة جديدة من التصعيد في بلاد بالأصل مقسمة، وتحتاج إلى خطوات حقيقية نحو تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية، وجود مصرف مركزي موحد يعتبر أحد أسس توحيد البلاد، لكنه اليوم خاضع للتجاذبات السياسية، داخلياً وخارجياً، ويبدو وضوحاً، أن القرار السياسي المنقسم لا يملك استقلالية كافية لإدارة المصرف المركزي وطنياً دون تدخل خارجي. المصرف يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في الأزمة الليبية، فأي حل سياسي مستدام في البلاد يتطلب معالجة مسألة المصرف المركزي وتوحيده، لضمان توزيع عادل للثروة الوطنية، وتحقيق استقرار اقتصادي.

# اندونيسيا... احتجاجات تُنبئ بأجواء سياسية عاصفة!

**انطلقت احتجاجات شعبية واسعة في العاصمة الاندونيسية جاكرتا يوم الخميس الماضي، تخللها قمع ومواجهات مباشرة مع الشرطة وقوى الأمن، ووصل المحتجون إلى أبواب البرلمان محاولين هدم بوابته، رداً على محاولات تعديلات في قانون الانتخابات بالبلاد.**

■ حمزة طحان

كان من المزمع أن يقوم البرلمان الاندونيسي بالتصديق على قانون انتخابات معدّل أصدرته المحكمة الدستورية، يمنع ترشح أحد أبرز المعارضين لحكومة ولاية جاكرتا، ويعزز من سلطة ونفوذ الرئيس الاندونيسي المنتهية ولايته جوكو ويدودو، فضلاً عن فقرة عُدّلت

تسمح بوصول مرشحين بسنّ 29 عاماً، عوضاً عن 30 سابقاً، مما يتيح لأحد أبنائه، كيسانغ، بالترشح في الانتخابات الإقليمية المقبلة بولاية جافة، وذلك بعد أشهر من انتخاب ابنه الآخر، جبران 36 عاماً، كأصغر نائب رئيس في البلاد.

جاء تعديل قانون الانتخابات كشرارة أفضت لاحتجاجات واسعة في البلاد، تسبقها حالة عدم رضا متراكمة على مدى سنوات سياسياً واقتصادياً.

حتى الآن، تمكنت الاحتجاجات الشعبية في اندونيسيا من فرض تأجيل التصديق على القانون المعدّل، وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني من النواب، وفق ما أعلنه البرلمان الاندونيسي، دون توضيح ما إذا كان سيعقد اجتماعاً لاحقاً بهذا الشأن قبل فتح باب الترشح يوم الثلاثاء المقبل.

يحاول الاندونيسيون بهذا الأمر مواجهة ويدودو ومساعي حكومته بالتفرّد بالسلطة، وبطريقة موارية غير ديمقراطية، لتأمين انتخابات إقليمية أكثر نزاهة، وصولاً لانتخابات برلمانية ورئاسية قد تتيح إجراء تغييرات سياسية لمصلحتهم.

تأتي هذه الاحتجاجات بعد قرابة الأسبوعين من الأحداث في بنغلادش، التي أفضت إلى استقالة الشيخة حسينة من رئاسة البلاد وفرارها منها، وفي العموم جاءت احتجاجات كلا البلدين في سياق النشاط الشعبي العالمي المتصاعد، والذي يتوسع ليشمل كل بقاع الأرض، لكن طبيعة هذه التحركات ومآلاتها النهائية لم تتكشف بعد، ولا يمكن الجزم بأنّها لن تتحول إلى ذريعة للتدخلات الخارجية، ومحاولة زعزعة الاستقرار السياسي في مناطق حيوية في آسيا.

# كيف كسرت الحشودُ الشعبية في بوليفيا إرادةَ الاستبداد؟

**في حزيران/يونيو الماضي، امتلأت ساحة موريللو المركزية في لاباز، العاصمة البوليفية، بشاحنات مدرَّعة وضباط عسكريين مارقين في محاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس البوليفي لويس آرسي. تعود جذور هذه المحاولة اليمينية للاستيلاء على السلطة إلى عام 2019، عندما نجح انقلاب آخر في الإطاحة بحكومة الرئيس إيفو مورالِيس، مما أدى إلى مذابح وقمع واسع النطاق. طوال تلك الأحداث وحتى اليوم، كتب الصحفي والمحلل البوليفي فرناندو مولينا تعليقات ومقالات صحفية ثاقبة تساعد القراء على التنقل في الأوقات المضطربة التي تمر بها بوليفيا. في هذه المقابلة، يناقش مولينا الجذور الطبقية والعنصرية للانقلاب، وكيف هزم حزب «الحركة نحو الاشتراكية» حكومة الانقلاب بقيادة جانين أنييز في صناديق الاقتراع لتصبح الرئيسة المؤقتة لبوليفيا «2019–2020»، وكيف دافعت الحركات الاشتراكية في البلاد عن الديمقراطية من الشوارع.**

■ بنجامين دانجل وفرناندو مولينا
ترجمة: قاسيون

● في البداية، كيف تفسّر حصول أنييز على الدعم ضد مورالِيس والحركة الاشتراكية في عامي 2019 و2020؟ هل يمكنك أن توضّح لنا القطاعات التي شاركت ولماذا؟

أسمّيها تمرّداً مضاداً للثورة من جانب البرجوازية، على الرغم من أنّ مَن دعمَها ليست البرجوازية في حد ذاتها بل هي ما يحل محل البرجوازية في بلدان مثل بوليفيا، وهي طبقة متوسطة أكثر تسييساً وأكثر تعليماً.

بدأت هذه المجموعات تنأى بنفسها عن مورالِيس منذ البداية، حتى وإن كان البعض قد صوّت لصالحه من أجل معاقبة النيوليبرالية. لكن سرعان ما أصبح من الواضح أن هناك انقساماً بين الأغلبية الشعبية من الطبقة العاملة والسكان الأصليين الذين أيدوا التغييرات، وبين المجموعة التي أطلق عليها خبراء استطلاعات الرأي اسم «الخائفون»، أولئك الذين يخشون التغيير، كما قلت، حتى وإن كان بعضهم قد صوت لصالح مورالِيس.

إن جوهر هذه المجموعة موجود في سانتا كروز، وذلك لأنّ المنطقة لديها، لأسباب مختلفة، نخبة تسيطر على المنطقة، ويسمون «الكروسينوس». إنهم لا يشعرون بأنهم من السكان الأصليين على الإطلاق، بل إنهم عنصريون إلى حد كبير. يشعر الكروسينوس أنهم مختلفون عن بقية البوليفيين، وأنهم من نسل الإسبان المباشرين. إنهم يشعرون بأنهم أكثر بياضاً وأكثر غربيّة منّا. كما أصبحت هذه النخبة أكثر ثراءً، وخاصة منذ عام 1952، وهي في قلب الطبقة المتوسطة البوليفية. عارض هذا التكتل إيفو مورالِيس بشكل جذري أكثر فأكثر مع تطور سياساته.

كانت البلاد في عهد مورالِيس تتمتع بوفرة اقتصادية، ولذلك ظلّ المعارضون صامتين إلى حد ما، ولكنْ هناك أمران كانا حاضرَين على الدوام؛ الأول هو الشعور بالمأساة الوطنية لأنّنا كنا نطلق على أنفسنا لقب «متعدد القوميات»، أي «السكان الأصليين»، وبالنسبة لهم كان هذا مأساوياً، فقد شعروا بأنهم غير مشمولين في ذلك البلد، وأنه لم يعد ملكهم لأنهم كانوا يفقدون السلطة التي كانوا يتمتعون بها دوماً. وكانوا يتوقعون أن يكون وصول مورالِيس مشابهاً لعمليات أخرى مثل ثورة 1952، والتي سمحت بعد فترة بانضمام النخبة إليها.

إنّ «الخائفين» يشكلون من 25% إلى 30%، ومنهم الذين صوتوا في بعض الأحيان لصالح الحركة الاشتراكية. هم ليسوا متجانسين أبداً، وهم دائماً مجزَّؤون. أخيراً، ارتكب مورالِيس خطأ منحهم مساحة حين عمل على إعادة انتخابه مرة أخرى من خلال استفتاء وطني في عام 2016. فازت هذه المجموعات بالاستفتاء في عام 2016، لأنها نمت بما يكفي. كما أنّهم محظوظون، فقد قاموا بحملة أفضل من مورالِيس.

في ذلك الوقت كانت البلاد في حالة توازن جيدة إلى حد ما، ولكن عندما حاول إيفو إعادة انتخابه في عام 2019... أوه! تغيرت الأمور. أي أن الحركة الشعبية في اليسار فقدت قوتها وتماسكها بسبب تلك الأخطاء، وانفصلت مجموعات معينة، مثل عمال المناجم في بوتوسي، وقطاعات من اتحاد العمال البوليفيين، والمعلمين... لقد خلق هذا الخطأ الظروف التي أدت إلى وصول أنييز، وبالطبع أولئك الذين دعموها كانوا من سانتا كروز، ونخب جميع المقاطعات.

خلال الانقلاب أصبح الأمر خطيراً، كانت هناك دوريات ضد السكان الأصليين. عادوا إلى السلطة وطردوا السكان الأصليين. ترجم هذا إلى وحشية ضد «الحركة نحو الاشتراكية»، بسبب كل السنوات السابقة دون أن يتمكنوا من الانتقام مما يُفترض أنهم يعانون منه. ماذا يريدون؟ لماذا كانت الثورة المضادة؟ للقضاء على الدولة متعددة القوميات والعودة إلى الجمهورية، أيْ إلى حكومة أحادية الثقافة، والعودة إلى النيوليبرالية قدر الإمكان.

تلعب العنصرية دوراً أساسياً. ذلك أن العنصرية تفصل النخبة عن مجموعات «الحركة نحو الاشتراكية» . بما أنهما يمثلان واقعين مختلفين تماماً . الأمر الذي يجعلهم يشعرون بأنهم فقدوا مكانهم في البلاد. على هذا فإن أول ما يفعلونه هو الإساءة إلى السكان الأصليين. كانت هجمات أنييز ضد «الحركة نحو الاشتراكية» هجوماً ضد السكان الأصليين أيضاً حتى «يتعلموا درسهم».

**بعد تعثّرٍ وأخطاء، استطاعت الحركة الاشتراكية نيل دعم شعبي قوي لهزيمة مشروع الثورة المضادة الساعي للقضاء على الدولة متعددة القوميات والعودة إلى النيوليبرالية**

● فيما يتعلق «بالحركة نحو الاشتراكية» وهذه الفترة، هل يمكنكَ أن تشرح لماذا وكيف فاز مرشح الحركة نحو الاشتراكية للرئاسة لويس آرسي ونائب الرئيس ديفيد تشوكيهوانكا في الانتخابات العامة لعام 2020؟

عندما تولّت [جانين] أنييز السلطة، وهي زعيمة عنصرية فاسدة مستبدة عنيفة –ليس فقط ضد «الحركة نحو الاشتراكية» بل وأيضاً ضد قواعدها– ظهرت ظاهرة رائعة من التماسك. كانت فترة من الشجاعة والنضال، وهنا جاء انتصار آرسي. عادت الكتلة الشعبية، وهي الآن قطاع أكبر من النخبة. ظهرت مرة أخرى حركة متماسكة، كما حدث في العصر النيوليبرالي.

كان العامل الآخر هو أنهم قاموا بحملة جيدة لأنهم كان لديهم مرشح جيد جداً في ذلك الوقت، وهي فترة أزمة اقتصادية بسبب الوباء. كان آرسي خبيراً اقتصادياً، وكان زمنه في حكومة مورالِيس جيّداً من الناحية الاقتصادية. لذا، فقد قاموا بحملة جيدة. في ذلك الوقت حدث شيء أقوى من مورالِيس، وهو التصويت العقابي ضد النخبة: «نحن لا نريد هذا مرة أخرى»، وبالتالي حصلت الحركة الاشتراكية على 55% من الأصوات.

● ما هو دور الحركات المطالبة بالانتخابات في أغسطس/آب 2020؟

الحقيقة هي أن حكومة أنييز كانت حكومة انتقالية، كما يحدث كثيراً في بوليفيا، لكنها حاولت في البداية إعادة تأسيس النيوليبرالية في بوليفيا. كان لديهم ثلاثة أشهر وحاولوا إعادة تأسيس الأمة، أليس كذلك؟ وقبل كل شيء أرادوا ممارسة الأعمال التجارية، والحصول على مكاتب، وما إلى ذلك. ثم جاء الوباء...

لقد منح الوباء بوليفيا الفرصة للنظر إلى إدارة أنييز لمدة عام كما كانت تحكم. منح الوباء الحركة الاشتراكية الفرصة لتعزيز نفسها كبديل لما كان يحدث، والذي كان كارثياً. أرادت أنييز ووزراؤها الاستفادة من هذا وتعويض حقيقة أن الانتخابات ستقتل مليون شخص بسبب كوفيد، حتى يتمكنوا من الاستمرار في تأخيرها.

في تلك اللحظة بدأت حصارات آب/أغسطس الشعبية ضدّ التأجيل. كانت حصارات آب مثيرة للاهتمام لأنه، بالنظر إلى السياق، كان من المفترض أن تكون مذبحة للفلاحين. كان الأمر المنطقي . وهذا ما كنت أتوقعه – أن يسحق قائد الجيش الاحتجاجات بالنار والسيف. لا يوجد دليل على ذلك، ولكن البعض يقول إن موريلو أمر الجيش بكسر الحصار ولو بإراقة الدماء، ولكن الجيش رفض. لماذا؟ لأن الحصار كان قوياً للغاية. كانت قوة الحصار مثيرة للإعجاب، فقد كان مليئاً بالصخور من بلدة إلى أخرى. وكانت كل بلدة تنظّم حصاراً. وكان الحصار مهماً حقاً، ومثيراً للإعجاب حقاً. وبفضل هذا، تم المضي قدماً في الانتخابات.

# لماذا لا تستخدم روسيا عتادها المتطوّر في أوكرانيا؟

**هذا المقال هو عرض لأبرز ما جاء في مقابلة مع الخبير العسكري الروسي البارز، الدكتور في العلوم العسكرية، قسطنطين سيفكوف. استعرض فيه الوضع العسكري على الجبهة الروسية ضدّ الناتو في أوكرانيا، وشرح بشكل تفصيلي سبب عدم إدخال أسلحة عسكرية متطورة محدَّدة في القتال الحالي.**

■ قسطنطين سيفكوف
ترجمة: قاسيون

● كيف تسير الأمور بشكل عام فيما يتعلق بتزويد قواتنا بالأسلحة الحديثة؟

في هذا الوقت، تلبّي قدرات المجمَّع الصناعي العسكري في البلاد بشكل كامل احتياجات القوات لتزويد أنظمة الأسلحة الحديثة. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار ظرفاً مهماً للغاية: لا توجد أهداف على أراضي أوكرانيا يمكن تدميرها بأحدث أنواع الأسلحة.

● ماذا يعني هذا؟

يتساءل الكثير من الناس عن هذا: لماذا، على سبيل المثال، لا يتم استخدام دبابات Armata T–14؟ لماذا؟ هذه المركبات ضرورية للقيام بعمليات قتالية ضد عدو عالي التقنية ولديه أحدث الدبابات الغربية في ترسانته، على سبيل المثال، Leopard 7A أو Abrams A2، Z3 التي تمتلكها القوات المسلحة الأوكرانية بكميات صغيرة، ويتم حل مهمة قتالهم بشكل أساسي عن طريق قوات الطيران. ليست هناك حاجة لظهور Armata الخاصة بنا بقدرتها الاختراقية المجنونة. نعم، ظهرت الدبابة على خط التماس، وعملوا على استخدامها في ظروف القتال وأعادوها، ربما للتجربة والتعديل.

أو الطائرة Su–57. استناداً إلى المصادر المسموح بها، لدينا أكثر من عشرين منها. لقد تم استخدامها خلال العملية العسكرية الخاصة، ولكن حتى الآن لا معنى لاستخدامها على نطاق واسع. المنطق بسيط: تشغيل أي معدات أثناء المعارك يكون دائماً مصحوباً بتآكل الجزء المادي. لدينا عدو أكثر خطورة من أوكرانيا، إنّها دول الناتو، حيث سيكون استخدام مثل هذه المعدات العسكرية، إذا حدث أي شيء، ضرورياً للغاية. الآن ليست هناك حاجة لإضاعة الموارد الحركية على الإطلاق.

حتى الدبابات T–72B3، T–90. على سبيل المثال، يتم إنتاج T–90M بكميات مناسبة، كما أنّها لا تصل أبداً إلى ساحة المعركة. الدبابات لديها مورد من الطلقات، لماذا تضيعه الآن؟ علاوة على ذلك، فإن القوات المسلحة الأوكرانية ليس لديها حتى الآن أي دبابات خطيرة بشكل خاص. ولكن بالنسبة لمواجهة محتملة مع حلف شمال الأطلسي، فإن الموارد الحركية المتاحة قد لا تكون كافية.

حتى الآن، تشارك الدبابات بنجاح في المعارك، ويمكن القول، من الأنواع القديمة، التي لا نحتاجها عند خوض المعارك القادمة مع «نمور» الناتو. إن «كبار السن» في عتادنا قادرون تماماً على حل مهام تدمير المناطق المحصنة، بما في ذلك بقذائف عيار 100 أو 125 ملم التي أثبتت جدواها. لذلك، تدخل الدبابات T–55 وT–62 في المعركة، حيث يوجد عدد كبير من الذخيرة من أيام الاتحاد السوفييتي.

بالمناسبة، لن يكون هناك طلب كبير على هذه الذخيرة في حرب التكنولوجيا الفائقة. ولذلك فإن الذخيرة اللازمة لشن حرب عالية التقنية مع عدو قد نضطر إلى الاصطدام معه لا يتم استهلاكها، بل يتم تجميعها. نحن لا نريد هذا. لكن في الغرب يقولون باستمرار إنه سيتعين عليهم إرسال قوات إلى أوكرانيا. ونرى أيضاً أن التدريبات تجري بالقرب من حدودنا، على سبيل المثال في فنلندا. باختصار، من المنطقي أننا بحاجة إلى الحفاظ على عمر الخدمة لأحدث التقنيات. وهذا ينطبق أيضاً على مجموعات إسكندر. لا بدّ أنك لاحظت أيضاً أنه في الآونة الأخيرة تم تقليل ذكر استخدام صواريخ كاليبر. على الرغم من أننا ننتج كلا المجمَّعين بكميات كبيرة. لكن بعد الهجوم على كورسك، تم استخدام هذا السلاح من الدرجة الأولى، وأثبت مرة أخرى أنه هائل للغاية.

**لا تحتاج روسيا أسلحة أكثر تطوّراً على الجبهة الأوكرانية ولذلك تخزّنها تحسّباً لقتال مباشر مع الناتو في حرب عالية التقنية**

تجدر الإشارة إلى أن المدفعية التي تم إنتاجها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، على سبيل المثال، مدافع الهاوتزر عيار 122 ملم، تُستخدم الآن بنشاط. تعمل المدافع ذاتية الدفع للحرب المضادة للبطاريات «Msta S» وSS–19 بشكل جيد، بالإضافة إلى مدافع الهاوتزر من نوع «Gvozdika» والمدافع ذاتية الدفع «Gyacinth» وعدد من الأسلحة الأخرى.

لكن سيكون من الصحيح القول إن الأسلحة الحديثة تُستخدم أيضاً. على سبيل المثال، تستمر عمليات تسليم أنظمة الدفاع الجوي Su–57 وSu–34 وSu–35 وS–400، على الرغم من أن نظام Prometheus S–500 قد دخل بالفعل في الاستخدام. تستمر عمليات تسليم معدات الحرب الإلكترونية الجديدة، وتم إنشاء إنتاج ضخم للطائرات دون طيار – يصل الآن إلى ما يقرب من أربعة آلاف طائرة دون طيار يومياً. اسمحوا لي أن أقدم لكم هذا الرقم: كان حجم إنتاج ذخيرة المدفعية في بداية عام 2023 يبلغ 2,5 مليون قذيفة على أساس سنوي، والآن أصبح أكثر بكثير. يتجاوز هذا إنتاجها في أوروبا والولايات المتحدة مجتمعة.

وفي البحر، يستمر تشغيل أحدث السفن الحربية، ولا سيّما غواصات المشروع 885M، المسلحة بصواريخ كروز، بما في ذلك زيركون. لديها ضوضاء منخفضة، وقادرة على القتال على قدم المساواة مع أحدث الغواصات الأمريكية. يتم قبول أحدث طرّادات الغواصات من نوع ألكسندر المزودة بصواريخ باليستية في الأسطول. وتم البدء في بناء غواصات المشروع 667 التي تتمتع بأعلى الصفات الفنية بما في ذلك تقليص الضوضاء، وتمتلك أسلحة ممتازة مثل صواريخ بولافا. هناك الكثير مما يمكن سرده: المصمّمون والمصنعون لا يقفون ساكنين، لقد حققوا الكثير من التقدم.

● يقول السياسيون والخبراء الغربيون، وكذلك بعض المشاركين في برامجنا التلفزيونية الحوارية، إنّ الولايات المتحدة تمكنت من توحيد أعضاء الناتو. في الوقت نفسه، نصح نائب رئيس وزارة الخارجية البولندية المجريين بمغادرة التحالف من أجل «التحالف» مع روسيا. هناك شخص ما في الناتو غير راضٍ عن سلوك تركيا، ولديها ثاني أكبر جيش. هل الجميع متحدون حقًا؟ ما هي الآفاق المستقبلية لحلف شمال الأطلسي وغيره من التحالفات «الدفاعية»؟

إذا تحدثنا عن الناتو، فلا توجد وحدة كاملة هناك. مثلما لا توجد وحدة كاملة للاتحاد الأوروبي. إذا قمنا بتقييم كل هذا على أنه حضارة غربية، فيمكن ملاحظة العديد من مراكز القوة. أولاً: محور لندن–واشنطن الداعم الرئيسيّ لدعاة العولمة. لكنها أيضاً تحت التهديد. لا يزال ترامب يمثل النزعة القومية للولايات المتحدة، وهو في الواقع مناهض للعولمة. ومن غير المرجح أن يتم تنفيذ إرادة أنصار العولمة. وإذا كان الأمر كذلك، فقد يحدث انقسام في المحور في حال فوزه. مركز القوة الثاني: محور برلين–باريس. يرأس المحور أنصار العولمة ويتبعون مساراً عالمياً، لكنّ القوى المناهضة للعولمة تكتسب زخماً أيضاً. وفي المجر وسلوفاكيا، وصل ممثلو النخب ذات التوجهات الوطنية إلى السلطة بالفعل، وفي بعض الأماكن تحقق مثل هذه القوى نجاحاً متزايداً.

بريطانيا لها مكانة خاصة. اليوم هذا هو المركز الرئيسيّ لدعاة العولمة، حيث يقع عشّ «عائلتهم» في شكل العائلة المالكة وعائلة روتشيلد وروكفلر وكل من يرتبط بها. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة لم تعد الآن تمثل الدعم غير القابل للتدمير لدعاة العولمة، فإنهم يحاولون جعل بريطانيا العظمى عظيمة مرة أخرى، وإحياء الإمبراطورية البريطانية. لكنّ المدارس العلمية والعسكرية التقنية في بريطانيا ماتت، وتم تدمير الإمكانات الصناعية العسكرية بشكل أساسي، وهم غير قادرين على إنشاء قوات مسلّحة قوية دون دعم أجنبي، أيّ من الولايات المتحدة. بالتالي، ليست هناك حاجة للحديث عن أيّ وحدة في الناتو. قد يكون الناتو مستعداً للقتال، ولكنّه غير قادر على حلّ السؤال الرئيسيّ: من سيكون أوّل من يهاجم روسيا؟ لا أحد يريد أن يكون الأول.

# حرب الأفكار «ما بعد الحداثية» ضد الاشتراكية

**تشير الأدلة إلى وجود صلة مباشرة بنظرية أكاديمية مناهضة للماركسية تسمى «ما بعد الحداثة» والتي نشأت في فرنسا وبرزت في الثمانينيات والتسعينيات بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كان ميشيل فوكو وجاك دريدا من أبرز أتباع ما بعد الحداثة. وخلفهما الفيلسوف الصهيوني برنارد هنري ليفي.**

■ فيليبا جين وينكلر
تعريب «بتصرّف»: ناجي النابلسي

في تموز 2024، حصلت الجبهة الشعبية الجديدة، وهي ائتلاف من الأحزاب ذات الميول اليسارية على 182 مقعداً في الجمعية الوطنية الفرنسية. وقد تأسف هنري برنار ليفي على فوزها قائلاً في تلميح لفزاعة «العداء للسامية»: «إن انتصارهم يشكل خطراً رهيباً على فرنسا ويهودها».

إن الماركسية والأفكار الاشتراكية تغذي حركات تقرير الشعوب لمصيرها والتحرر من الاستعمار والمعارضة للنظام الرأسمالي. وقامت الولايات المتحدة إضافة إلى شن الحروب الإمبريالية والانقلابات الدموية المعادية للديمقراطية الشعبية وفرض العقوبات على البلدان لإخضاعها، بخوض حرب أيديولوجية عبر الأفكار المعادية للماركسية أو المشوّهة لها.

## فلسفة ما بعد الحداثة

إن الفلسفة الغامضة لما بعد الحداثة، والتي انطلقت في ثمانينيات القرن العشرين، تقود الهجوم ضد الإيديولوجيا الماركسية. ويتلخص موضوعها المركزي في رفض الواقع الطبيعي الموضوعي. ويعبر عن هذا أحياناً بالقول إنه «لا وجود لشيء اسمه الحقيقة». وهذا يتناقض مباشرةً مع النظرية المادية الماركسية التي تسلط الضوء على الواقع الموضوعي للعالم المادي، وخاصة قواه الإنتاجية والصراع الطبقي.

يشرح جان فرانسوا ليوتار في كتابه «الحالة ما بعد الحداثية: تقرير عن المعرفة» الصادر عام 1979: «بتبسيط شديد، أعرّف ما بعد الحداثة على أنها عدم تصديق للسرديات الكبرى مثل تقدم التنوير أو الثورة الماركسية». كان المفكرون الفرنسيون ميشيل فوكو «1926–1984» وجاك دريدا «1940–2004» من رواد فكر ما بعد الحداثة، ودافعوا عن الشك والاستقلالية وزعموا مناهضة الاستبداد و«التحرر من الدولة»، لكنهم لم يعتنقوا أية رؤية عالمية شاملة. زعم فوكو أن كل أيديولوجية مهيمنة في المجتمع، سواء كانت رأسمالية أو ماركسية، هي طريقة إكراه تهدف إلى التحكم في السلوك الاجتماعي، وأنّ المؤسسات التي تديرها الدول كلها قسرية، مثل المدارس وبرامج الرعاية الاجتماعية وقوانين موافقة الدولة التي تحمي القاصرين. لقد انتقد بشدة جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار لدعمهما للحزب الشيوعي الفرنسي، قائلاً «إن الماركسية موجودة في فكر القرن التاسع عشر كما توجد السمكة في الماء؛ أي أنها تتوقف عن التنفس في أي مكان آخر». طوّر دريدا نظرية ما بعد البنيوية، التي تفترض أنه لا يوجد معنى واحد داخل أنظمة المعرفة. وزعم أن استكشاف المعاني المتعددة سيحرر السوق الأكاديمية لتطوير أفكار إبداعية جديدة.

## ما «الحرية الثقافية» التي تريدها الـ CIA؟

في عام 1966، جمع مؤتمر رائد عقد في جامعة جون هوبكنز في بالتيمور الرجلين معاً أمام أعين الجمهور. وكان عنوانه «لغة النقد وعلوم الإنسان» وقد كلف ما يعادل ربع مليون دولار بأسعار اليوم. وتم تنظيمه وتمويله من خلال مشروع مؤسسة فورد، مؤتمر الحرية الثقافية «CCF» الذي نشر الأدبيات المناهضة للشيوعية في المجلات ووسائل الإعلام والكتب في جميع أنحاء العالم. كان مؤتمر الحرية الثقافية وسيطاً لوكالة الاستخبارات المركزية، التي رأت بشكل صحيح أن ما بعد الحداثة هي العدو الطبيعي للماركسية.

حتى موسوعة ويكيبيديا لا تخفي ذلك: «كان مؤتمر الحرية الثقافية «CCF» منظمة ثقافية مناهضة للشيوعية تأسست في 26 حزيران 1950 في برلين الغربية. في ذروته، كان المؤتمر نشطاً في 35 دولة. في عام 1966 تم الكشف عن أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت أداة في إنشاء وتمويل المجموعة. كان الهدف من المؤتمر تجنيد المثقفين وصناع الرأي في حرب الأفكار ضد الشيوعية».

تم تغطية مؤتمر CCF لعام 1966 على نطاق واسع من قبل مجلات Time وNewsweek وLe Monde وPartisan Review وغيرها من وسائل الإعلام المؤسسية. لقد أطلق فعلياً الثورة الفكرية المضادة للماركسية.

أصبح المناهضان للماركسية فوكو ودريدا في النهاية نجوماً أكاديميين عالميين. ويوضح صعودهما إلى الشهرة وترويج ما بعد الحداثة بمساعدة الدولة الأمريكية كيف تعزز المؤسسات الرأسمالية الإنتاج الفكري وتدفعه.

## كنس الحقيقة تحت السجادة «ما بعد الحداثوية»

تركز ما بعد الحداثة على تمثيلات القوة عبر القيم والعروض والخطاب والثقافة. لا يلقي أنصارها باللوم على الأسباب الحقيقة للظلم لأنهم لا يؤمنون بحقيقة موضوعية يمكن من خلالها الحكم على ما إذا كان شيء ما صحيحاً أم زائفاً. وبعبارة أخرى، يعترف ما بعد الحداثيين بأشكال انتقائية من القمع الثقافي دون تحديد القوى التي تسببها. كان النقد الناعم للوضع الراهن هو الذي اكتسب شعبية واسعة النطاق بين النخب الحاكمة الحريصة على تحويل الاحتجاجات إلى مساحات أقل خطورة عليها.

وارتفعت المنح الدراسية لما بعد الحداثة بشكل كبير في أواخر القرن العشرين. واستولى ما بعد الحداثيين على مناصب هيئة التدريس في علم الاجتماع والأدب والسياسة التي كان يشغلها في السابق أساتذة ماركسيون. وغمرت المجلات والكتب التي تمت مراجعتها من قبل الأقران والتي تروج لأفكار ما بعد الحداثة السوق الأكاديمية العالمية، بتمويل من المؤسسات الأمريكية.

## دعم النسوية الليبرالية

تم تهميش النسويات الماركسيات اللاتي يعتبرن الاستغلال الاقتصادي سبباً حاسماً لقمع المرأة. وبدلاً من ذلك، أكدت الباحثات النسويات الليبراليات الغربيات على البناء الاجتماعي للجنس، مع التركيز على العنف ضد المرأة في الأسرة، والتحيز، والتمييز، وثقافة الاستهلاك و«الدلالات» مثل الملابس والشعر. في التسعينيات، أصبحت الباحثات النسويات في الغرب مثل جوديث بتلر مهووسات بـ «سياسة الجسد». مستلهمة من فوكو، فحصت بتلر سلطات المجتمع لتنظيم الجسد البشري.

لقد دفعت «سياسة الجسد» النسويات الغربيات إلى إدانة الحجاب الذي ترتديه النساء المسلمات بينما فشلن في إدراك كيف كانت حروب النفط والعقوبات الغربية تقتل الملايين من النساء والأطفال العراقيين.

بحلول منتصف التسعينيات، اعتُبر تطوير وتطبيق النظرية الماركسية عتيقاً. لقد قيل لي صراحة أنه لن يكون من المقبول استخدامه في أطروحتي للدكتوراه «2009» التي كانت بعنوان «العقوبات على العراق: النشاط النسوي في مواجهة السياسة الأبوية 1990–2003».

تزامن تراجع الماركسية في التسعينيات في الجامعة مع تراجع حقوق العمال، وسحق قوة النقابات العمالية، واستهداف المشاريع الاشتراكية، سواء عبر استنزاف موارد الاتحاد السوفييتي، أو المساهمة في انهياره في عام 1992، أو تفكيك يوغوسلافيا الاشتراكية أو تنظيم انقلابات وكالة المخابرات المركزية و«الثورات الملونة».

## «التقاطعية» والتفتيت

بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلاشى بريق ما بعد الحداثة. أصبح من الواضح من الناحية «المنطقية» التي تم ترويجها أنه إذا قلت إنه لا توجد حقيقة، فهذا في حد ذاته يعتبر «حقيقة». وبدلاً من ذلك، استحوذت فكرة أخرى قوضت فكرة الحقيقة الأساسية على الخيال الأكاديمي؛ إن «التقاطع» هو إطار تحليلي يفترض أن حقيقة كل شخص مختلفة لأن كل شخصين لا يعيشان الحياة الاجتماعية بالطريقة نفسها. وتنشأ الهويات الفردية من مزيج من التمييز والامتياز على أساس الجنس والتوجه الجنسي والعرق والطبقة الاجتماعية والعرق.

**دفعت «سياسة الجسد» النسويات الغربيات لإدانة الحجاب بينما صمتن عن جرائم الحرب الإمبريالية والعقوبات القاتلة لملايين النساء والأطفال العراقيين**

لقد تم تطوير «التقاطعية» في الأصل من قبل نساء من ذوات البشرة الملونة، ويتم تدريسها الآن في معظم فصول النساء والجنس، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، ودراسات الصحة، والدراسات العرقية وعلم الجريمة.

في حين أن زيادة الحساسية والرحمة تجاه «الآخر» مفيدة، فإن نهج التقاطع ينظر إلى فئة الطبقة باعتبارها مجرد قمع آخر، إلى جانب أشكال القمع الأخرى، وليس سبباً جوهرياً وأساسياً لأشكال القمع الأخرى ومولّداً لها، وهنا تكمن الوظيفة التضليلية للتقاطعية.

مع دخول الطلاب المشبعين بالتقاطعية إلى المهن، تبنت المؤسسات الممولة من الحكومات الغربية لغة الاستبعاد على أساس الجنس والعرق «ولكن ليس الطبقة الاجتماعية». نشأت قواعد وأنظمة جديدة، تقيد وتتحكم في اللغة والسلوكيات الأخرى ذات الدلالة من أجل «تنويع» و«إدماج» «الهويات» المختلفة.

لكنّ مثل هذه التدابير السطحية لا تؤدي إلى تغيير جذري. وبدلاً من إلغاء الثقافة، اندلعت الحروب الثقافية، مما أدى إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية. في المملكة المتحدة، فقد الناس وظائفهم وحتى حريتهم بسبب شيء قالوه أو لباس ارتدوه.

وبدلاً من إيجاد أرضية مشتركة والتوحد في العمل، تشكلت «مجتمعات» حول هويات هشة، وتقاتل بعضها بعضاً من أجل المنح والوظائف والأماكن العامة والدعاية أو مبيعات الكتب. نرى هذا بوضوح في الصراع بين حقوق المتحولين جنسياً وحقوق المرأة. نرى أيضاً تسلسلاً هرمياً زائفاً للأضرار: على سبيل المثال عندما يُنظر إلى «الذكورة السامة» على أنها تهديد أكبر للصحة العامة من الفقر.

## برنار ليفي وميشيل فوكو

إن «نجم الروك» الفرنسي الحالي هو برنارد هنري ليفي المعادي للماركسية. فالرأسمالية، وفقاً لليفي، هي «الوجهة الطبيعية للغرب». وهو صهيوني يرفض وصف الهجوم «الإسرائيلي» على غزة بالمذبحة. إنه من أتباع فوكو، والفصل الأول من كتاب ليفي عن جائحة كوفيد–19 كان بعنوان «ارجع يا ميشيل فوكو – نحن بحاجة إليك!».

# البحث عن المعنى في انتظار غودو

**تحكي مسرحية في انتظار غودو لصمويل بيكيت قصة شخصيتين فلاديمير وإستراغون، اللذين يقضيان وقتهما في انتظار شخص يدعى «غودو»، لكن غودو هذا لا يأتي أبداً.**

■ إيمان الاحمد

لم يدر في بال صمويل بيكيت غالباً عندما قدم مسرحيته في عام 1953، أن الفكرة التي طرحها حينها ستظل حاضرة في عالمنا اليوم. تحمل المسرحية رؤية قاسية ومظلمة عن الوجود الإنساني، وتعكس حالة الانفصال عن الواقع التي يعاني منها الإنسان المعاصر، انفصال يعزز من حالة الانتظار، يبحث الجميع عن شيء ما «حدث أو شخص» يملأ الفراغ الداخلي، لكن أحداً لا يمكنه تقديم الإجابة. إضافة إلى شعور مرير بالوحدة والانعزال عن الآخرين، فرغم وجود فلاديمير وإستراغون معاً، إلا أن حوارهما يعكس عجزهما عن التواصل الحقيقي. كلاهما يتحدثان، لكن لا أحد يسمع الآخر حقاً. بينما يتأرجح الأمل عندهما بين الانتظار واللا جدوى.

تعكس المسرحية واقعاً نفسياً واجتماعياً يعيشه كثيرون اليوم، وتعاني منه نخب سياسية واجتماعية وثقافية عديدة، فرغم التحولات النوعية الهامة في موازين القوى وعلى مستويات متنوعة ومتعددة والتغييرات الحاصلة على مستوى العالم، لكن لا يزال الكثيرون عالقين في دائرة الانتظار والـلا يقين والتردد، يتداخل لديهم الأمل بالعبث واللا جدوى، ينتظرون تحقيق أحلام كثيرة، حلول وتغييرات سياسية وعدالة ووو... إلخ. لكن الواقع بالنسبة لهم يبقى على حاله ولا شيء يتغير، ببساطة لأنهم يتطلعون إلى خلاص تأتي به لهم قوى أخرى بينما يجلسون متراخين لا يبذلون جهداً ولا يفعلون شيئاً سوى الانتظار. انتظار يبدو بلا نهاية، يحاكي بشكل مؤلم ما عاشه أبطال مسرحية بيكيت فلاديمير وإستراغون على خشبة المسرح.

أراد بيكيت لـ«غودو» أن يكون رمزاً للأمل والبحث عن المعنى في حياة تملؤها الفوضى والعبثية وتراكم الأزمات التي يعاني منها الإنسان المعاصر، في عالم مليء بالصراعات والكوارث والتغيرات السريعة، غالباً ما يصبح الإنسان في حالة انتظار دائم لما يمكن أن يُعيد إليه الإحساس بالاستقرار والمعنى. لكن يظل هذا الانتظار عبثياً في كثير من الأحيان، خاصة في حالة عدم وعي الإنسان لدوره مع الآخرين في عملية التغيير، عندها لا يتحقق الأمل المنتظر، أو أنه يتحقق بطريقة لا تلبي التوقعات، وتستمر المشاكل دون حلول واضحة، فيزداد شعور الفرد بالعبث واللا جدوى، وبذلك تحكم الدائرة إغلاقها عليه بما يشبه دوامة لا تنتهي.

لكل منا نحن البشر «غودو» الخاص به، نختلف فقط بطريقة التفكير والتعامل معه. فبينما يقوم بعضنا بالتفكير والعمل وإيجاد الحلول، يجلس البعض منتظرين حلولاً، وأجوبة، وخلاصاً قد لا يأتي أبداً.

# أخبار ثقافية

## التعاطف مع غزة مخالف لـ«قانون الإرهاب»

اعتُقل الصحافي البريطاني ريتشارد ميدهيرست «ذو الأصول السورية» في مطار هيثرو بتهم «التعبير عن آراء وأفكار تدعم منظّمة مصنّفة بالإرهاب»، قبل أن يُفرج عنه لاحقاً. وفي مقطع حصل على أكثر من مليون مشاهدة وعلى إعادة النشر عشرات آلاف المرّات، أعرب عن اشمئزازه من المعاملة التي قوبل بها قائلاً: «لا يمكننا أن نعتبر أنّنا نعيش في ظلّ ديموقراطية حقيقية عندما يُجرّ الصحافيّون من الطائرة ويعامَلون كقتلة» وأكد الصحافي المعروف بتنديده بالإبادة الجماعية في غزّة، أنّه مستهدَف لأنّه يتحدّث عن الوضع في فلسطين، وأنه أوّل صحافي يُعتقل بناءً على المادّة 12 من هذا القانون، وهناك محاولة لعرقلة عمله ونشاطه السياسي. وأعرب عن استغرابه من كيفية إساءة تفسير أيّ تصريح مؤيّد أو متعاطف مع غزّة والأزمة الإنسانية فيها التي تُعدّ أكثر مواضيع العالم إلحاحاً، واعتباره مخالفاً لقانون الإرهاب وأنّ حرّية الصحافة تتعرّض لهجوم من الدولة بالتصعيد والقمع لمنع كشف تواطئها مع الإبادة في غزّة. علماً أنّ ميدهيرست يتحدّث الإنكليزية والعربية والفرنسية والألمانية.

## هيئة جوائز «إيمي» تناصر صحفية فلسطينية

رفضت الأكاديمية الوطنية للتلفزيون والفنون والعلوم «NATAS»، دعوات لإلغاء ترشيح صحفية فلسطينية لجوائز «إيمي» الدولية، بعدما طالب بذلك نحو 150 من المشاهير ومحترفي صناعة الأعمال الفنية والوثائقية اليهود بزعم معاداتها السامية.

ترشحت بيسان عاطف عودة «25 عاماً» لنيل جائزة «إيمي» للأخبار والأفلام الوثائقية للعام 2024، لفئة «القصة الإخبارية الصعبة المتميزة» عن فيلمها الوثائقي: «أنا بيسان من غزة... وما زلت على قيد الحياة».

وبحسب صحيفة «ذي إندبندنت»، فإن 150 عضواً في منظمة «المجتمع الإبداعي من أجل السلام» اليهودية بعثوا برسالة يطالبون فيها بإلغاء ترشيح بيسان.

يروي الفيلم ومدته 8 دقائق، معاناة بيسان وأهالي قطاع غزة جرّاء قصف الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ أشهر، بينما تفر العائلات من مكان إلى آخر بحثاً عن مكان للنزوح؛ حيث لا مكان آمن.

واكتسبت بيسان– وهي صانعة محتوى عملت على تعريف العالم بغزة– ملايين المتابعين على وسائل التواصل منذ بدء الحرب على غزة في 7 تشرين الأول، حيث وثقت تدمير «70 بالمئة من بنية القطاع التحتية» جراء القصف العنيف.

## كانوا وكنا

**مجلس الشعب السوري**
**افتتاح أول جلسة للمجلس المنتخب في آب 1943**

# عقل العالم القديم: إصلاحية فـفوضوية فـ«شيوعية مبكرة»

**المعركة الأيديولوجية التي يديرها العالم القديم معقدة وفي تصاعد واشتداد مستمر، وهذه إحدى تنبؤات إنجلس بشكل خاص. ولهذا التصاعد ملامحه التي لا تنحصر فقط في تصاعد التيار العدمي اللاعقلاني الذي مررنا على ذكره في مواد سابقة، ولكن أيضاً في استعارة العقل الذي يحاول الحفاظ على هيمنته للمذاهب «الثورية» وتطويعها في مسار: من الإصلاحية الى الفوضوية إلى «الشيوعية المبكرة».**

■ د.محمد المعوش

### من الإصلاحية إلى الفوضوية

كلما فرض الواقع، وفي سياق الصراع السياسي، الحاجة إلى المرجعية الفكرية الثورية، وبشكل خاص الماركسية، كلّما تصدى العقل الذي يحاول الحفاظ على هيمنته لذلك بتكتيكات مختلفة، ومن المناورات التي يحاول فيها ذلك العقل المناورة استيعاب المرجعية الفكرية الثورية وإعادة إنتاجها من أجل تعطيل قوتها الثورية. وهذه المناورات تختلف في خصائصها مع اختلاف المرحلة وشروط الصراع فيها.

ويمكن القول إنه في القرن الماضي، ومع تصاعد الموجة الثورية الأولى شكّل العقل الإصلاحي الاقتصادوي النقابوي رأس حربة تعطيل التيار الثوري «وأبرز ما يميز الاتجاه الاقتصادوي/النقابويّ أنه يروّج لجعل سقف نضال العمال والكادحين محصوراً بالنضال الاقتصادي المباشر ويهمل أو يكبح التنظيم السياسي لحركتهم». وهذا لا ينفي أنّ التيار الفوضوي وتيار «الشيوعية المبكرة» كانا حاضرين، ولكن –ودون أن يعني ما يلي اختزالاً– يمكن القول إنّ طبيعة القوى الاقتصادية والاجتماعية والمستوى الذي وصلته التناقضات في حينها التي حكمت الإنتاج والأسئلة العامة غلب عليها طابع توسع الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية، وخصوصاً في كون دول المركز كانت ذات طابع إنتاج حقيقي، ما جعل من الطابع الاقتصادي مركز الثقل، وكانت هوامش الفوضوية والشيوعية المبكرة أقلّ نسبياً، والسبب العام هو عدم نضج البنية الاجتماعية لهذين التيارين، خصوصاً قضايا التطور التكنولوجي والعلوم، ومدى الديمقراطية البورجوازية المطبق وقتها، ومدى نضج الطبقة العاملة، ومدى تعقيد جهاز الدولة، والتي دونها ودون غيرها من العوامل الكثيرة في الإنتاج والبنية الفوقية بشكل عام، لا يمكن الكلام عن مجتمع ما بعد رأسمالية. ولكن من حينها خطت المجتمعات خطوات كبيرة في تطور عوامل الإنتاج وعوامل البنية الفوقية. ومعها أيضاً اشتدت التناقضات في الرأسمالية.

هذا التطور، بالترافق مع أزمة في الاقتصاد الرأسمالي، وفقدان هوامش التوسع، عظّم من القاعدة المادية للتطرف. فصار للتيار «الثوري الفوضوي» في العقود الماضية مركز الثقل في المناورة التي تقوم بها القوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها وعقلها من أجل تعطيل زخم تطور القوى الاجتماعية وعقلها. وتسمح بتلك الخلاصة مراجعةً عامة لملامح الحركة السياسية عالمياً في العقود الماضية وخصوصاً كيف تم اختطاف الحركة الشعبية منذ «الثورات الملونة» في العالم ومنطقتنا.

### من الفوضوية إلى «الشيوعية المبكرة»

إن الفوضوية في العقدين الماضيين كانت محمولة على شرط عام هو حد أدنى من الانتظام الاجتماعي السياسي الاقتصادي الأمني المعيشي. ولكن ومع تعمق الأزمة في العالم بشكل عام، وتحديداً في الدول التي تصاعدت فيها الفوضى، فإنّ تيار الفوضوية كتيّار أيديولوجي له مقولاته وسرديته تشارك السّاحة مع تيار «الشيوعية المبكرة» الذي صار له الغلبة. هذا التحول في شكل المناورة التي يقوم بها العقل الذي يحاول الحفاظ على هيمنته يقوم على واقع اشتداد حدة التطرف والاستقطاب في الرأسمالية، وتحديداً كإجابة «ثورية» لمسار التطرف البربري. فالمسار البربري له مقولات وسرديات تنتمي للعقل المثالي الأسود خلال التاريخ، ولكن هناك حاجة لتغليف ذلك العقل بملامح «ثورية» كون القوى الاجتماعية عالمياً لم تتحول بالكامل إلى مستوى الوجود الرث. فالقوى التي وصلت إلى مستوى الوجود الرث اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً يمكن لها استهلاك مادة العقل المثالي الأسود الذي يبرر إلغاء الواقع والعقل على السواء، ولكن وبسبب من التطور غير المتكافئ عالمياً، فإن هناك قوى اجتماعية ما تزال تتسم بالانتظام وبعلاقة مع الواقع، وهذه القوى بالتحديد هي التي يجري التصويب عليها بسردية «الشيوعية المبكرة» كتحريف لرؤية ثورية مادية تاريخية، وهذا مررنا عليه في عدة مواد سابقة. وتيار «الشيوعية المبكرة» في اعتماده على أفكار الشيوعية «كما هي»، تحديداً قضايا جهاز الدولة والجيش النظامي وغير ذلك من الأجسام الاجتماعية التي تطرح الماركسية الكلاسيكية تجاوزها بالمعنى التاريخي وليس بالمعنى المرحلي.

> **ما استعانة العقل المهيمن بمقولات الماركسية الكلاسيكية وتوظيفها في سياق مبكر لها من أجل تفجيرها إلا تعبير عن ضيق هوامش المناورة**

### التقاء أرقى مذهبين فلسفيَّين

إن التقاء المذهب المثالي المتطرّف في شكليه المثالي والمادي، الذي هو أكثر المذاهب المثالية تعبيراً عن الانقسام الفلسفي بين المادة والوعي «والذي بهذا المعنى التطوّري نصفه بأنه في «أرقى» أيْ في «أعلى درجة تطور» وصل إليها هذا الانقسام»، مع المذهب المادي التاريخي، الماركسية، الذي هو أرقى مذهب مادي تعبيراً عن وحدة وتوليف المادة مع الوعي، والذات مع الموضوع، كتجاوز للانقسام الاجتماعي في نهاية التحليل، هو تعبير آخر بلغة أخرى، عن أن التناقضات التاريخية وصلت إلى حدودها التاريخية، والواقع يستدعي كلا المذهبين. وما استعانة العقل المهيمن بمقولات الماركسية الكلاسيكية وتوظيفها في سياق مبكر لها، من أجل تفجيرها، إلا تعبير ليس فقط عن ضيق هوامش المناورة التي لدى العقل الانقسامي الذي يحاول أن يحافظ على هيمنته، من خلال استعانته المباشرة بالماركسية الكلاسيكية، ولو تحريفياً خارج السياق التاريخي والواقعي.

### في مهام الماركسيين

التحليل أعلاه يعني أنّ الصراع الأيديولوجي يتصاعد أكثر فأكثر ويضع مهام تطوير الماركسية بما تتطلّبه المرحلة وتناقضاتها، ويفترض حكماً عدم الوقوع في فخ الجمود والنصوصية، الذي يعتمد عليها تيار «الشيوعية المبكرة»، وهذا التطوير يحصل ولكن يجب تعميقه لحل التناقضات بشكل جذري، أيْ وضع مهام تجاوز المجتمع البضاعي الاستهلاكي المنقسم على جدول الأعمال التاريخي، ولكن بما يتلاءم مع الشروط الموضوعية لا خارجها. وهذا يسمح بالحكم بالضرورة على مختلف التكتيكات والاستراتيجيا التي يعتمدها العالم القديم في تنفيذ جدوله النقيض. وهذا يعني بالضرورة متابعةً لتطور القوى «الماركسية والشيوعية» على وقع هذه المناورة التي يقوم بها العقل المأزوم، فتأخر القوى عن التطوير الحيّ للماركسية سيضعها اليوم، كما وضعَها سابقاً، في خندق مشروع البربرية.